- مسألة الدولة الفلسطينية في القانون الدولي
- تداعيات التحدّيات البيئية على الأمن العالمي
- المعاهدات الدولية للإنترنت: حقائق وتحدّيات

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد الثالث والثمانون – كانون الثاني/يناير 2013

السلاح الذكي والأخلاق

يبدو أن دخول الروبوتات في النزاعات المسلّحة هو منطقي بقدر كونه محتمًا، فإن كان الأمر يتعلّق بآلات برية أو جوية أو بحرية فالروبرتات تمثّل، من وجهة نظر العسكريين على الأقل، كل الميّزات. فهي أقل كلفةً، وتتكيّف مع كل المواقف، وتوفّر للجندي المعلومات الثمينة وحتى غير المسبوقة، وتحدّ من الخسائر البشرية. ومعظم الأنظمة الروبوتية الموجودة اليوم تُقاد عن بعد، واستقلاليتها تتحدَّد بتصحيح الشائبات والملاحة أو تلافي الحواجز. ولكن هل سيبقى الأمر هكذا؟ فكلما تعقّدت البرامج الالكترونية واللواقط كلما زادت التجربة لجعل الروبوتات المسلّحة تشغّل ذاتها بذاتها.

ونظرياً أي روبوت قوي وشديد الذكاء ممكن تصنيعه، وتبقى طريقة عمله مسألة مفتوحة على كل التوقّعات والاحتمالات. وخلال الخمسين السنة القادمة سيطغى قسم الذكاء غير البيولوجي على حضارتنا، الذي إذا طبّق على ميادين أخرى مثل الاستراتيجيا فسيكون اتخاذ القرار أو الأسلحة الذكية ما تتميّز به القّوة العسكرية، واذا أخذنا على سبيل المثال النسخة المسلّحة من الطائرة من دون طيّار فلا سبب البتة لوجود إنسان على متنها، وانما يكون طيّارها في حيّز الواقع الافتراضي من حيث يديرها، الأمر الذي يسمح بأن تكون هذه الطائرة أصغر حجماً، وأن تواجه مخاطر أكثر وتحمل تجهيزات لإدارة الوظائف الحيوية، وقد تزّود هذه الأسلحة، وبطريقة متنامية، قدرات معقّدة تسمح لها باتخاذ قراراتها التكتية الخاصة بنفسها. وتقنياً، اعتباراً من العام 2030، سيغدو التدخّل البشري لحظة اتخاذ قرار إطلاق النار غير ضروري، وتصبح المشكلة على المستوى الأخلاقي. أي إلى أي حد يمكن أن تكون آلة مزوّدة ترسانة أسلحة مستقلة ذاتياً وحرةّ في اتخاذ قرارها بإطلاق النار، من دون أن يتدخل الإنسان. فهل يجوز أن يسمح لطائرة من دون طيّار أن تقرّر قصف باص مدرسة لمجرد أن أجهزتها حدّدت بموجب معطياتها أنه عدو ؟

حقيقة ستغيّر معطيات الحرب التقليدية، وستساهم في تحقيق التفوّق التكتي ولكنها ستعدّل جذرياً العلاقة بين الجندي وسلاحه وبالتالي بين الانسان والحرب.

حقيقة نأمل ألا تتحقّق، وأن يحافظ الانسان على ذرّة من الأخلاق والانسانية إزاء أخيه الإنسان.

العميد الركن حسن أيوب
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين　　أ.د. ميشال نعمة　　أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب　　العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة　　مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

1- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع :** *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : 3000 ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان : 100.000 ليرة لبنانية. *
في الخارج : 150 دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.
* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـــات

العدد الثاني والثمانون – كانون الثاني/يناير 2013

مسألة الدولة الفلسطينية في القانون الدولي

د. شفيق المصري 5

تداعيات التحدّيات البيئية على الأمن العالمي

العقيد الركن الياس أبوجوده 25

المعاهدات الدولية للإنترنت: حقائق وتحدّيات

د. جورج لبكي 75

ملخصـــات ..... 99 - 103

مسألة الدولة الفلسطينية في القانون الدولي

د. شفيق المصري *

شهدت فلسطين منذ العام 1922 أربع تجارب قانونية، على الأقل، لتحقيق الدولة الفلسطينية، إلا أن التطورات السياسية الإقليمية والدولية حالت دون إنجاز أي من هذه التجارب. والموضوع، بإطاره القانوني المفروض، يشكّل تحقيقًا لمبدأ تقرير المصير الذي أصبح اليوم من القواعد الآمرة في القانون الدولي. ولكن النظام العالمي السياسي يحاول أن يسخّر النظام العالمي القانوني لمصالحه، وإذا عجز عن ذلك يسعى إلى تغييب هذا النظام المستند أصلاً إلى أحكام الشرعية الدولية.

وهنا، يتضح القصد الأكاديمي من هذا البحث، وهو التركيز على معظم الأسس القانونية الدولية التي سبق أن ساهمت في إبراز الدولة الفلسطينية مرات متكرّرة، ثم الوصول إلى الوضع القانوني الراهن لمسألتها على أبواب الأمم المتحدة.

* أستاذ في القانون الدولي

ويمكن إستنادًا لذلك، أن نوزّع هذا البحث على أربعة بنود تمثل المراحل التي شهدت، لغاية الساعة، تجارب تحقيق الدولة وهي:

البند الأول: ويغلب عليه الطابع التاريخي – القانوني، وهو الذي يتعلّق ببداية الإنتداب والتجربة الأولى من بوادر الدولة الفلسطينية.

البند الثاني: وفيه تحليل مختصر عن ظروف الإنتداب والأهمية القانونية للقرار 1947/181 الذي رسم الخطوط العامة للدولة الفلسطينية – التجربة الثانية.

البند الثالث: حول تطوّر مسألة الدولة الفلسطينية حتى اليوم، مرورًا بالعام 1988 (إعلان الدولة كتجربة ثالثة).

البند الرابع: حول الوقت الحاضر والمساعي القائمة للإعتراف بالدولة الفلسطينية (التجربة الرابعة) وقبولها في عضوية الأمم المتحدة.

البند الأول: التجربة الأولى لتحقيق الدولة الفلسطينية

كان مجلس عصبة الأمم قد كلّف المملكة المتحدة بالإنتداب على فلسطين ومساعدتها من أجل تحقيق إستقلالها عملاً بأحكام نظام الإنتداب، واستنادًا إلى كون فلسطين مصنّفة ضمن الفئة (أ) من هذا النظام[1]. وبذلك كان الهدف الأساسي من الإنتداب تمكين فلسطين والبلدان العربية الأخرى من تحقيق إستقلالها.

وكانت المملكة المتحدة تقوم بوظيفة الدولة المنتدبة بإسم مجلس العصبة وتحت إشرافه بحيث تُضمنُ راحة السكان ويُعجّل في استقلال دولتهم المنتدب عليها.

وكانت هذه المهمة الهادفة تنفّذ، أو يجب أن تنفّذ، وفق متطلبات صك

1- J. Quingley, «**The Statehood of Palestine**», p. 77.

الإنتداب ذاته، ومنها العمل على إصدار عملة وطنية جديدة لفلسطين، وإعتماد علم جديد، وإصدار هويات جديدة، وإصدار دستور فلسطيني أيضًا. وهذه كلها، من عناصر تكوين الدولة وإن كانت واقعة تحت الإنتداب أسوة في ذلك بأوضاع الدول العربية الأخرى.

أما القول بإن وعد بلفور العام 1917 كان العنصر الجديد الذي دخل على صك الإنتداب العائد لفلسطين، وهذا ما جعله مختلفًا عن البلدان العربية الأخرى، فهو نسبيًا صحيح ولكنه لم يمنع قيام دولة فلسطين للأسباب الآتية:

إن وزارة الخارجية البريطانية نفسها أعلنت مرتين، العام 1922 والعام 1939 أن وعد بلفور قضى ببذل المساعي البريطانية للمساعدة في إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين Establishment of a Jewish National Home in Palestine، وهذا الوعد يختلف عن إعادة بناء فلسطين كدولة يهودية This was not the same things as the reconstitution of Palestine as a.Jewish National Home[2] وهذا يعني أن وعد بلفور الذي كُلّفت بريطانيا، كدولة منتدبة، بتعزيز مفاعيله ونتائجه، لم يشمل كل فلسطين، وإنما شمل قسمًا منها فقط. إلاّ أن التطورات المفتعلة من قبل الحركة الصهيونية أدّت إلى ذهاب فلسطين بالتواطؤ، طبعًا، مع بريطانيا والولايات المتحدة. وتنفيذًا لمطالب مجلس عصبة الأمم قامت بريطانيا فعلاً بإصدار العملة الفلسطينية، والعلم الفلسطيني، والجنسية الفلسطينية، وكذلك الدستور الفلسطيني، ذلك بين العامين 1922 و1925. والواقع، أن هذه الإنجازات تعبّر عن ملامح الدولة المستقلة وفق القانون الدولي. ويرى أحد الكتّاب أن عامل الجنسية وحده يؤكد إستقلال الدولة وخاصةً في تصنيف فلسطين آنذاك في الدرجة (أ) من نظام الإنتداب[3].

2- **»The Origins and Evolution of the Palestine Problem»**, pp. 27-28
3-Quingley, op cit, p.54

ثم صدرت معاهدة لوزان 1923 وفيها:

- إعلان زوال الإمبراطورية العثمانية بشكل رسمي وبإعتراف عدد من الدول الأوروبية، وقيام الجمهورية التركية.
- تعهّد تركيا إسقاط كل حقوقها الإقليمية السابقة بما يتعلق بالمناطق التي انفصلت عنها (المادة 16 من المعاهدة).
- إعلان حق الأفراد العثمانيين المقيمين عادة في الأقاليم التي انفصلت عن تركيا في أن يصبحوا حكمًا من مواطني الدولة التي يقيمون فيها بشكل دائم ويخضعون لقوانينها[4]:

المادة 30 من الإتفاقية أو المعاهدة:

«Turkish subjects habitually resident in territory which, in accordance with the provisions of the present treaty, is detached from Turkey will become ipso facto, in the conditions laid down by the local land national of the state to which such territory is transferred»[5]

وبموجب هذه الأحكام في المعاهدة، صدرت بالفعل القوانين المحليَّة التي تنظم مسألة الجنسية في كل منها. وقامت بريطانيا – كما تقدم – بإصدار هذه الجنسية الفلسطينية التابعة للدولة الفلسطينية وتنظيمها.

والواقع أن إتفاقية لوزان حظيت بإعتراف جميع الدول التي قبلتها وهي من الدول الأوروبية الكبرى كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا (إلى جانب اليابان) وصربيا ورومانيا واليونان وغيرها. وبالتالي فإن هذه الدول الأوروبية الكبرى إعترفت بالدول العربية الواقعة تحت الإنتداب بما فيها فلسطين، وذلك عطفًا على المادة 30 من معاهدة لوزان كما تقدم.

4- يلاحظ هنا أن المادة 30 أشارت صراحة إلى «مواطني الدولة» STATE التي يقيم في إقليمها هؤلاء وهذا ينطبق أيضًا على فلسطين.

5- راجع إتفاقية لوزان بكاملها في:
«The Treaties of Peace 1919-1923», vol 11, Carnegie Endovement for International Peace, N.Y., 1924

ويلاحظ بالنسبة لمعاهدة لوزان أن جميع الأقاليم التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية أصدرت قوانينها المحلية لتنظيم الجنسية العائدة لها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى فلسطين التي صدرت قوانينها المحلية بتنظيم جنسيتها وأمورها الأخرى الملازمة للإستقلال والمؤكدة له. وبالتالي فإنها تتساوى لهذه الناحية مع جميع الدول العربية المماثلة لوضعها الدستوري.

هذا مع العلم أن معاهدة لوزان لم تنظر إلى فلسطين كحالة خاصة بسبب وعد بلفور مثلاً. فهي لم تشر إلى صلاحيات الدولة المنتدبة بإعتبارها حالة مؤقتة لا تحول دون الإعتراف بالمنشأة الدستورية لهذه الدول وبحقها في الإستقلال وملحقاته كما أوردت المعاهدة ذاتها.

ومع العلم أيضًا أن صك الإنتداب، الذي صدر بقبول عصبة الأمم، صنّف المستعمرات أو البلدان الواقعة تحت الإنتداب إلى ثلاث فئات. وقد إعترف ضمنًا بتوصيف «الدولة» للفئة (أ) منها. وجاءت المادة السابعة من صك الانتداب تطالب بريطانيا بإصدار قانون لتنظيم الجنسية الفلسطينية. وقد صدر هذا القانون فعلاً كما شرحنا سابقًا[6].

والواقع أن الجنسية الفلسطينية مُنحت لكل الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، كما أيضًا لكل اليهود المقيمين بشكل دائم فيها. وقد بقي هؤلاء يحملون الجنسية الفلسطينية حتى العام 1952، أي حتى موعد صدور قانون الجنسية الإسرائيلية. ولكن الفلسطينيين حافظوا على جنسيتهم الفلسطينية ذاتها لأنها لم تُلغَ مع الإلغاء العملي للإنتداب على فلسطين العام 1948[7].

إلّا أن الحركة الصهيونية إستدرجت الدولة المنتدبة إلى مخالفة صك الإنتداب ذاته وإلى مخالفة معاهدة لوزان حيث كانت تقوم بسياسات قامعة وجهود

6- أما فئة ب و ج من الدول المنتدب عليها فلم يطالب صك الإنتداب بأي تشريع حول منحها الجنسية لمواطنيها. أنظر Quingley ص 75-71.

7- Ibid p 127-128

مكثفة من أجل تهويد فلسطين ديموغرافيًا وفعليًا de facto، ولا سيما في عهد المفوَّض السامي البريطاني اليهودي الأصل، السيد صموئيل H. Samuel

والواقع أن اليهود أرادوا، من خلال إعتماد بريطانيا دولة منتدبة، تعزيز وعد بلفور وتوفير الغطاء الرسمي الدولي له، وقد نجحت المنظمة الصهيونية في توفير المظلة البريطانية لتحركها على الصعيد الدولي. وهذا ما إعترف به السيد وايزمن نفسه في رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني[8].

وبذلك كانت السياسة البريطانية في فلسطين قد ارتكبت مخالفات عديدة وفاضحة لصك الإنتداب من جهة، ولمعاهدة لوزان من جهة ثانية. وهي، بسبب ذلك، مسؤولة أمام القانون الدولي.

غير أن تفاقم الأوضاع في فلسطين، ولا سيما خلال الأربعينيات من القرن الماضي، وتراكم التجاوزات العنيفة – الدموية التي كانت العصابات العسكرية الصهيونية ترتكبها، دفعت بريطانيا نفسها إلى الإعتراف بتقصيرها والوقوف عاجزة عن تدارك هذه الأوضاع الدموية وتصويب مسارها. وكانت هيئة الأمم المتحدة آنذاك قد أعلنت عن طريق الجمعية العامة، قرارين: الأول حول تقسيم فلسطين وهو القرار 1947/181، والثاني عن حق الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وهو القرار 1948/194.

أما على أرض الواقع فقد قامت بريطانيا بمغادرة فلسطين من دون أن تعلم الأمم المتحدة بذلك، ما رتّب عليها مسؤولية دولية أيضًا. وكانت المنظمة الصهيونية، بقيادة بن غوريون جاهزة لملء الفراغ وإعلان دولة إسرائيل في 1948/5/14[9] كدولة مستقلة وريثة للإنتداب البريطاني من جهة،

8- وقد جاء في هذه الرسالة بتوقيع وايزمن:
«It was sir MARLE SYHES… who guided our world into more official channels... if it had not been for the council of men like Syhes, we, with our inexperience in delicate diplomatic negotiations would undoubtley have committed many dangerous blunders»
See, «**Origins and Evolution**», op cit p. 11

9- التفاصيل في «**The Origins and Evolution**»، Ibid p: 36-39

وكدولة مستقلَّة لها سيادتها الوطنية من جهة ثانية.

البند الثاني: التجربة الثانية لتحقيق الدولة الفلسطينية

الواقع أن هذه المرحلة تتمحور حول قرارين إتخذتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة:

– القرار 1947/181 الذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ووضع القدس تحت إدارة دولية.

– والقرار 1948/194 الذي قضى بعودة الفلسطينيين اللاجئين إلى بيوتهم.

تجدر بالإشارة هنا أهمية القرار 181 الذي لم توافق الدول العربية عليه آنذاك لإنها كانت تأمل في نجاحها في حرب فلسطين 1948 إلاّ أن أهميته تتمثَّل بأنه كان المستند الدولي الأساسي الذي اعتمدته إسرائيل كمرجع دولي لا يجوز التراجع عنه ولا تبديله وذلك عندما أعلن بن غوريون استقلالها العام 1948. وكانت السلطات البريطانية المنتدبة قد سهّلت السيطرة اليهودية على مقدَّرات البلاد بعد حرب فلسطين من خلال عدم التصدي لعصابات الهاغانا في تقدّمها[10] والمعروف هنا أن القرار 181 فرض وجود دولة عربية في فلسطين ذات حدود واضحة وبموجب خرائط تفصيلية أرفقت بهذا القرار. وبذلك تكون إسرائيل الدولة الأولى في العالم التي إعترفت بإنشاء الدولة الفلسطينية في فلسطين.

والمعروف أيضًا أن القرار 181 تضمَّن وجود دولة فلسطينية ذات حدود معترف بها دوليًا ومسبقًا، وبذلك تكون الحدود الدولية الفاصلة بين إسرائيل والدولة الفلسطينية قد أقرّت بشكل واضح منذ صدورهذا القرار الذي إعتمدته إسرائيل مرجعًا دوليًا للإعتراف بشرعية قيامها العام 1948. ويشار هنا إلى أن الدولة الفلسطينية التي رسمت في القرار 181 أكبر بكثير من حدود 1967

10– حرب فلسطين (مترجمة عن العبرية) راجع الصفحات: 206 و210 و420 و494 و503 و567.

التي تطالب بها السلطة الفلسطينية اليوم[11].

وبذلك يسقط الإدعاء الإسرائيلي الذي يقول إن القرار 181 غير ملزم لأنه صدر عن الجمعية العامة وليس عن مجلس الأمن وذلك بعد أن اعتمدته إسرائيل أساسًا مرجعيًا لتشريع وجودها منذ العام 1948.

فإعلان الإستقلال الإسرائيلي يشير إلى:

- أن الدولة الإسرائيلية مفتوحة لقدوم اليهود من الخارج وذلك تحت شعار «ingathering of exiles» أي جمع شتات المنافي.
- أن القرار 181 لا يجوز تعديله ولا تبديله بإعتباره قرارًا دوليًا[12].

أما بالنسبة إلى القرار 1948/194 فقد ركّز على حق الإنسان – الشعب وليس على حق اللاجئ – الفرد الفلسطيني وحسب. وأكد وجوب عودة جميع اللاجئيين الفلسطينيين إلى بيوتهم «to their homes» وليس إلى ديارهم أو بلدهم، ذلك لأن كلمة «بيوتهم» أكثر دقةً وتحديدًا.

ومع أن هذا القرار أكَّد حق العودة فإنه لحظ إمكان دفع التعويض لمن يختار عدم العودة، والتعويض أيضًا عن الأضرار التي حصلت بممتلكاته إذا قرّر العودة إلى بلده. ولذلك نرى ما يُشاع عادة أن القرار 194 لحظ العودة أو التعويض، وأن العودة صعبة لذلك يجب التركيز على التعويض وإنهاء هذا الموضوع. ولا بدَّ هنا من تصويب هذا القول لأن حق العودة أصبح، منذ العام 1969، من الحقوق غير القابلة للتصرُّف، أي أن أحدًا لا يستطيع أن يتصرَّف به حتى ولو كان ممثّلاً بالقيادة الفلسطينية نفسها. وحق العودة مرتبط، قانونًا وواقعيًا، في تقرير المصير ولا يستطيع الشعب أن يقرّر مصيره إلا إذا كان مقيمًا على أرضه بشكلٍ دائمٍ. فهذا الحق في تقرير المصير لا يتوقَّف

11- إشارة إلى أن الطلب المقدم للإعتراف بالدولة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة حدّد هذه الدولة بحدود 1967.

12- راجع التفاصيل في : حرب فلسطين ص 211-210.

عند نيل الإستقلال فحسب. إنه في الواقع متواصل لأن الشعب يقرّر مصيره ثم يسعى إلى العمل على إنماء دولته ومجتمعه. وهذا ما أكّدته المادة الأولى – الفقرة أ المشتركة من شرعة حقوق الإنسان في الحقوق السياسية والمدنية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية أيضًا الصادرتين العام 1966: «لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي تملك هذا الحق حرَّة في تقرير مركزها السياسي، وحرة في السعي لتحقيق إنمائها الإقتصادي والإجتماعي والثقافي[13].

وإستنادًا إلى ما تقدم يعتبر الحق في تقرير المصير من القواعد الآمرة في القانون الدولي ولا يتجسَّد عمليًا على الأرض إذا لم يكن الشعب مقيمًا بشكل دائم على إقليمه المنوي إنماؤه. وإذا لم يكن كذلك فإن نصف الشعب الفلسطيني يمكن أن يقرّر مصيره على إقليمه والنصف الآخر منه، في الدياسبورا، يُحرم من هذا الحق، الأمر الذي يحظّره القانون الدولي.

ولا تستطيع إسرائيل أن تتنكّر لهذين القرارين بعد أن اعترفت بهما مرتين: الأولى العام 1948 عند إعلان إستقلالها، والثانية العام 1949 مع قبول طلبها الإنضمام إلى الأمم المتحدة. فالجمعية العامة، بعد أن أوصى مجلس الأمن بقبول إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة لأنها دولة محبة للسلام peace loving state[14]، كانت قد اشترطت، لهذا القبول، أن تتعهّد إسرائيل بالعمل على تنفيذ القرارين 181 و194. وقد قبلت إسرائيل فعلاً هذا الشرط وكتبت التعهُّد المطلوب. وإثر ذلك صدر القرار 273 في 1949/5/11 عن الجمعية العامة بقبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة، وفيه إشارة إلى هذا التعهُّد[15].

13- النص بكامله في: صكوك دولية ص 19

14- راجع المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة

15- القرار بكامله في: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ج 1 ص21

ولكن إسرائيل، مدعومةً من الإدارات الأميركية المتعاقبة، كانت وما تزال تستغل أي فرصة ممكنة للتنكّر لهذه الإلتزامات.

البند الثالث: التجربة الثالثة لتحقيق الدولة الفلسطينية

تتمحور هذه التجربة الثالثة حول إعلان الدولة الفلسطينية العام 1988 وتداعياتها المختلفة. فقد أعلن الرئيس الراحل ياسر عرفات في 1988/11/15، بإسم المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر، «قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف». وأشار، في سياق هذا الإعلان إلى أن القرار 1947/181 «ما زال يوفّر شروطًا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والإستقلال الوطني»[16]. وكان لهذا الإعلان تداعيات كثيرة، منها:

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة إعترفت acknowledged بإعلان الدولة الفلسطينية العام 1988 وعطفت في قرار إعترافها الرقم 177/43 في 1988/12/15 على القرار 1947/181 وذكرت أن هذا القرار 181 قضى بـ«إقامة دولة عربية ودولة يهودية في فلسطين». وأضافت أنها وإذ تدرك قيام قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان دولة فلسطين تماشيًا مع قرار الجمعية 181 وممارسة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف»[17]. وقد بلغ هذا الإعتراف من الأهمية ما دفع أكثر من مئة دولة آنذاك (في الواقع 108 دول) إلى الإعتراف بالدولة الفلسطينية والإعراب عن الإستعداد للتعامل معها. وقد أنشأ بعضها بالفعل علاقات ديبلوماسية معها.

ونتيجة للقرار ذاته وإستكمالاً لأبعاده القانونية قرَّرت الجمعية في الجلسة ذاتها أي بموجب القرار 177/43 في 1988/12/15 الآتي:

16- كانت هذه الإشارة قد وردت ضمن حيثيات إعلان الإستقلال.

17- راجع القرار رقم 43/177 في 15/12/1988.

–أن تؤكد الحاجة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ العام 1967.

–إستعمال إسم «فلسطين» إعتبارًا من 1988/12/15 بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية في منظومة الأمم المتحدة[18].

إلاّ أن القيادة الفلسطينية آنذاك لم تُحسن توظيف هذه الإعترافات بما يثبِّت الوضع الدستوري للدولة الفلسطينية المستقلة. ثم استعاضت عن ذلك بسلوك طريق المفاوضات مع إسرائيل كمنظمة تحرير فلسطينية وفق صيغة مدريد 1991 آنذاك. وتوصَّلت في مفاوضاتها المعلنة والسرية في أوسلو – النروج إلى إتفاق أوسلو العام 1993، الذي لم يُشر إطلاقًا إلى «الدولة الفلسطينية» ولا حتى إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ولكنه ذكر صلاحيات السلطة الإنتقالية المؤقتة فحسب. وأمعن بتضييع ملامح الدولة الفلسطنية عندما قرّر أن مبدأ التفاوض في هذه القضايا (وهي القضايا المصيرية على كل حال) ستناقش وقد يُتَّفق عليها في مفاوضات الوضع النهائي لفلسطين. وهذه المفاوضات لم تعقد لغاية الآن أي بعد مرور حوالى عشرين سنة من الوعد بها. وتراوح هذه القضايا المصيرية بين حدود الدولة ومسألة المستوطنات واللاجئين والمياه وغيرها[19].

إلاّ أن الأمر المباشر لاتفاق أوسلو كان في إغفال ذكر الإعترافات التي كسبتها الدولة الفلسطينية من الدول الأخرى. ولذلك، هي لم تُستجَب لأن القانون الدولي (في معاهدة مونتيفيديو 1933) يعتبر أن الإعتراف بالدول يجب أن يكون غيرمشروطٍ unconditional، وغير قابل للتراجع irrevocable. وهذا الإغفال يعني إنها سقطت عمليًا بعد أن أغفلتها الجهة المعنية بها، أي القيادة الفلسطينية. وكان يقتضي، حيال ذلك كله، أن يُصار إلى إعادة

18– Ibid

19– راجع في إتفاق أوسلو المادة الخامسة المتعلقة بمفاوضات الوضع النهائي.

إحياء هذه الإعترافات لأنها تشكل، بالفعل، الأداة الكافية لإعلان الدولة وليس لإنضمامها إلى الأمم المتحدة، شرطًا مسبقًا لقيامها في الإطار الدستوري ولا في إعتبارها عضوًا فاعلاً في المجتمع الدولي من دون أن تعترف بها الدول الأخرى وتتعامل معها. وهناك دول عديدة تأخّر إنضمامها إلى الأمم المتحدة من دون أن يؤثّر ذلك على كونها دولاً مستقلة وفاعلة في المجتمع الدولي[20].

البند الرابع: التجربة الرابعة لتحقيق الدولة الفلسطينية

سنركّز في هذا البند على التطورات الأخيرة المرافقة لمسألة الدولة الفلسطينية وإمكان قبولها في الأمم المتحدة. ولعل من المناسب، في هذا المجال، أن نستعرض المكاسب التي سبق للقانون الدولي أن أقرّها لمصلحة هذه القضية وهي بالتالي تشكل نقاط انطلاق لا يجوز التخلي عنها ولا التفاوض بصددها، ومنها:

- تأكيد الوضع القانوني للمناطق الفلسطينية المحتلة العام 1967 بما فيها القدس الشرقية. هذا التوصيف جرى تأكيده في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية أيضًا (من خلال رأيها الإستشاري حول الجدار العازل). فالواقع إن هذا التوصيف – «الأراضي المحتلة» – يستتبع حكمًا تطبيق إتفاقيات جنيف ولا سيما الإتفاقية الرابعة عليها: أي حماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال.
- تأكيد التعهّد الخطي المحفوظ لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي قدّمته إسرائيل للإلتزام دعم القرارين 1947/181 و1948/194 – المتعلقين بوجود الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين – وتنفيذهما، والواقع أن الجمعية ذاتها أقدمت العام 1982 (بموجب القرار 123/37)

20– سويسرا مثلاً عضو فاعل في الكثير من الوكالات المتخصصة وهي تستضيف عددًا منهم. ولكنها لم تنضم إلى عضوية الأمم المتحدة حتى العام 2002.

على إدانة إسرائيل وطالبت بعزلها عن الأمم المتحدة لأنها لم تلتزم تعهدها الامتثال للقرارين المذكورين[21].

- تأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم ثم تأكيد ربط هذا الحق بالحق في تقرير المصير[22] الذي هو، وفق الإجتهاد الدولي، من جملة القواعد الآمرة في القانون الدولي، الملزمة بذاتها والضامنة تحقيق مبدأ تقرير المصير في كل الظروف.
- تأكيد «إعلان الدولة الفلسطينية» العام 1988 لأنه أرسى، فعلاً وقانونًا، أسس الدولة المستقلة، وحصل بالتالي على كل هذه الإعترافات بها – حوالى 108 – ثم العمل على إعادة إحياء هذه الإعترافات لأنها غير قابلة للشروط وغير قابلة للتراجع في آن.
- العمل على توظيف المكاسب السابقة للقضية الفلسطينية وتثميرها في الجمعية العامة وبواسطتها. وهذه المكاسب أرست، قانونيًا، الحقوق الداعمة لإنشاء الدولة الفلسطينية. ومن هذه المكاسب على سبيل المثال لا الحصر:

أ – قرار الجمعية العامة الرقم 3262 تاريخ 1974، الذي أكد الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرّف ومنها: حق الإستقلال المبني على تقرير المصير، وحق تقرير المصير، وحق العيش بسلام فضلاً عن حق العودة.

ب – قرار الجمعية الرقم 3070 تاريخ 1973 الذي شرّع نضال الشعوب للتحرُّر من السيطرة والإستعباد بجميع الوسائل الممكنة بما فيها الحق في الكفاح المسلح Armed Struggle.

ج – قرار الجمعية الرقم 3336 تاريخ 1974 القاضي بتأكيد مبدأ سيادة سكان الأقاليم المحتلَّة على ثروتهم ومواردهم القومية، وبإدانة

21– أنظر القرار بكامله في : القرارت الدولية، مرجع سابق، ج3 ص 5-3.

22– أنظر بحثنا في مجلة «الأبحاث» الجامعة الأميركية السنة 1997-45 بعنوان حق تقرير المصير في تطوره القانوني.

إسرائيل على قيامها بإستغلال هذه الثروات والموارد.

د – قرار الجمعية الرقم 3237 تاريخ 1974/11/22 الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة، وفي أعمالها بصفة مراقب، وفي أعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

هـ – هذا طبعًا بالإضافة إلى قرار الجمعية 177/43 العام 1988 والذي اعترف بإعلان دولة فلسطين المستقلة، وقد تقدَّم شرحه.

والواقع أن بعض هذه المكاسب قد غيبته أو أهملته الدبلوماسية الفلسطينية تحديدًا والعربية عمومًا ولا سيما بعد اتفاق أوسلو 1933 وتداعياته. إلا أن هذه المكاسب التي تم تحصيلها في الجمعية العامة وما تمثل من الرأي العام الدولي جديرة بأن يُعاد إحياؤها أو التأكيد على مضمونها على الأقل.

ويجدر بالإشارة هنا، أن هذه المكاسب مدعومة بشكل عام من قبل القانون الدولي. ومع أن بعضها غير محصور بالمسألة الفلسطينية، فإن هذه المسألة تستفيد منها حكمًا بالإستناد إلى التطوّرات الحديثة للقانون الدولي ولا سيما لجهة حقوق الإنسان والمساواة المطلقة بين الشعوب.

يمكن أن نستعرض بداية هذه المرحلة، في التجربة الرابعة، مع مطلع هذا القرن الحادي والعشرين. فقد شهدت هذه التجربة ثلاث محاولات بشأن المسألة الفلسطينية من زاوية العلاقات الدولية والقانون الدولي معًا، وهي:

أ – القمة العربية التي عقدت في بيروت العام 2002 وكانت قد اتخذت قرارات حاسمة بالنسبة إلى المسألة الفلسطينية تتلخّص بقبول الدول العربية الإعتراف بإسرائيل إذا إنسحبت من كل الأراضي العربية المحتلة العام 1967، وإذا إعتمدت القرار 1948/194 الضامن للاجئين. ويبدو أن الذين حضروا تلك القمة يعتقدون أن حق اللاجئين بالعودة هو إذا أصرُّوا عليها أما إذا رفضوها فإن حقهم يصبح بمنزلة

التعويض. وهذا الموضوع قد سبقت الإشارة إلى إستحالته كما تقدم.

ب – القرار 1396 الذي صدر عن مجلس الأمن العام 2002، والذي أشار إلى «رؤية الدولتين: إسرائيل والدولة الفلسطينية». وقد حاولت الدوائر الغربية ترويج هذا القرار وتشكيل اللجنة الرباعية على أساسه، علمًا أن القرار 1396 لم يشر إلى رؤية الدولتين ضمن فقراته الحكمية وإنما أشار إليها في سياق حيثياته وحسب، وأن القرار 1947/181 كان أكثر وضوحًا ودقة وتحديدًا كما تقدَّم. وهو، أي القرار 181، لم يُشر إلى مجرد تسمية أو رؤية وإنما ذكر الحدود بين الدولتين وكان في أساس إعلان دولة إسرائيل وإعتراف الجمعية العامة بإعلان دولة فلسطين. وهنا لا بد من التذكير أن إسرائيل كانت الدولة الأولى التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، وذلك من خلال قبولها بدعم القرارين 181 و194 وتنفيذهما كما تقدّم.

ج – اللجنة الرباعية للعام 2002 من أجل التعجيل بالتوصُّل إلى مفاوضات الوضع النهائي وفق «خريطة طريق» ممرحلة ومدروسة، إلا أن هذه اللجنة لم تستطع أن تحقّق أي إنجاز على هذا المستوى بسبب التعنّت الإسرائيلي والتملّص من استحقاق الوضع النهائي الموعود.

ومع ذلك فإن مجلس الأمن أعلن في 2009/5/11 بيانًا رئاسيًا حضَ فيه على القيام بعملٍ ديبلوماسي مكثَّف وسريع للتوصّل إلى تسوية شاملة على أساس دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام وأمان. وشجّع المجلس اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط (وفيها ممثلون عن الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا) على مواصلة جهودها من أجل تشجيع السلام الشامل في الشرق الأوسط.

والواقع أن كل هذه المساعي لم تُسفر عن نتائج إيجابية لأنها واجهت تحديَّات صعبة من قبل إسرائيل وظروف الانقسامات الدولية والإقليمية والفلسطينية – الفلسطينية أيضًا.

ويجدر بالإشارة، في هذا المجال، أن هذه المساعي الثنائية والدولية تخالف القانون الدولي لأن نشأة الدول لا يمكن أن تخضع لشروط تعاقدية.

وقد استقر القانون الدولي، بعد أن استغنى عن النظرية المنشئة للإعتراف constitutive، على أن الشعب يحقّق تقرير مصيره بنفسه. ويحق له بالتالي الدفاع عن الدولة التي يختارها سواء حصل على اعتراف الدول الأخرى بدولته أم لا[23].

إلا أن إعتراف الدول الأخرى ليس شرطًا لتحقيق إستقلال الدولة ذاتها وإنما يأتي بمنزلة إعلان الرغبة الدولية بالتعاطي معها.

وبذلك يصبح إصرار إسرائيل وكذلك الولايات المتحدة على ضرورة التفاوض المسبق من أجل إقرار الدولة الفلسطينية أمرًا مخالفًا للقانون الدولي[24]ومناقضًا أيضًا للتعهد الإسرائيلي في تنفيذ القرار 181 كما تقدّم.

أما على المستوى الإجرائي فقد تقدّم رئيس السلطة الفلسطينية من مجلس الأمن في 2011/9/23 بطلب الإنضمام إلى المنظمة الدولية. والواقع أن الإنضمام إلى المنظمة يتمّ، عادة، برفع الطلب إلى الأمين العام الذي يتأكد، تقنيًا من إستيفائه الشروط المطلوبة حسب الميثاق، ثم يرفعه إلى مجلس الأمن. وبذلك فإن طلب إنضمام الدول يتم، قانونًا، بتوصية ملزمة من المجلس إلى الجمعية العامة، وفيها تأكيد المجلس أن الدولة «محبة للسلام» وأنها ملتزمة موجبات الميثاق، وأنها مستوفية بالتالي الشروط الأخرى الواردة في المادة الرابعة من الميثاق. وتصدر هذه التوصية الملزمة بأكثرية تسعة أصوات من أصل خمسة عشر صوتًا بما فيها موافقة دول الفيتو. ولكن الواقع أن هذه السلطة كانت ستواجَه بالرفض المتوقّع إما لأنها لا تستوفي

23- أنظر بحثنا في مجلة «الأبحاث» الجامعة الأميركية السنة 997-45 بعنوان حق تقرير المصير في تطوره القانوني.

24- راجع معاهدة مونتيفيديو للعام 1933 حول حقوق الدول وواجباتها ولا سيما المادتين الأولى والسادسة منها.

– بعد تضييع الإعترافات الدولية بها – صفة الدولة، أو لأن أكثرية 9 من 15 لم تكن مضمونة تمامًا، أو لأن الولايات المتحدة ستفرض الفيتو على مشروع القرار. ولهذه الأسباب، إضطرت السلطة ـ وإن متأخرة – إلى سحب هذا الطلب من مجلس الأمن والتوجّه من ثم إلى الجمعية العامة وذلك في أيلول/ سبتمبر من العام 2012. وفي هذا الطلب الجديد تأمل السلطة موافقة الجمعية العامة على قبولها «دولة غير عضو في الأمم المتحدة» بصفة مراقب Considering Palestine as a non member of the U.N.

والواقع أن هذا البحث حاول أن يؤكّد توصيف «الدولة» لفلسطين بموجب القانون الدولي. كما حاول أن يؤكّد أيضًا المكاسب الأخرى التي وفَّرتها الجمعية العامة لفلسطين بما في ذلك إعترافها بإعلان إستقلال الدولة الفلسطينية ومنحها صفة «المراقب» أيضًا. أما إذا ورد هذا التوصيف أي «دولة فلسطين» في قرار جديد فإنه لا يرتقي إلى المستوى القانوني المطلوب إلا إذا سعت السلطة الفلسطينية إلى إعادة إحياء وتفعيل الإعترافات الدولية التي تسيّرها بعد العام 1988. علمًا أن صفة «مراقب» قد تحققّت منذ العام 1988 ذاته. فالمهم، لدى السلطة الفلسطينية اليوم هو إعتراف الجمعية العامة بتوصيف «الدولة» وإن كانت خارج الأمم المتحدة، ذلك لأن هذا الإعتراف يخوّل فلسطين – الدولة ممارسة حقوقها السياسية والقضائية أيضًا ضد إسرائيل.

غير أن الطلب الذي قدّمته السلطة الفلسطينية إلى الجمعية العامة يواجه تحدّيات عديدة منها:

– إن هذا الإعتراف المطلوب لا يستند إلى المرجعية القانونية التي تدعمها، عادةً، إعترافات ثنائية قائمة بهذه «الدولة». وقد ذكرنا أن الإعترافات حصلت منذ العام 1988 ولكنها طُرحت جانبًا من دون أي تفاعل ولا تفعيل بسبب إلتزامات أخرى فلسطينية مع إسرائيل.

- إن توصيف «الدولة» بصيغته المنشئة لا يعود إلى الجمعية العامة لكي تقرّره. فالمادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن مجلس الأمن يرفع الطلب، إذا وافق عليه، مع توصية إلى الجمعية العامة بقبوله. وهذه التوصية ملزمة وبالتالي فإن هذه الجمعية لا تبادر قانونًا إلى هذا التوصيف، مع أنها تستطيع أن تعترف – كما فعلت العام 1988 بإعلان هذه الدولة ويبقى على الدول الأخرى أن تثبت هذا الإعتراف لكي يصبح حقيقة واقعة في إطار العلاقات الدولية.
- إن الإدارة الأميركية الجديدة أعلنت مباشرة أن الطلب الفلسطيني لن يلاقي قبولاً في توصيف الدولة مع أن صفة المراقب قد حصلت عليها السلطة الفلسطينية كما قلنا. والمقعد المحجوز الآن هو لـ«فلسطين».
- إن إسرائيل هدّدت بشكلٍ سافرٍ أنه إذا وافقت الجمعية العامة على رفع صفة فلسطين إلى دولةٍ فإنها، أي إسرائيل، تعتبر ذلك الأمر مخالفة صريحة لإتفاق أوسلو ولتعهّد السلطة الفلسطينية. ولذلك فهي ستلغي إتفاق أوسلو من جانبٍ واحد، وستعيد احتلال غزة، وتقطع العائدات الضريبية المستحقَّة للسلطة وتمنح إجازات العمل للفلسطينيين المقيمين في إسرائيل[25].
- إن بعض الدول الغربية الأخرى (في الإتحاد الأوروبي مثلاً) سيقوم بتحفظ صريح على مجريات هذا الطلب. وقد يواجهون الموافقة عليه بإعتراضات دبلوماسية وربما بإجراءات إقتصادية فضلاً عن التحفظات القانونية.
- أما الدول العربية فقد سبق أن إعتبرت فلسطين دولة مستقلة وعضوًا كامل العضوية في جامعة الدول العربية. ويبقى السؤال المطروح الآن حول مدى إندفاع الدول العربية لتحقيق هذا الهدف للفلسطينيين.

25– التهديد الاسرائيلي صدر في 13/11/2012 على لسان السيد ليبرمان وزير الخارجية الاسرائيلي.

وفي الختام كان من المنتظر أن يلاقي هذا الطلب الفلسطيني قبولاً إيجابيًا من الجمعية العامة طالما أن الدول التي اعترفت، بعد العام 1988، بالدولة الفلسطينية تجاوزت المئة. وبالفعل حظي هذا الطلب بقبول الجمعية العامة وبأكثرية ملحوظة (حوالى 130 دولة).

وفي هذه الحالة ستقوم الدولة الفلسطينية بإعادة إحياء هذه الإعترافات السابقة وسيحق لها بعد هذه الموافقة، إستخدام الحقوق التي تخوّلها لها أحكام القانون الدولي بما في ذلك مقاضاة إسرائيل أمام المرجعيات الدولية وإن كان هذا الحق مرتبطًا بشروط مسبقة عديدة. علمًا أن الإحتلال لا يضير كون هذه الدولة مستقلّة مبدئيًا. كما أن السيادة الوطنية للدولة تبقى مبدئيًا للشعب المقيم ولا يمكن أن تنتقل إلى القوة القائمة بالإحتلال[26] وبالتالي فإن هذه الدولة تستطيع أن تقوم بعلاقاتها الخارجية كما تشاء. كما أنها تستطيع مبدئيًا أن تقدِّم طلبات الإنضمام إلى الوكالات الدولية المتخصصة الأخرى.

26- راجع حول هذا الموضوع: Ian Brocomlie, «**Principles of International Land**», pp. 291 – 292 and pp.595 – 598

تداعيات التحدّيات البيئية على الأمن العالمي

العقيد الركن الياس أبوجوده *

في ظلّ المتغيّرات البيئية العالمية الناجمة عن أنشطة بشرية أو كوارث طبيعية، والتي تصدّرت قائمة إهتمامات المجتمع العالمي، وأضحت ضمن قضايا دولية مهمّة أخرى، كالديموقراطية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، هنالك طروح مختلفة لخبراء البيئة حول الترابط بين التغيّر المناخي والنزاعات. منها ما يثير الشك والتساؤل عما إذا كانت النماذج التي طرحتها الهيئة الحكومية الدولية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقاريرها حول تغيَر المناخ وتداعياته المختلفة، تعكس واقع هذه المتغيَرات الحقيقي. وكذلك منها ما يؤكّد حقيقة الواقع البيئي الخطير في العالم، وأن استمرارية هذا التدهور البيئي سوف تؤدّي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين. ويشير بعض علماء البيئة إلى تداعيات الهجرة البيئية على الاستقرار. ويضيف هؤلاء الخبراء أن القضايا البيئية هي من أهم عوامل النزاعات والصراعات، وتحديدًا المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تُعرف أيضًا بالسلع والخدمات المتعلقة

* دكتوراه في العلوم السياسية – الجامعة اللبنانية. Master II في العلوم السياسية والاجتماعية من جامعة Sorbonne - Paris

بالنظام الإيكولوجي، والطاقة والمياه، هذا بالإضافة إلى العوامل التي تتأثّر بالمتغيّرات البيئية كالنمو السكاني والمستوى المعيشي والتنمية المستدامة، التي تشكّل مصدرًا خطيرًا لعدم الاستقرار المحلي والإقليمي والدولي. وهناك أيضًا من يشير إلى مخاطر التحديات البيئية على العلاقات الدولية في مختلف المناطق في العالم وخصوصاً الشرق الأوسط. فالبيئة جزء لا يتجزأ من مفهوم السلام العالمي، وقد اتضح أن السلام والأمن يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واستقرار البيئة. كما أن ارتباط البيئة بالنزاع لا يكون مباشرًا بالضرورة. فهو غالبًا ما يعمل في موازاة ضغوط إجتماعية وسياسية واقتصادية أخرى. على الرغم من ذلك، تطرح عدة تساؤلات حول مدى تأثير التحدَيات البيئية في الأمن العالمي: ما هي حقيقة الربط بين التغيّرات المناخية والأمن والسلم الدوليين؟ هل هناك من صلة بين الهجرة البيئية والإضطرابات سواء على المستوى الوطني أم الاقليمي؟ هل يمكن أن تكون الصراعات والنزاعات والتوترات الدوليّة والإقليميّة والمحليّة الجديدة والمستمرة، هي نتاج الإفراط في استخراج موارد الطاقة غير المتجددة كالنفط، وندرة الموارد المائية؟ هل للعوامل البيئية كالتزايد السكاني، وتدني المستوى المعيشي للبشرية في الدول الفقيرة، وتضرّر النظام الإيكولوجي تداعيات خطيرة على الإستقرار العالمي؟

لدراسة نتائج الدور الرئيس للتحديًات البيئية في انعدام التوازن البشري، وتداعياتها على الإستقرار العالمي، والتي تشكّل مصدرًا للتنافس القوي والخطير بين الدول من أجل الحصول على حاجات الإنسان الأساسية، وتحليل عناصرها للوقوف على المعطيات المتعلّقة بهذه النتائج، توخيًا للإيضاح.

وبغية الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه، تقوم الدراسة على ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: يتناول الهجرة البيئية والنزاعات حيث يتم التطرّق إلى الصلة بين الهجرة والإضطرابات في المناطق المستقبلة ووسائل معالجة مخاطر الهجرة.

أما الفصل الثاني فيتناول الموارد الطبيعية والأمن العالمي حيث يتم التركيز في الصراع الدولي على مصادر الطاقة (النفط) في الشرق الأوسط، والتغيّر المناخي والصراعات حول الموارد المائية.

بينما الفصل الثالث يتناول العوامل البيئية والاستقرارالعالمي، حيث يتم التداول في التزايد السكاني، وتدني المستوى المعيشي والتنمية البشرية المستدامة للدول، وتضرّر النظام الإيكولوجي والتدهور البيئي.

أولاً: الهجرة البيئية والنزاعات

يؤدّي العامل المناخي دورًا رئيسًا في انعدام التوازن البشري. فالتصحّر، والفيضانات والنقص في المساحات المزروعة أو المسكونة، تساهم في زيادة الاختلال بالتوازن وتولّد المزيد من اللاجئين أو ما يسمى اللجوء المناخي. لذا، يشكّل التغيّر المناخي مصدرًا للتنافس القوي والخطير بين الدول من أجل الحصول على حاجات الإنسان الأساسية. ومن المتوقّع أيضًا أن تؤدّي هذه المتغيرات البيئية إلى مواجهات أو صدامات داخلية بين مختلف مكوّنات المجتمع الواحد، وخصوصًا بين الجماعات الإثنية أو القومية أو الدينية. كما يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول[1]. وبالتالي، إن الهجرة السكانية لأسباب بيئية هي كإحدى الصلات الأكثر وضوحًا بين التغيّر المناخي والنزاعات. هناك العديد من البحوث التجريبية ذات الصلة على الرغم من أن الاستنتاجات ما زالت مبدئية. على سبيل المثال، ما أشار إليه تقرير المراجعة الأخيرة للجنة الخزانة البريطانية إلى أنه بحلول

1- General Vincent Desportes, «**La Guerre Probable**», Economica, 2e Edition, Paris, 2008, p. 25.

منتصف القرن الحالي، سيتحوّل 200 مليون شخص إلى لاجئين مناخيين بسبب اضطرارهم إلى النزوح القسري الناتج من ارتفاع مستوى سطح البحر، الفيضانات وموجات الجفاف الحادة. وستؤدي الهجرة إلى النزاعات في الأقاليم المستقبلة إذا لم تُدر جيدًا. إلا أن دوافع الهجرة قد تؤثر في نسبة الميل إلى استخدام العنف. قد تؤول الهجرة الناتجة من العوامل البيئية مباشرةً إلى توترات إجتماعية وعنف في الأقاليم المستقبلة، لكنها من غير المحتمل أن تسبّب النزاع المنظم والمسلح والمدعوم من أطراف خارجية. والعكس صحيح، إن اللاجئين السياسيين من الأقاليم التي تعاني موجات عنف واضطراب شديدين، هم أكثر عرضة للانخراط في الأنشطة المسلحة، على الرغم من أن ذلك لا يُعدّ نتيجة حتمية. يمكن التغيّر المناخي أن يساهم في دفع الناس إلى الهجرة والنزوح من الأقاليم غير المأهولة، كما أن الحوادث البيئية الكارثية كالفيضانات والأعاصير تشكّل سببًا فوريًا للهجرة.

أما التغيّرات المناخية البعيدة المدى، كالتصحّر، فتؤدي إلى تراجع في المعايير الحياتية، ما يجعل كلفة البقاء في تلك المناطق أعلى بكثير من كلفة الرحيل عنها. وتطرح الأبحاث حول التغيّر المناخي العالمي عدة آليات محتملة قد يُجبر الناس من خلالها على النزوح من مناطق سكنهم. فارتفاع مستوى مياه سطح البحر الناجم عن تقلّص حجم الطبقات الجليدية وذوبانها وتهديد المناطق الساحلية بالفيضانات، تجعل تلك المناطق عرضة لإخلائها من السكان. كما أن التصحر يجبر الناس على الانتقال من الأقاليم ذات الندرة المائية والإنتاجية.

ولعل التغيّرات الأكثر حدة في عناصر الطقس والمناخ، هي الأقوى من حيث توليد أحداث مناخية دراماتيكية كالأعاصير، الزوابع والبرد القارس وما يحمله ذلك من بلبلة وفوضى للاستقرار السكاني. وسوف تؤدي كميات الأمطار المتساقطة وغير المتوقعة إلى موجات متفاوتة من الجفاف

والفيضانات، ما يحوّل الكثير من المناطق إلى مساحات غير مأهولة معرّضة للفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد تقود الضغوط البيئية إلى الهجرة على نحو غير مباشر. فندرة المياه والمنافسة عليها، قد تقود إلى نزاع بين الأقاليم في الدولة الواحدة ما يزيد نسبة النزوح عن تلك الأقاليم. وتفترض النماذج التظلمية من النزاع، أن بعض الناس سيلجأ إلى العنف في حال تدهور شروط معيشته مقارنة بغيره. على سبيل المثال، يتأثر الناس العاملون في الزراعة بنتيجة الفيضانات والجفاف أكثر من سكان المناطق الحضرية، ما سوف يؤدي إلى لامساواة في المداخيل داخل المجتمع الواحد فضلًا عن تعدّد أوجه الحرمان لدى الشرائح الفقيرة. بالإضافة إلى ذلك، إذا ما تركّز بعض المجموعات الإتنية في الأقاليم المعرضّة لتداعيات التغيّر المناخي، ستطالب تلك الأقليات بالتعويض أو بإصلاح الخلل المتفاقم على صعيد المساواة مع غيرها. فالتنوعات الإثنية لا تقود غالبًا إلى النزاعات إلا في حال اقترانها بلا مساواة داخلية[2]. بالنتيجة، إن ندرة الموارد كالمياه والغابات والأراضي الخصبة قد تقود إلى نزاع «مالتوسي» بين السكان المتنافسين على الموارد المحدودة نفسها. في المقابل، هناك الكثير من الأدبيات في علم السياسة والاقتصاد لا تعطي تلك التظلمات الكثير من الوزن في نشوب النزاعات. إن التظلمات والتنافس على الموارد، بالإقتران مع الإفتقار إلى المؤسسات التمثيلية وآليات إعادة التوزيع الاقتصادية وقدرة الدولة الضعيفة على ردع العنف، تشكّل أبرز الدوافع لاحتمال نشوب النزاع.

على سبيل المثال، على الرغم من معاناة بوتسوانا من العديد من المعطيات التي قد تشكّل حافزًا للجوء إلى العنف، كالإيدز والفقر والانقسامات الإثنية

2- Nils Petter Gleditsch, Ragnhild Nordas, and Idean Salehyan, «**Climate Change and Conflict: The Migration Link**», CWC Working Paper Series, May 2007, p. 125- 135.

وموارد الماس، لم يندلع العنف بسبب نجاح المؤسسات الديمقراطية في توفير آليات بديلة لتسوية النزاعات. أما الأدلة الإحصائية المتوافرة فهي محدودة في ما يتعلّق بالصلة بين المشكلات البيئية والنزاعات في الحقب الماضية. ولكن نجد في الدراسة التي أعدّها الخبيران تانجا إلينجسون ووينش هوغ إشارة إيجابية إلى الصلة بين التدهور البيئي والعنف. وعلى الرغم من إشارة الباحثين إلى التأثير المحدود، فإنهما يريان أن التغيّر المناخي المستقبلي سيكون أبرز المؤشرات على اندلاع العنف. ومع ذلك فإن النزاعات البيئية قد تندلع مستقبلًا في حال فاقم التغيّر المناخي من رقعة النزاعات وغيّر من أساليبها وأسبابها. وقد رصد العديد من الدراسات الصلة بين النزاع والتغيّر في أنظمة تساقط الأمطار. على سبيل المثال، النزاعات الرعوية وارتفاع وتيرتها في فترات التدهور البيئي وفترات القحط واستنزاف الموارد في غرب أفريقيا وما آلت إليه في المزيد من التوترات. وإذا ما أدى التغيّر المناخي إلى اندلاع نزاع مسلح فالنتيجة الحتمية ستكون النزوح. وقد أكدت عدة بحوث إحصائية العلاقة القوية بين النزاع الأهلي ونزوح اللاجئين. نذكر على سبيل المثال النزاعات في موزامبيق، أفغانستان، فلسطين المحتلّة والعراق وما أدت اليه من نزوح ملايين اللاجئين، على الرغم من أن بعض تلك النزاعات لا يجد جذوره في المشكلات البيئية. وقد يشكّل التدفّق السكاني المفاجئ عبئًا ثقيلًا ومثيرًا للفوضى في الدول المستقبلة. إن حجم التجمعات اللاجئة مقارنة بالمجتمع المضيف قد يكون كبيرًا جدًا (1:3 الأردن للعام 2001، 1:11 في لبنان). تلك التدفقات البشرية النازحة تترك أثرها في شروط سوق العمل والتوازن الديمغرافي بين الجماعات الإثنية. لذلك إذا أدّت الضغوط البشرية إلى النزاع، من المحتمل جدًا أن تلك النزاعات بدورها ستقود إلى نزوح سكاني كبير[3].

3- Hauge Wenche &Tanja Ellingsen, «**Beyond Environmental Scarcity: Causal Pathways to Conflict**», Journal of Peace Research , 1998, p. 299–317.

وأيضًا تشير تقارير المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية الإنسانية، إلى أن الأشخاص غالبًا في البلدان الفقيرة الذين هم عرضة لظروف صحية واجتماعية سيئة كالبطالة، يكونون أكثر تأثرًا بمخاطر التغيّرات المناخية. وهذه التقلبات المناخية، يمكن أن تؤدي إلى تضاعف الهجرة بين البلدان وإلى تزايد حركة النزوح في الدول. ومن المتوقع العام 2020، وفق ما تشير الأمم المتحدة، أن يتخطّى عدد المهاجرين، بسبب دوافع بيئية، مئات الملايين. إن مخاطر الهجرة البيئية، دفعت البلدان التي تعاني أو تطالها هذه الظاهرة بسبب التغيّرات المناخية، أن تتخذ الإجراءات الوقائية المناسبة على الصعيد الوطني. كما طالبت هذه الدول، المجتمعين الإقليمي والعالمي بالاعتراف بظاهرة الهجرة البيئية التي يمكن أن تترجم بازدياد عدد الصراعات والنزاعات في مناطق النزوح، أو في البلدان التي ينزح إليها المهاجرون، أو على حدود هذه الدول المشتركة[4].

1- الصلة بين الهجرة والاضطرابات في المناطق المستقبلة

يتضمن العديد من الدراسات الإشارة إلى أن الهجرة الداخلية والدولية قد تؤدي إلى التوترات في المناطق المستقبلة، ومع ذلك فإن بعض المهاجرين يضفي على تلك المناطق المضيفة مهاراتهم الاقتصادية وتنوّعًا حضاريًا مميزًا. إلا أن النزاعات تندلع انطلاقًا من تدفقات الهجرة الكبيرة والعشوائية. على سبيل المثال، تورطت قبائل تلال شيتاغونغ في نزاع مع الدولة في بنغلادش، على خلفية تدفق البنغال من السهول باعتبارهم تهديدًا لتلك القبائل. فالهجرة البنغالية إلى الإقليم الشمالي الشرقي أسهمت في توليد الاحتكاك الاجتماعي السلبي. تشكّل الهجرة المتزايدة وقود التوترات الاجتماعية في تلك الأقاليم، يضاف إلى ذلك أن بنغلادش تعد من الدول

4- Voir le document établi par le Haut Représentant et la Commission Européenne, «**Changements Climatiques. Sécurité Internationale**» , Bruxelles, 14 mars 2008, p. 7.

المهدّدة مستقبلًا بارتفاع مستوى سطح البحر والنزوح الجماعي من سواحلها.

غالبًا ما استخدمت فكرة النزاع وتهديد الأمن البشري لتوصيف طيف متنوّع من القضايا، إلا أن العنف السياسي بين المهاجرين والسكان المحليين قد يتخذ أشكالًا متنوعة كالعنف البيئي اللامنظم، منها مثلًا الاعتداءات الشخصية، الاعتداء على الملكية، الجرائم وأعمال الشغب التي نادرًا ما تتحوّل إلى حملات منظّمة ومدعومة من أطراف محليين وخارجيين. وبالعكس، تتطلّب الحروب الأهلية وحالات التمرد غالبًا تنظيمًا طويل المدى وموارد حقيقية. وإن كانت كل أشكال العنف مثيرة للفوضى، إلا أن العصيان المنظّم له تداعيات أشد خطورة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بسبب استمراريته فترة طويلة ووضعه قيودًا أكبر على موارد الدولة. وبينما تثير الهجرة إمكان حدوث ردات فعل عنيفة، هناك فرق في أساليب النزاع إذا ما نتج من الحروب الأهلية ومفهوم اللاجئين الكلاسيكي في حالة اللاجئين البيئيين. تبقى الاحتمالات ضئيلة حول تورّط المهاجرين الفارين من كوارث طبيعية كالفيضانات والأعاصير والتصحّر في العنف المنظم، وإن ساهموا في اندلاع موجات متقطّعة من العنف والشغب. إن الكثير من الضغوط البيئية الناجمة عن التغيّر المناخي ذات طبيعة تدرّجية، وستقود إلى حركات هجرة مؤكدة، وإن كانت صغيرة في حجمها حتى الآن. فالتصحّر وارتفاع مستوى مياه البحار، على سبيل المثال، عملية تتطوّر طوال عدة عقود بل قرون، ولا يحتمل أن تؤدي إلى نزوح واسع النطاق على المدى القصير. وتستطيع المناطق المستقبلة التكيّف مع الهجرة التدرّجية، حتى إن النزوح الضخم الناتج من الكوارث البيئية، لم يؤدّ إلى قتال حقيقي واسع النطاق. نذكر، مثلاً، أن الأعصار هيتش وكاترينا والتسونامي الآسيوي أدى كل منها إلى نزوح آلاف الأشخاص من دون أن يولّد حالات من العنف

المنظّم في المناطق المستقبلة. كما يطرح اللجوء بمفهومه الكلاسيكي مجموعة مختلفة من التحديات. لكن في بعض الظروف، أنتج ظهور تجمّعات اللاجئين نزاعات مسلحة في الأماكن المضيفة[5]. وعلى الرغم من الهدوء النسبي في الدول المضيفة للاجئين منذ العام 1950، فإن إحتمال نشوب نزاعات مسلحة قد تضاعف نتيجة وجود هؤلاء اللاجئين. إن للمهاجرين من مناطق النزاع دورًا مباشرًا في تحديد نتائج النزاع في موطنهم الأصلي، ولا سيما الأوضاع السابقة لتوزيع الموارد، كما أن الكثير من اللاجئين يفرّون من الاضطهاد الذي غالبًا ما يتعرّضون له في موطنهم. وبالتالي يطالب هؤلاء بإزالة النظام الحاكم أو بتنازلات سياسية مهمة.

إضافة إلى ذلك، وفي إبان فترة النزاعات الأهلية، تشجّع البيئة السياسية الناشطة اللاجئين على الانتقال من موطنهم إلى موطن آخر. على سبيل المثال، لاجئو التاميل في الهند، اللاجئون الأفغان في باكستان، اللاجئون الروانديون في الكونغو. ومع ذلك فقد حافظ هؤلاء على روابطهم بالفصائل المتنازعة في مواطنهم، وغالبًا ما قاموا بالتسلّح والتدريب لتوفير الدعم العسكري للفصائل المتناحرة عند الضرورة. وهكذا تتحوّل الأماكن المستقبلة إلى بؤر لاستيراد الأسلحة، البنى التنظيمية، الموارد المغذّية للعنف وإيديولوجياتها، حيث يستطيع اللاجئون تكوين شبكات ثورية إجتماعية تشكّل قناة لامتداد العنف المسلح إلى الأقاليم المضيفة. كما أن اللاجئين الفارين من مناطق النزاع يتورّطون، بين وقت وآخر، في شن الهجوم عبر الحدود ضد حكوماتهم، ما يستدعي الرد المضاد من قوى الدولة العسكرية، مشكلاً خطرًا أكيدًا على أمن السكان المحليين في المناطق المضيفة. على سبيل المثال، قام اللاجئون البيرميز في تايلاند واللاجئون من نيكاراغوا

5- Tanja Ellingsen and Wenche Hauge, «**Refugee Flows and the Spread of Civil War**», International Organization 60, No. 2, 2006, p. 360-366.

إلى هندوراس بشن هجمات ضد بلادهم، ما استدعى غزوات مقابلة عابرة للحدود من دولهم الأم. وغالبًا ما ينتج ذلك توترًا في العلاقات بين الدول المرسلة وتلك المستقبلة. الأولى متهمة بتصدير أعباء لاجئيها إلى دول الجوار، والثانية متهمة باحتضان اللاجئين ومخيماتهم العسكرية. وقد يقود القتال عبر الحدود بين تجمّع اللاجئين والدول المرسلة إلى توريط الدول المستقبلة في حروب ونزاعات، كما أن وجود مخيمات عسكرية للاجئين واضحة للعيان عند الحدود يبرّر للدول المرسلة القيام بهجوم واسع النطاق واجتياح أراضي الدولة المضيفة. نذكر في هذا الاطار، الاجتياح الإسرائيلي للبنان العام 1982 واحتلال جزء من الأراضي بغية حرمان منظمة التحرير الفلسطينية قواعدها الخارجية، تورط رواندا في الكونغو على خلفية قيام لاجئي الهوتو بتنظيم مجموعات معارضة داخل المخيمات[6].

ولا شك في أن الهجرة القسرية وليدة النزاع الداخلي تساهم في امتداد النزاع إلى أقاليم الدول المجاورة. في المقابل، إن المهاجرين البيئيين غالبًا لا يملكون أجندة سياسية في بلادهم ولا يصوّرون أنفسهم كضحايا للاضطهاد السياسي أو الأُثني. في حال هجرة الناس بفعل تدهور الأوضاع الاقتصادية أو البيئية، نادرًا ما يهدّد هؤلاء الدول المضيفة باستيراد النزاع المنظّم. وبالتالي فإن أنماط الهجرة الحالية توجيهية في هذا السياق. هناك الآلاف من المهاجرين لدوافع إقتصادية يصلون إلى أوروبا وأميركا الشمالية، وعلى الرغم من حدوث بعض أعمال الشغب الإثنية، والهجمات العنصرية والجرائم، فإنها كانت حوادث محدودة النطاق وتفتقر إلى الطابع التنظيمي المخطط له. نذكر مثلاً أعمال الشغب في الغيتوهات الإثنية في فرنسا العام 2005 التي سلطت الضوء على إمكان اندلاع العنف ما بين الإثنيات المختلفة. في بعض المدن البريطانية، تطوّرت التوترات العنصرية

6- Suhrke Astri, «**Environmental Degradation, Migration, and the Potentiel for Violent Conflict**», Edition Dordrecht: Kluwer Academic, 1997, p. 96-99.

إلى أعمال شغب واسعة النطاق في صيف العام 2001. كما أن الهجمات الإرهابية في تموز/يوليو 2005 على أنظمة النقل البريطانية أوجدت جوًا من المخاوف من اندلاع نزاعات داخلية يتورّط فيها المهاجرون المسلمون وأولادهم المولودون في بريطانيا.

تلك الحوادث تؤكد أهمية اندماج المهاجرين إقتصاديًا وإجتماعيًا في الدول المضيفة. هناك نماذج أخرى من حالات الهجرة الاقتصادية التي ولدت بعض التوترات كحالة السعودية (المهاجرون الآسيويون الجنوبيون–الشرقيون)، أفريقيا الجنوبية (المهاجرون الأفارقة)، إندونيسيا وماليزيا (المهاجرون الصينيون) وكوستاريكا (مهاجرو نيكارغوا). لكن كل تلك التدفقات لم تؤدّ إلى عنفٍ حقيقي ومنظّم[7]. وفي المقابل، يرى أستري سوركي أحد الباحثين البيئيين، أن احتمال توليد الهجرة البيئية نزاعات يتوقّف على دور الدولة في المجتمع المضيف، ولا سيما على صعيد تفعيل الاندماج والتعاون مع المهاجرين، ما يقلّل فرص الاحتكاك والتوتر الاجتماعي. ويضيف أن الصلة بين التغيّر المناخي والهجرة والنزاع تبقى حدسية، وبسبب صعوبة عزل دوافع عملية الهجرة، ليس واضحًا ما إذا كانت بعض التحركات السكانية قد نتج من ضغوط بيئية وليدة تغيّر مناخي ما. من جهة أخرى يرى بعض علماء البيئة أن هناك العديد من الأدلة على الصلة بين النزوح والنزاع في الدول المرسلة والهجرة والنزاع في الدول المستقبلة. كما يلحظ بعض الخبراء نقصًا واضحًا في المعلومات المنهجية وغيابًا للإجماع حول آثار التغيّر المناخي في الهجرة وآثار الهجرة بدورها في توليد النزاعات. في ظل هذا الواقع، على السلطات المحلية والمجتمع الدولي إتخاذ التدابير والسيناريوهات المناسبة لمواجهة تأثيرات الهجرة في الاستقرار المحلي والإقليمي[8].

7- Nils Petter Gleditsch, Ragnhild Nordas and Idean salehyan, «**Climate Change and Conflict: The Migration Link**», CWC Working Paper Series, May 2007, p. 162-170.

8- Thomas,Homer-Dixon, «**On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict**», International Security, 2000, Vol. 16, No. 2, p. 76-80.

2- وسائل معالجة مخاطر الهجرة

يمكن مواجهة تحديات الهجرة على عدة مستويات، ويبقى نمط المواجهة مرتكزًا على القدرات المتوافرة لدى الدول. بإمكان البلدان الغنية القادرة على ضبط حدودها، السيطرة على عمليات النزوح أكثر من الدول ذات الموارد المحدودة. على سبيل المثال، شكّلت القدرة على ضبط عمليات الهجرة عبر البحر من أفريقيا إلى أوروبا محور الدراسة التي أعدّها بعض خبراء البيئة، والتي تشير إلى ممارسة الدول الأوروبية ضغوطًا دبلوماسية على الدول المرسلة للحد من تلك الظاهرة، ومباشرتها باستخدام الأقمار الصناعية، وطائرات المراقبة، والسفن البحرية والأسيجة الحدودية لمنع دخول اللاجئين إلى أراضيها، كما فعلت الولايات المتحدة الأميركية عند حدودها لضبط عمليات الهجرة من المكسيك والكاريبي. في حال تدفق المهاجرين بسبب التغيّر المناخي، تستطيع الدول الغنية أمام هذا السيناريو تبني سياسات فاعلة قاسية المعايير لمواجهة تدفّق المهاجرين. أما الدول ذات القدرات المحدودة على تنظيم التدفّق، فهي ستواجه عدة تحديات بمجرد استقرار مخيمات اللاجئين بأراضيها[9]. في مواجهة تحدي الهجرة البيئية واحتمالات النزاع، يتجلى ثلاثة مستويات من الاستجابة: أولاً: تمس الهجرة مبدئيًا المستويات المحلية، وبالتالي فإن الحكومات المحلية هي المعنية بالدرجة الأولى بالاستجابة. وعلى الحكومة المحلية امتلاك التجهيزات اللازمة التي تؤهلها للتعامل مع تداعيات الهجرة الداخلية والدولية. هذه التجهيزات تتضمّن استجابات معيارية للنمو السكاني كتأمين التيار الكهربائي، وإمدادات المياه، والمأوى، والتدابير الصحية والخدمات العامة. كما أن المهاجرين يفرضون تحديات خاصة، إذ يترتب على مزودي

9- Shada Islam, «**Europe: Crises of Identity**», International Peace Academy, New York, March 2007, p. 132-134.

الخدمات المحليين التعامل مع لغات وتقاليد جديدة. أما اللاجئون الهاربون من مناطق النزاع، فغالبًا ما يعانون ضررًا نفسيًا وجسديًا، وعلى مزوّدي خدمات الرعاية الصحية المحلية امتلاك القدرات اللازمة للتعامل مع تلك الحاجات.

ثانيًا: يمكن تحسين مستوى القدرات الوطنية وتطويرها للتعامل مع الهجرة، من خلال قيام الحكومات بالعمل على تنسيق الاستجابات المحلية وتنظيمها بدلاً من تطبيق تنظيمات محلية نمطية عشوائيًا. فتتحمّل الوكالات الوطنية مسؤولية تحديد أي من المهاجرين يستحق الدخول إلى الدولة، تحديد مكان الاستقرار، أنواع الوظائف والخدمات التي يمكن المهاجرين الحصول عليها، سياسات المواطنة وغيرها... إن اعتماد سياسات حكيمة للهجرة والاندماج وحدها قادرة على كبح احتمالات نشوب النزاعات في الدول المضيفة.

ثالثًا: دور الوكالات الدولية في الاستجابة، كالمفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين، ومنظمة الهجرة الدولية، التي تستطيع مساعدة السلطات الوطنية والمحلية على تطوير القدرات اللازمة للاستجابة لتحديات الهجرة حين تكون الموارد الوطنية غير كافية. كما أن الدول الغنية المانحة تستطيع أن تمد تلك الوكالات بالتمويل اللازم ماديًا وتقنيًا لمساعدة الدول النامية المفتقرة إلى قدرة التعامل مع الهجرة الواسعة النطاق. بالإضافة إلى العون الإنساني المباشر، فقد أثبتت تلك الوكالات فعاليتها في تطوير برامج التوظيف، تسهيلات الرعاية الصحية والتعليم للشباب. كما أن المفوضية العليا للاجئين غالبًا ما تتعامل مع الوكالات الوطنية المعنية بالنزوح الداخلي وتلك المعنية بضبط الحدود، لتحسين قدرات هؤلاء الفاعلين على

تنظيم عمليات الدخول إلى أراضي الدولة[10].

وقد طرح علماء البيئة بعض التوصيات المفترض اتباعها من قبل المجتمع الدولي وتركّز على ما ينبغي فعله لمنع اندلاع النزاعات بسبب الهجرة البيئية. ونظرًا إلى الطبيعة المتنوّعة لتداعيات سلبية متوقعة من سيناريوهات التغيّر المناخي، وبعضها يتسم بالكثير من الجدية والخطورة، يعتقد أن منظمة الأمم المتحدة هي المرشحة للاضطلاع بدور الفاعل الرئيس في هذا الإطار. وعلى الرغم من السيناريوهات الدراماتيكية الواردة في تقرير البنتاغون وتقرير المراجعة الأخيرة، فهي لا تحظى بإجماع عالمي على مضمونها، إلا أن إجماعًا علميًا بدأ بالظهور حاليًا بشأن حدوث تغيّر مناخي يؤدي بدوره إلى تغيير في أنماط الاستقرار السكّاني وأساليب الإنتاج الاقتصادي. هناك عدة إجراءات ينبغي الأخذ بها بغية التخفيف من مخاطر تدفق اللاجئين المرتبط بالنزاعات البيئية، وهي تتضمن توطين اللاجئين في أماكن بعيدة من مناطق النزاع ولا سيما الأقاليم الحدودية، منع اختراق الأسلحة والمقاتلين مخيمات اللاجئين، توفير بدائل هادفة للاجئ كتوفير فرص عمل إنتاجية وتعزيز قنوات الحوار مع المجتمعات المحلية لمحاكاة اهتمامات الدول المستقبلة الاقتصادية والاجتماعية. يضاف إلى ذلك، أن مساعدة الدول والوكالات المانحة، كمفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين، ستكون مهمة جدًا للدول النامية المفتقرة إلى القدرة على ضبط مخيمات اللاجئين على نحوٍ مناسب. وفي إطار التعامل مع المهاجرين البيئيين واللاجئين الكلاسيكيين، على الدول المضيفة تبنّي عدد من الإجراءات الإيجابية لمنع اندلاع النزاعات. وقد لوحظ أن الحالات التي سجلت إندلاعًا للعنف، عانت أساسًا نقص الوعي الثقافي وتفشي الحساسية بين المهاجرين والسكان المحليين، إضافة إلى وجود عدة عوائق حالت دون إندماج

10- Shada Islam, «**Europe: Crises of Identity**», Op. cit, p. 136-140.

المهاجرين كليًا في المناطق المضيفة.

أما الخطوات المطلوبة لمعالجة هذه المشكلات، فيرى بعض المحللين السياسيين أنها تتضمن منع التمييز العنصري ضد المهاجرين في سوق العمل، تأمين الوصول إلى الخدمات الحكومية والأنشطة الاجتماعية، مراجعة قوانين المواطنة بما يُكسب المهاجرين جنسية البلد المضيف ويسمح لهم بالمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، تعزيز ثقافة التسامح واحترام التنوع من خلال البرامج التربوية والثقافية والإعلامية العامة، تسهيل اكتساب اللغة والوعي المدني لدى التجمعات المهاجرة. بالتوازي مع ذلك، على الأمم المتحدة العمل على إيجاد إتفاقية دولية جديدة حول الهجرة تتضمن أنماط الهجرة الطارئة. إن النظام العالمي حول الهجرة يجب أن يتضمن معايير قانونية شاملة تتناول حقوق المهاجرين واللاجئين من مناطق النزاع والمهاجرين من المناطق البحرية المنكوبة والمهاجرين البيئيين[11]. لا شك في أن اتفاقية الأمم المتحدة الحالية حول اللاجئين باتت شبه مهجورة، وتتطلّب إعادة تحديث الكثير من بنودها لمجاراة الواقع المعاصر من ناحية، ولإزالة ما شابها من غموض والتباس من ناحية ثانية، تجنبًا لتغييب العدالة عن تطبيقها ولا سيما ما يتعلّق بسياسات اللجوء السياسي.

وبالنظر إلى تزايد ضغوط الهجرة الناجمة عن التغيّر المناخي، وفي ظل سياسات متناقضة وعرضية للعديد من الدول المضيفة، على الأمم المتحدة الاضطلاع بدورٍ قيادي في هذا الشأن. فالتغيّر المناخي سيشكّل مشكلة حقيقية في العقود المقبلة، حتى ولو انخفضت نسبة انبعاث غازات الدفيئة الآن، هناك درجة معيّنة من التغيّر السيئ باتت حتمية. كما أن

11- Thomas,Homer-Dixon, «**On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict**», Op. cit., p. 82-86.

الهجرة الدولية التي أصبحت مسألة سياسية ساخنة في عدة دول، مرشحة للتفاقم والاقتران بالأبعاد المناخية. ومع ذلك، يبقى الرهان على التكيّف البشري وحكمة التخطيط التكنولوجي للتخفيف من حدة النتائج المتوقعة. لذلك، يمكن القول أن الأولوية الحالية أمام الإنسانية، هي تطوير استجابات ملائمة للضغوط البيئية، والتهيئة للتحول في أنماط الاستيطان الإنساني بما يتطلب حوارًا فاعلاً في إطار منظمة الأمم المتحدة[12]. ومع استمرار ارتفاع عدد سكان العالم ونمو الطلب على الموارد، هناك احتمال كبير أن تشتد النزاعات على الموارد الطبيعية في العقود المقبلة.

ثانيًا: الموارد الطبيعية والأمن العالمي

أشار بعض الخبراء إلى أن تزايد النشاط الاقتصادي العالمي وحدوث تغيّرات شاملة في المناخ، سيؤديان إلى استنزاف موارد المواد الخام الطبيعية والمائية والحيوية في العالم. كما أبدوا قلقهم غلى نحوٍ خاص من أوضاع أدت فيها الموارد الطبيعية والبيئية دورًا في إثارة نزاعٍ أو إذكائه. وفي هذا السياق، أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة «يونيب» في آذار/مارس 2009 بعنوان «من النزاع إلى بناء السلام: دور الموارد الطبيعية والبيئية»، إلى أن 18 نزاعًا عنيفًا على الأقل منذ 1990 أذكاها استغلال موارد طبيعية، وأن 40% على الأقل من جميع النزاعات داخل الدول في السنوات الستين الأخيرة كان لها ارتباط بموارد طبيعية. وتشير النتائج الأولية لتحليل النزاعات الداخلية إلى أن احتمال تكرار النزاعات المرتبطة بموارد طبيعية في غضون السنوات الخمس الأولى من السلام هو أكبر بضعفين. واستنتج التقرير أن الطريقة التي تدار بها الموارد الطبيعية والبيئية لها تأثير حاسم

12- Suhrke Astri, , «**Environmental Degradation, Migration, and the Potential for Violent Conflict**», Op. cit., p. 120-132.

في بناء السلام والاستقرار بعد النزاع[13]. تتشكل الصراعات عادةً من عدة طبقات متداخلة، ومن الأسباب التي تراوح بين الإيديولوجية والسياسية، وصولاً إلى الأسباب الاقتصادية والتجارية. كما باتت الموارد الطبيعية، أو «سلع النظام البيئي وخدماته»، تعدّ أحد الدوافع الممكنة للنزاعات. وغالبًا ما يتمحور جدال الباحثين بشأن دور البيئة كعنصر مسهم في إثارة النزاعات العنيفة حول التنافس على الموارد، في ظل ندرتها وتدهور البيئة وتغيّرها على المدى الطويل. ومهما تكن النظرة إلى الموارد من حيث وفرتها أو ندرتها، فمن الأهمية التشديد على أن الصلة بين البيئة والنزاعات هي، في غالبيتها، غير مباشرة وتتداخل مع ضغوط إجتماعية وسياسية وإقتصادية أخرى. فندرة الموارد الضرورية تعدّ تقريبًا سبب التوتر الاجتماعي الدائم وربما نشوب صراعات. ولكن يدرك العلماء أيضًا أن وفرة الموارد المطلوبة عالية القيمة هي مصدر مهم محتمل للتوتر وعامل مثير للصراعات المسلحة، متضمنًا، على الأقل، الحروب الأهلية الثماني عشرة التي دارت على مدار العقدين الماضيين وكان وقودها الموارد الطبيعية[14].

إن للعنة الموارد عدة أشكال، بما في ذلك استغلال الأرباح الناتجة من السلع عالية القيمة، مثل الأحجار الكريمة أو الأخشاب أو المخدرات، لدعم أعمال التمرّد والصراعات التي تنشأ نتيجة المشاركة غير العادلة الملموسة في عائدات الموارد الطبيعية. ويمكن أن تكون الموارد هي شرارة الأعمال العدائية الأولى أو مصدر تمويل لدعم الصراعات المستمرة أو حائلاً دون حل الصراعات، طالما ظلت قضايا ملكية الموارد من دون حل. وبدلاً من ذلك، يجب أن تكون الموارد الطبيعية التي تجري إدارتها جزءًا قيمًا لاستراتيجية

13– راجع تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، آذار 2009.

14- Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE), 24 Septembre 2008, New York, Nations Unies, p. 22- 24.

تنمية الدولة المستدامة[15]. في المقابل، على جميع البلدان المنتجة للبترول والغاز أن تعالج جميع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، للحد من زيادة أسباب عدم الاستقرار. يمكن هذا التطور، إذا لم تتم معالجته من قبل المجتمع الدولي، أن يؤدّي إلى عدم أمان وصعوبة الحصول أو التزود موارد الطاقة، كما أن المنافسة ستزداد لامتلاك الموارد في المناطق غير المستثمرة حتى الآن. كذلك، إن إمكان لجوء بعض الدول إلى الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء، يمكن أن تخلق مخاوف واضطرابات جديدة في إطار استخدام الطاقة النووية لأغراضٍ عسكرية. وما يحصل في إيران حاليًا في مسألة برنامجها النووي، خير دليل على قلق المجتمع الدولي وخصوصًا منظمة الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، إسرائيل ودول الخليج، من امتلاك إيران القنبلة النووية. كل هذه الأسباب تتراكم وتشكّل عوامل عدم استقرار في النظام العالمي، كما أنها تهدّد الأمن والسلم الدوليين.

ومنذ منتصف القرن العشرين بدأ تزايد النزاعات والحروب الكبرى في العالم وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط يؤثر سلبًا في سلامة البيئة في المنطقة. والعلاقة بين البيئة والنزاعات مزدوجة: فهي، أولاً، علاقة سببية كما أنها علاقة من حيث الضرر الذي يلحق بالبيئة. أما أبرز الدوافع البيئية إلى نشوب النزاعات والحروب في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط، فهي مصادر الطاقة في حال نضوبها أو الإفراط في استخراجها وخصوصًا النفط، وندرة المياه[16].

1ـ الصراع الدولي على مصادر الطاقة (النفط) في الشرق الأوسط

يُتوقع في القرن الحادي والعشرين، أن يرتبط أحد أبرز أسباب النزاعات

15- Philippe Le Billon, «**Natural Resources and Armed Conflicts**», United Nations Headquarters, Vol. 5, Issue 2, New York, June 2007.

16- برتو حسن، «**من السودان إلى العراق ولبنان وفلسطين الآثار البيئية للحروب والنزاعات**»، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 14، العدد 131، 9 شباط/ فبراير 2009، ص. 18.

الرئيسة بين الدول بتعاظم المنافسة الشديدة على موارد الطاقة المتوقّع تضاؤلها بسبب الإفراط في استخدامها. فالكمية الكبيرة من مخزون الطاقة العالمية توجد في مناطق متأثّرة بالتغيّرات المناخية، وكيفية ضبط هذه الموارد ومراقبتها، سيزيد من حدّة الصراعات بين البلدان، ما يشكل عاملاً إضافيًا لعدم الاستقرار. ويُعدّ النفط المورد الطبيعي الأول والأثمن في الحضارة العصرية. ويضم العالم العربي، بفعل الجغرافيا، نصف احتياطي النفط العالمي المثبت وجوده على الأقل. فقد ثبت في بعض البلدان أن الثروة النفطية تشكّل عائقًا. فمن شأن الثروة االتي تدرها عائدات النفط أن تقوّض الحكم الرشيد من خلال إثارة الفساد والمجازفات والنزاعات العنيفة. إلى جانب خطر النزاع العنيف، يقوّض الحكم السيئ في بعض الدول المنتجة للنفط الإدارة المستدامة للبيئة، وبالتالي فإن العمليات النفطية الكبيرة عرضة لترك وقع بيئي سلبي في حال لم توضع لها قيود. مثال على ذلك السودان، إذ على الرغم من إلزامية إجراء تقييم للأثر البيئي بموجب القوانين السودانية، فإن هذا التقييم لا يجري عمليًا. لذلك فإن إخفاق صناعة النفط في دمج الاعتبارات البيئية في مشاريعها وأثر المياه المنتجة غير المعالجة في المراعي بصورة أساسية، أثارا استياء المجتمعات المحلية، ولا سيما سكان جنوب السودان غير العرب. وقد أدى سوء الأداء البيئي لصناعة النفط، مقرونًا بتزايد الخلافات حول تشاطر العائدات، إلى تفاقم الصراع حول النفط في السودان.

«ولا بد من الإشارة أيضًا إلى أن غياب حسن الإدارة البيئية أو عدم ملاءمتها يمكن أيضًا أن يكون مصدرًا كامنًا للنزاع على مشاريع أخرى خاصة بالبنى التحتية. وفي هذا الإطار، شكلت عملية بناء سد مروي الضخم وغيره من السدود المخطّط لها في شمال السودان مصدرًا للتوتر الذي تحوّل في أكثر من مناسبة إلى مواجهات عنيفة. في الوقت عينه، وضع التنافس

الدولي على موارد النفط العالم العربي على مفترق نزاع عالمي حول الموارد.

ويمكن القول أنه من الدوافع وراء حرب الخليج الأخيرة العام 2003، هو جزئيًا الرغبة في ضمان تدفق النفط في المنطقة. كما تدور الشكوك حول كون الصراع الدولي على دارفور يعود إلى حدٍّ ما إلى التنافس على مصادر الطاقة. وعلى الصعيد الوطني، فإن التنافس على عائدات النفط يغذي النزاع ويطيله. في السودان، إن التنافس بين الشمال والجنوب على امتلاك احتياط النفط كان قوة دافعة عزّزت الصراع. كما أن النزاع حول تقاسم الثروة النفطية ساهم في تفاقم العنف الطائفي في العراق»[17]. وأشار بعض الخبراء الاستراتيجيين إلى أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية قد أصبحت، بعد إقرار مبدأ الحرب الاستباقية، كإحدى دعائم الاستراتيجية الأميركية للقرن الحادي والعشرين، وشملت أيضًا العمل على توسيع الوجود العسكري الأميركي في العالم الذي بلغ نصف مليون جندي. ثم الإعلان أخيرًا عن مشروع فرض الوصاية على منظمة «أوبك» من خلال إقرار الكونغرس الأميركي القانون المعروف اختصارًا بإسم «النوبك الأميركي» الذي يهدف إلى التحكّم في النفط العالمي. وتزداد هذه المخاطر بدخول فاعلين دوليين جدد الصين والهند إلى جانب الاتحاد الأوروبي وروسيا ساحة التنافس على النفط العالمي، وخصوصًا العربي والخليجي منه، وهو ما أدى إلى تزايد الطلب على النفط بصورة كبيرة.

وتشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة إلى أنه العامين 2004 و2005 وصلت الحاجة العالمية للنفط إلى حوالى 82 مليون برميل. وسترتفع العام 2010 إلى 90 مليون برميل، ثم إلى 120 مليون برميل العام 2030 تذهب معظمها إلى البلدان الرأسمالية. وفي وضع يشهد ضعفًا في إمكانات الإنتاج، ونضوب النفط في الكثير من مناطق إنتاجه حول العالم، باستثناء منطقة الشرق

17- حسن برتو، «من السودان إلى العراق ولبنان وفلسطين الآثار البيئية للحروب والنزاعات»، مرجع سبق ذكره، ص. 19ـ 20.

الأوسط التي تُعدّ الخزان القابل للزيادة، إذ تفيد التقديرات أنه يوجد في الخليج حوالى 84% من الاحتياطات النفطية المؤكدة، تتركّز المخاطر التي تهدّد أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط. وهو ما يؤثر سلبًا في اقتصاديات الدول المتطورة أسيرة التطورات التي تشهدها أسواق النفط، ما يدفع إلى التساؤل عن آليات تأمين النفط في المنطقة. ولا بد من التعرّف إلى هذه المخاطر التي تهدّد العالم. ومن المحتمل في قارة أميركا أن تشتعل الصراعات نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب الوضع السياسي غير المستقرّ في منطقة الدائرة النفطية ما بين بحر قزوين ومنطقة الخليج. إضافة إلى احتمال تفاقم أزمة النفط إذا ما تصاعدت حدة النزاع بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المصدّرة للنفط (أوبك) بسبب إصرار أوروبا على دفع دول منظمة «أوبك» تعويضات نتيجة الخسائر الناجمة عن احتراق النفط[18]. وتتعدّد المخاطر التي تهدّد النفط العربي ما بين مخاطر داخلية نابعة من التطورات داخل دول العالم العربي، ومخاطر خارجية نابعة من الصراع الدولي على امتلاك مصادر الطاقة التي تتركّز في هذه المنطقة، وهناك نوع ثالث من المخاطر ناتج من قرب نضوب النفط.

أ- المخاطر الداخلية لأمن الطاقة العربي

أشار بعض خبراء الإقتصاد إلى أنه من المتوقّع أن يتفاقم النمو المتزايد في استهلاك الطاقة في الدول العربية في إبان العقود الأولى من القرن الحالي. ويمثل النفط والغاز الطبيعي 97% من استهلاك الطاقة في الدول العربية. وقد أدى تزايد معدلات النمو السكاني، بنسبة 4,2% سنويًا طوال الأعوام العشرين الماضية (1985-2005) واقترانها بزيادة في الدخل القومي بلغت في الفترة نفسها 2,4%، إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من النفط من 3,7 براميل العام 1985 إلى 9,8 برميل العام 2000، ثم إلى 8,9 براميل

18- See Independent News paper, «**Oil War**», London, 2006.

نفط العام 2005، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 3,1%. ويتوقع ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية ليصل إلى 8,12 برميلاً العام 2020، أي بزيادة سنوية قدرها 1,2%. وبالنسبة إلى الغاز فقد تزايدت معدلات استهلاكه هو الآخر، إذ زاد الاستهلاك أكثر من ضعفين في الفترة 1985 - 2005 وبزيادة سنوية بلغت 7,5% . ومن المتوقع أن يصل الطلب على الغاز الطبيعي في الدول العربية إلى 4,6 ملايين برميل العام 2020 مقارنة بـ 3,3 ملايين العام 2005، أي بزيادة تبلغ نسبتها 4,4% سنويًا. وإذا ما أخذنا في الاعتبار التوقعات والمؤشرات عن اقتراب موعد نضوب النفط في المنطقة العربية، فإن الأمر سيكون أكثر سوءًا في المستقبل، وهو ما يتطلّب ضرورة السعي لتقنين الاستهلاك والبحث عن مصادر طاقة بديلة[19].

ب- المخاطر الخارجية في المنطقة

تتمثل المخاطر الخارجية في الصراع الدولي على السيطرة على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، وتتجلى مؤشرات هذا الصراع في القانون «النوبك» الأميركي[20]، التنافس الدولي على نفط المنطقة والصراع الغربي الإيراني وتأثيره في تدفقات النفط.

ج- مخاطر طبيعية

يتعلّق النوع الثالث من المخاطر بطبيعة النفط ذاته كمادة قابلة للنضوب وغير متجددة. وتشير التوقعات إلى أن عصر النفط، الذي يشكّل أكثر من ثلث الطاقة المستخدمة في العالم، قد أوشك على الأفول في غضون أقل من نصف قرن بعدما أحرق العالم تريليون برميل من إجمالي تريليوني برميل. وتتأكد

19- راجع تقرير «**النظرة الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط آسيا**»، أيلول/سبتمبر 2006 الصادر عن صندوق النقد الدولي.

20- هو القانون الذي وافق عليه أخيرًا مجلس النواب الأميركي ويحمل عنوان (قانون لا تكتلات لإنتاج وتصدير النفط للعام 2007) ويعرف اختصارًا بإسم «النوبك» الذي يعطي الحكومة الأميركية إمكان مقاضاة منظمة «أوبك» والمنظمات المماثلة لها، بدعوى التحكّم في أسعار النفط. وأول الآثار المترتبة على هذا القانون إلغاء حصانة أعضاء «أوبك» السيادية على ثرواتهم النفطية.

هذه التوقعات في ظل عجز الجهود الدولية عن اكتشاف مزيد من الحقول الجديدة أو وقف الإفراط المتصاعد في استهلاكه. وفق معطيات التقرير الثاني للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوبك» للعام 2006/2005، فإن العالم يمتلك مصادر بترولية مؤكدة لا تزيد عن 1266 مليار برميل نفط، وإن الاحتياطي العالمي القابل للاستخراج من النفط يقع في حدود 1131.6 مليار برميل العام 2005 يمتلك العرب منه نظريًا 667.4 مليار برميل. كما أنه، وفق التقرير، فإن احتياطي الغاز الطبيعي يبلغ حوالى 181.8 تريليون متر مكعب، يوجد منها 29.3% في الأراضي العربية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن معدل إجمالي الإمدادات النفطية العالمية قد بلغ عند نهاية العام 2005 هو84.3 مليون برميل يوميًا، ساهمت دول أوبك بحوالى 34.1 مليون برميل منها، فإن هناك حاجة ملحة لتأمين مصادر الطاقة العربية، وخصوصًا في ظل المخاطر التي تتهددها. وفي هذا الإطار، لا بد من تنشيط الآليات العربية لتحقيق هذه الحماية ولا سيما (منظمة أوبك) من خلال وضع سياسات مشتركة لتنمية عملية التصنيع العربي للنفط والغاز الطبيعي، لتعزيز الموقف التفاوضي العربي في سوق النفط والغاز الدولية، ومواجهة الضغوط الأميركية والأوروبية لسياسة التسعير المزدوج للغاز الطبيعي أو نظم الضرائب المفروضة على واردات النفط والغاز لأوروبا وأميركا.

كذلك يجب العمل على تعزيز التعاون العربي مع الدول المنتجة في المناطق الأخرى من العالم كبحر قزوين، والسعي لإقامة شراكة عربية روسية في مجال النفط والغاز للعمل على إمداداته بأسعارٍ معقولة. كما يتعيّن على الدول العربية والخليجية البحث عن برامج للتطوير والتنمية لتنويع اقتصادياتها، وبالتالي مصادر دخلها وعدم الانتظار إلى نفاد النفط، وذلك من خلال تبني الحكومات العربية سياسة النهوض بالبنية الأساسية التي

تمثّل ضرورة ملحّة لعملية التنمية. وكذلك العمل على الربط بين العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل وتطوير الأبنية التعليمية وإعداد المعلمين وتدريبهم، والتوسّع في التعليم الفني والصناعي والتجاري، بهدف تلبية احتياجات التنمية. ومع ارتفاع معدلات البطالة العربية، لا بد من العمل على الاهتمام بإصلاح سوق العمل العربية من خلال تنفيذ برامج تدريبية لتأهيل المهارات البشرية ورفعها، وتقديم إصلاحات سياسية واقتصادية تعمل على توفير البيئة الملائمة لتشجيع القطاعات غير النفطية، من خلال تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتطوير الجاذبية للاستثمار الأجنبي وفق حاجات الدول الأساسية[21].

د- نماذج عن حروب الطاقة ونزاعاتها في العالم

1- غزو العراق

يرى بعض الباحثين وخبراء الاقتصاد، صلة وثيقة بين رفض الإدارة الأميركية المصادقة على بروتوكول كيوتو الذي يرمي الى السيطرة على انبعاث الغازات المسبِّبة للاحتباس الحراري باتجاه تخفيضه، وبين الحرب على العراق. إذ يضعون تلك الأخيرة في سياق الصراع الدولي للسيطرة على آخر ما تبقّى من احتياطات النفط. وما يراد فعليًا هو تمديد حالة الجمود القائمة، وتجنيب الصناعيين الأميركيين توظيف الاستثمارات الضرورية لتخفيض انتشار الغازات. في 26 و27 أيار/مايو 2003، إنعقد مؤتمر «قمة هوبير» في المؤسسة الفرنسية للبترول (IFP) في روي- مالميزون، وقد ورد في ذلك المؤتمر أن الإنتاج العالمي للنفط بدأ بالتراجع على نحوٍ حتمي، ويجب توقّع تحوّلات كبرى على صعيد العالم كله. في ذلك المؤتمر توقّع بعضهم الوصول الى هذا المؤشر مع حلول العام 2020، أما بعضهم الآخر

21- See Report of International Energy Agency (IEA), 2008, Op. cit., p. 9-14.

فرأى أنه بات أمرًا واقعًا. وقد أعلن المجتمعون، أن الوصول إلى مؤشر «قمة هوبير» قد تأكد مع حلول العام 2000، إذ إن نصف النفط الأسهل استخراجًا قد تم استهلاكه بالكامل. كما رأوا أن الانقطاع الوشيك للنفط القليل الكلفة، سيؤدّي على الأقل إلى تدهورٍ سريع للإنتاج الزراعي المعتمد على المكننة واستخدام السماد ومبيدات الحشرات ذات التكوين البترولي، ووقوع حروب بين جميع الأمم من أجل الاستحواذ على آخر احتياطات النفط. ويشكّل مؤشر «قمة هوبير»، أي وصول استهلاك النفط إلى حده الأقصى، شاغلاً أساسيًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وسببًا رئيسًا في الحرب على العراق. فالعراق بات ركيزة الاستراتيجية الأميركية لضمان استمرار النفط الرخيص.

ويقدر مخزون النفط الخام بحوالى 112 مليار برميل، أي 12 % من إجمالي احتياطات العالم، ما يجعل من العراق ثاني أكبر بلد من حيث الاحتياطات المؤكدة. ولا تتجاوزه سوى المملكة العربية السعودية التي يبلغ احتياطها 262 مليار برميل أي حوالى ربع احتياطات الكرة الأرضية. وفي التقديرات أنه باستثمارات بقيمة 20 مليار دولار في مجال التنقيب وتطوير الحقول الحالية، يمكن إنتاج العراق من النفط أن يرتفع في غضون خمس سنوات إلى سبعة ملايين برميل يوميًا أي حوالى 10 % من الاستهلاك العالمي. ولا شك في أن زيادة المعروض من النفط ستؤدي إلى انخفاضٍ في أسعاره، وهو بالضبط ما تحتاج إليه الاقتصادات الغربية المتعثرة. هذا الهدف كشفه المستشار الاقتصادي للرئيس الأميركي السابق بوش عندما قال قبل الغزو بنصف عام أنه «حينما يتم تغييرالنظام في العراق سيمكن من إضافة ثلاثة ملايين برميل أخرى يوميًا إلى إنتاج النفط العالمي، وهكذا فالنجاح في هذه الحرب سيكون تطوّرًا إيجابيًا لصالح اقتصادنا»[22].

22– بوقرة العربي، «غزو العراق»، مجلة بدائل، العدد الأول، ربيع 2004، ص. 24 ـ 26.

2- النزاع حول نفط قزوين

ومنذ تفكّك الاتحاد السوفياتي، راجت في أوساط صناعة النفط في العالم آمال عن احتياطيات نفطية بالغة الضخامة، ترقد تحت سطح مياه شواطئ بحر قزوين. أدى ذلك الى تغيّرٍ كبيرٍ وعميق في استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية السياسية والعسكرية، بعد أن أصبحت القوة الكبرى الوحيدة في العالم. ركّزت إعادة توزيع قواتها العسكرية ومشاغل سياستها الخارجية على منطقة آسيا الوسطى، المحيطة ببحر قزوين. وقد أصبح صنّاع القرار في موسكو أكثر تشككًا في سياسة الأميركيين. ولدى المحافظين في موسكو شك في أن يكون الهدف الأميركي يتصل أساسًا بتعقّب الإرهابيين في آسيا الوسطى، بل إن الهم الأساسي للولايات المتحدة هو الوصول الى احتياطات الطاقة في بحر قزوين. وعلى الرغم من الكثير من المبالغات في تقديرات هذا الاحتياطي، فإن وزارة الطاقة الأميركية تتوقّع أن يبلغ حوالى 200 مليار برميل.

وهذا الاحتياطي هو الذي حوّل الإقليم إلى منطقة صراع نفوذ، حيث تتنافس الولايات المتحدة وبريطانيا في جانب مع روسيا وبلدان الإقليم في جانب آخر، حول الاستيلاء على «الذهب الأسود». وعلى الرغم من استثمار الشركات الغربية عشرات المليارات من الدولارات لإقامة منشآت لإنتاج النفط في الإقليم، تبقى المشكلة الحقيقية أن نفط قزوين وغازه يظلان من دون قيمة ما لم يتم نقلهما. إذ يبعد موقع هذا الإقليم آلاف الأميال عن أي ميناء في البحار العليا يمكن منه شحن الخام إلى أسواق البلدان الصناعية. أي إن بناء خطوط الأنابيب هو جزء أساسي من عملية الإنتاج، ونتج من ذلك وقوع صراعات مسلّحة عديدة في القوقاز وآسيا الوسطى، وفيما لا يلوح في الأفق حل حاسم لتلك المشكلة، لا تزال روسيا تحاول السيطرة على

مستعمراتها السابقة من جهة، والتصدي للولايات المتحدة في الإقليم من جهة ثانية. كما أنها تعمل على بناء خطوط أنابيب بحر قزوين عبر أراضيها شمال جبال القوقاز باتجاه ميناء نوفور سيجيك على البحر الأسود. وهذا الوضع هو الأمثل لها لأنه يضمن لها سلطة سياسية وإقتصادية كبيرة على الدول المستقلّة حديثًا في آسيا الوسطى. أما الأميركيون والبريطانيون فيحاولون جعل مسار الأنابيب بعيدًا من متناول روسيا.

وفي محاولة من واشنطن لتعزيز استقلال الجمهوريات السوفياتية السابقة عن روسيا، أعلنت تأييدها لبناء خط أنابيب يتحاشى الأراضي الروسية. لكن الولايات المتحدة تعترض في الوقت عينه على مشروع لخط أنابيب يعبر إيران. وهكذا دعمت واشنطن خطط شركة «أونوكال» الأميركية في منتصف التسعينيات لبناء خطين لأنابيب النفط والغاز يبدآن من تركمنستان ويعبران أفغانستان لينتهيا عند ساحل المحيط الهندي. وعلى سبيل تعدّد البدائل، دعمت الولايات المتحدة بناء خط أنابيب لمسافة تربو على الألف ميل يبدأ من باكو عاصمة أذربيجان ويعبر جيورجيا إلى ميناء جيهان التركي على ساحل البحر المتوسط. وقد بدأ في خريف 2002 بناء هذا الخط فعلاً بواسطة كونسورتيوم دولي تقوده شركة «بريتيش بتروليوم». ردًا على ذلك من ناحية، ولتخويف المستثمرين من ناحية ثانية، ضاعفت روسيا جهودها لزرع عدم استقرار سياسي في القوقاز الذي مزقته الحروب، إلا أن الولايات المتحدة إستخدمت حملتها في أفغانستان لتحقيق حضور عسكري قوي في ثلاث من دول آسيا الوسطى كانت منضوية في الماضي في الاتحاد السوفياتي[23].

23– لوتز كليفمان، «**المعركة حول نفط قزوين**»، مجلة بدائل، العدد الأول، 2004، ص. 27 ـ 29.

3- الحروب في الدول الغنية بالنفط

تتزايد على نحو مماثل الصراعات الداخلية في مجتمعات البلدان الغنية بالنفط. وقد أدت الثروة النفطية المفاجئة في بلدان مثل نيجيريا وفنزويلا وأنغولا والدول العربية، إلى الفساد والتخلّف الاقتصادي والقهر السياسي والثورات والحروب الأهلية. ويشير بعض المحللين السياسيين إلى حروب أهلية وإقليمية وتوترات إجتماعية في البلدان المنتجة للنفط. وتندرج في هذا الاطار الحرب الدائرة في الشيشان، تلك الجمهورية القوقازية ضمن الاتحاد الروسي التي حصدت ما لا يقل عن أربعين ألف قتيل من الشيشانين عدا عن القتلى من الجنود الروس. ويُعدّ النفط أحد أبرز دوافع روسيا لإبقاء الشيشان ضمن الاتحاد، على الرغم من أنها لا تحتوي على أي نفط، إلا أن 153 كيلومترًا من خط الأنابيب الممتد ما بين نوفوروسيسك في سيبيريا الغنية بالنفط وميناء باكو في جيورجيا على البحر الأسود، تقطع الأراضي الشيشانية. وتتخوّف موسكو من تأثير نجاح المسعى الشيشاني الى الاستقلال، فتنتقل حركة الانفصال إلى أقاليم روسية أخرى في القوقاز، ما يؤدي إلى اضطراب كبير في إمدادات النفط وأسعاره. وعلى أثر نجاح الغزو الأميركي في أفغانستان، في أيار/مايو 2002، وقّعت حكومات كل من باكستان وتركمنستان وأفغانستان إتفاقًا لبناء خط أنابيب يبلغ طوله 1480 كيلومترًا يتجنب المرور من روسيا أو إيران.

والعام 1975، إحتلت إندونيسيا إقليم تيمور الشرقية فور انسحاب البرتغاليين منه. إن احتياطي النفط تحت مياه بحر تيمور هو أحد دوافع الاحتلال الرئيسة حتى العام 2002. وقد وقع حوالى 200 ألف من سكان الإقليم ضحية القمع الإندونيسي في سبيل النفط على مدى 27 عامًا[24]. في السودان، تعود الحرب الأهلية التي استغرقت معظم تاريخ السودان منذ استقلاله العام 1956،

24- «حروب في سبيل النفط في العالم»، مجلة بدائل، العدد الأول، ربيع 2004، ص. 33 ـ 34.

إلى أسباب عديدة بعضها عرقي أو ديني. إلا أن اكتشاف النفط في المناطق الجنوبية كان السبب الرئيس في الصراع الذي يدور حاليًا. فحركة الجيش الشعبي لتحرير السودان تتهم الحكومة باتباع تكتيكات «الأرض المحروقة» لإخلاء المنطقة من سكانها تسهيلاً لعمليات التنقيب عن النفط، بينما تتهمها الحكومة بالأمر نفسه بغرض حرمان البلاد مواردها. وقد قضى حوالى مليونين من السودانيين ضحية تلك الحرب. ودخلت **أنغولا** دائرة الحرب الأهلية منذ استقلالها عن البرتغال في العام 1975، حتى العام 2002. وقد تخوّف النظام الحاكم في جنوب أفريقيا المجاورة والدول الغربية، من أن تنجح الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا التي تسلّمت السلطة بعد الاستقلال، في إقامة نموذج مزدهر بقيادة يسارية، إعتمادًا على ثروتها الضخمة من النفط والماس، ما دفع هذه الدول إلى دعم القوى المناوئة. وتسيطر حاليًا ثلاث شركات أميركية: «غلف أويل» و«تكساكو» و«موبيل» على احتياطات أنغولا من النفط[25].

وعلى الرغم من أن نيجيريا هي أكبر بلد مصدّر للنفط في إفريقيا، فقد تبدّدت معظم عائداتها منه على مدى السنين، ما بين الفساد الحكومي وسلسلة لا تنتهي من الحروب الأهلية ضمن الصراع على تلك العائدات، وبدعم غير مباشرمن بعض شركات النفط العاملة هناك. وشهدت جمهورية الكونغو الديموقراطية منذ استقلالها عن بلجيكا العام 1960، فترة طويلة من عدم الاستقرار والهدوء. ومن أسباب الحرب الأهلية الرئيسة في هذا البلد، التي أدت إلى فقدان مليونين ونصف مليون من أبنائه منذ العام 1998، ثرواته المعدنية الهائلة، بما فيها النفط. وقد تولّت الاحتكارات الدولية للمعادن تمويل أطرافها وتسليحهم. وتسيطر حاليًا على نفط الكونغو الشركات الأميركية «شيفرون» و«أونوكال» وغيرهما، إلى جانب إئتلاف الشركات الفرنسية «توتال فينا إلف». وفي إطار الحروب من أجل النفط،

25– المرجع السابق ، ص. 34 - 35

شهدت غواتيمالا، هذا البلد الصغير في منطقة الكاريبي، حربًا أهلية، إمتدت 36 عامًا من 1960 إلى 1996، وأدّت إلى مقتل حوالى 200 ألف من السكان. وتركّزت الحرب في إقليم «إيزكسكان» الغني بالنفط. «والعام 1956، شنت كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل هجومًا مفاجئًا على مصر بذريعة الدفاع عن حقوق المساهمين في «الشركة العالمية لقناة السويس» التي كانت مصر قد أممتها قبل بضعة أشهر. لكن المحللين النفطيين رأوا أن تلك الحرب دارت حول قناة السويس باعتبارها أحد أهم الممرات الحيوية لنقل النفط إلى مستهلكيه في الغرب. وأخيرًا في الكونغو، في أواخر العام 1996، إندلعت حرب أهلية قصيرة حصدت 10 آلآف من الكونغوليين وأطاحت رئيسهم، بسبب التنافس بين شركة النفط الفرنسية «إلف» وشركة «أوكيدنتال» الأميركية[26].

4- النزاع على ثروات منطقة القطب الشمالي

أشار علماء البيئة إلى أن القطب الشمالي قد خسر ثلث جليده منذ بدء القياسات بواسطة الأقمار الاصطناعية قبل 30 عامًا. وإذا استمر الذوبان بهذا المعدل المتزايد، يتوقّع العلماء أن يصبح الصيف القطبي خاليًا من الجليد ربما في موعد لا يتجاوز العام 2013[27]. وقد ورد في تقرير الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2007، أن الاحترار العالمي يكشف عن ثروة نفطية وحقول غاز طبيعي في حدود دول القطب الشمالي (روسيا والولايات المتحدة والنروج والدنمارك وأيسلندا وكندا)، كانت دائمًا موضع خلاف. لكن هذه الدول لم تحاول حل هذا النزاع بسبب المياه المتجمّدة التي يتعذّر عبورها.

وفي ظل المتغيرات المناخية المسببة لذوبان الجليد في القطب الشمالي، لم يعد الوصول إليها بالأمر الصعب، ومن المتوقّع تجدّد التوتر بين تلك

26- «**حروب في سبيل النفط في العالم**»، مرجع سبق ذكره، ص. 35 - 36.

27- راغدة حداد، «**الحرب الباردة الثانية**»، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 13، العدد 126، أيلول/سبتمبر 2008، ص. 26 - 27.

البلدان من أجل السباق إلى ثروات المحيط المتجمد الشمالي. هذا وقد بات تغيّر المناخ أولوية أساسية للسياسة الخارجية لحكومات الدول الخمس كندا والدنمارك والنروج وروسيا والولايات المتحدة، المطلّة على المحيط المتجمد الشمالي، إذ أدركت أن تغيّر المناخ قد يسبّب انحسار الجليد وانفتاح فرص الحصول على موارد جديدة وطرق الملاحة البحرية، بالإضافة إلى تضرّر النظم الإيكولوجية. كما أن المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة الشمالية تتعرّض لخطرٍ متزايد على سبل العيش وأنماط الحياة بسبب مشكلة نقص مصادر الطاقة، ما جعل مسألة السيادة على القطب الشمالي من المسائل الأكثر تجاذبًا بين هذه البلدان، وقد تدفعها إلى البحث عن مصادر جديدة للوقود في منطقة القطب الشمالي. وباتت هذه المنطقة موضع نزاع بيئي وسياسي بين البلاد القريبة منها، وذلك بعد اكتشاف ثراء هذه المنطقة بالنفط والمكوّنات المعدنية مع ذوبان الكتل الثلجية نتيجة الانحباس الحراري. ومع ذوبان الجليد أسرع من أي وقت مضى في منطقة القطب الشمالي، ثمة مسألة حيوية، بحسب كثير من الجيولوجيين، تتمحور حول من سيملك حق التنقيب عن الرسوبيات المعدنية الهائلة المحتملة تحت قاع المنطقة القطبية الشمالية التي يقدّر المسح الأميركي الجيولوجي وجود ما يعادل 90 مليار برميل من النفط، وأكثر من 44 مليار برميل من الغاز السائل، بالإضافة إلى ألف و670 ترليون قدم من الغاز الطبيعي في الدائرة القطبية، أي ما يوازي نحو 25% من النفط والغاز الطبيعي غير المكتشفين في العالم[28]. وثمة مخاوف من أن هذه المسألة المستجدّة قد تمهّد الطريق لنوعٍ جديد من الحرب الباردة، إذ ستشهد هذه المنطقة صراعًا بين دول تسعى إلى السيطرة على هذه الثروات، وهي بالتحديد: الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وفنلندا وأيسلندا والنروج والسويد والدنمارك وكندا، فكل

28- محمد النعماني، «النزاع حول ثروات المحيط المتجمد الشمالي بعد ذوبان الجليد»، 9 كانون الأول/ديسمبر 2008، متوافر على الموقع: www.arabrenewal.org الإنترنت، الدخول 12 / 1 / 2009

منها تطل على جزء من مساحة الدائرة القطبية الشمالية، وتطالب بحقها من الاستفادة من ثروات القطب الشمالي وخصوصًا مع انخفاض احتياطي النفط في العالم[29].

الخريطة رقم 1 النزاع حول ثروات المحيط المتجمد الشمالي

29- أنظر الخريطة رقم 1، النزاع حول ثروات المحيط المتجمد الشمالي.

وترجع أهمية هذه المنطقة أيضًا إلى إمكان ظهور طرق ملاحية جديدة تربط بين آسيا وأميركا، ما يجعل المنطقة ذات موقع استراتيجي يساعد على السفر بأقصر الطرق. ويصعب استخدام هذا الممر حاليًا بسبب تجمده الدائم، لكن العلماء شهدوا ذوبان مساحات كبيرة من الثلج في العام 2007، ويتوقعون إختفاء الثلج في السنوات المقبلة. وعلى غرار قارة القطب الجنوبي، التي يُحرّم فيها القيام بأي إجراءات ذات طبيعة سياسية أو عسكرية، تطبّق في منطقة القطب الشمالي إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي المعنية بتحديد الحق الاقتصادي في الثروة البحرية لكل دولة مطلة على البحر. ووفق هذا القانون، فإن لكل دولة بحرية الحق في الادعاء بالسيادة لمساحة بحرية تمتد إلى 200 ميل بحري أمام سواحلها. وقد يبدأ النزاع حول ثروات المحيط المتجمد الشمالي بإدعاء روسيا الحق في ملكية سلسلة جبال لومونوسوف الضخمة في قاع القطب الشمالي. وقد حذّرت روسيا من أن البنية الدفاعية، بما فيها المطارات ومنشآت تخزين النفط والاحتياطات النفطية الاستراتيجية، قد تتعرّض للتدمير بالكامل في حال ذوبان الجليد الدائم الذي يغطي أقصى شمال روسيا بحلول العام 2030. ويحاول الدنماركيون إثبات أن الجانب التابع لهم من سلسلة الجبال هذه، والمنفصل حاليًا عن جرفهم القاري، كان في ما مضى جزءًا من جزيرة غرينلاند التي تملكها الدنمارك. وفي هذا السياق المحموم، قد تصدّق الولايات المتحدة على اتفاقية الجرف القاري الممتد شمالاً من ألاسكا. وهذه الاتفاقية تحكم أيضًا حقوق الملاحة، التي هي مثار اهتمام كبير اليوم بعد الانفتاح الكامل لـ«الممرّ الشمالي الغربي» للمرة الأولى في صيف 2007. فمع الاحترار العالمي وذوبان الجليد، قد يصبح هذا الممر قناة ملاحة تجارية تقصّر إلى حد كبير مسافة الإبحار بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ. وتطالب كندا بحقوق في هذا الممر، الذي يتعرج بين جزر أرخبيلها الشمالي.

وفي أيار/مايو 2008، تعهدت الحكومة الكندية تعزيز قدرة القوى المسلّحة الكندية من أجل حماية سيادة المنطقة القطبية الشمالية وأمنها. لكن بلدانًا أخرى، وخصوصًا الولايات المتحدة، تُصر على فتح هذا الممر لحركة الملاحة العالمية، كما هي الحال في ممرات مائية استراتيجية أخرى كالتي في جنوب بحر الصين.

وثمة دعوات اليوم للتوصل إلى حل دبلوماسي متعدّد الأطراف لئلا تنزلق منطقة المحيط المتجمد الشمالي إلى نزاع مسلح[30]. ويقول الخبير بالأمن، جون بايك، إن السيطرة على ثروات القطب الشمالي قد تكون في يد الأكثر تأهيلاً من حيث امتلاك أدوات الحفر والتنقيب، وهي روسيا في هذه الحالة، التي تمتلك كسارة متقدمة في تكسير الجليد. ويضطلع الوضع الاقتصادي في العالم بدورٍ رئيس في عملية السيطرة على ثروات القطب، في حال ارتفاع سعر النفط إلى 150 دولارًا للبرميل. وذلك، يحدث تغييرًا في دينامية المنطقة الجيواسترتجية، بحيث تتزايد المنافسة بين الدول الصناعية للوصول إلى مصادر الطاقة. وستنعكس النتائج المرافقة لهذا التنافس، سلبًا على الاستقرار العالمي ومصالح أوروبا الأمنية والاقتصادية. وإن وجود العلم الروسي في القطب الشمالي، خير دليل على تبلور مصالح استراتيجية جديدة في المنطقة. وتفاديًا للنزاعات بين البلدان المجاورة للقطب الشمالي والتي لها مصالح إقتصادية مشتركة، من الضروري تناول مسألة أمن طرق الإمداد وسلامتها في إطار مباحثات متعددة الأطراف[31].

2- التغيّر المناخي والصراعات حول الموارد المائية

نظرًا إلى أهمية المياه الاستراتيجية، تُعدّ مسألة الأمن المائي وأهمية الحفاظ

30– راغدة حداد، «**الحرب الباردة الثانية**»، مرجع سبق ذكره، ص. 28-30.

31- Voir le Document établi par le Haut Représentant et la Commission Européenne, «**Changements Climatiques, Sécurité Internationale**», Op.cit., p. 8.

على المصادر المائية (المياه الجوفية، مياه الأنهار، المياه المحلاّة، المساقط المائية وغيرها) قضية مهمة في حياة الإنسانية. كما أصبحت الحاجة ملحّة إلى دعم الاستقرار العالمي على جميع الصعد العلمية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية. لقد قدّرت إحصاءات الأمم المتحدة أن الاحتياجات المائية العالمية ستفوق 9,0 مليار دولار في العقود القليلة المقبلة. وتفيد الدراسات الحديثة أن الصراع على المياه سيكون رئيسًا في العقود المقبلة وقد ينشأ عن ذلك خلافات أو توترات بين الدول المجاورة[32].

وتؤكد المصادر العالمية للإحصاء أن الطلب على المياه يزداد سنويًا بمعدلات كبيرة وصلت أخيرًا إلى ثمانية أضعاف مقارنةً بأوائل القرن الماضي. وسيتضاعف هذا الرقم مرتين قبل حلول العام 2050، ما سيؤدي إلى اضطراب مائي في الدول الغنية والفقيرة معًا[33]. يستنتج حاليًا، من جراء التغيّرات المناخية في العديد من المناطق في الكرة الأرضية، إنخفاض في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، شح في المياه، تراجع في المخزون الغذائي ومخزون السمك وتزايد في حدوث الفيضانات. كذلك، بإمكان التغيّرات المناخية تقليل كميات الأمطار الهاطلة سنويًا وإطالة فترة الجفاف، ما يؤدي إلى انخفاض معدل مخزون المياه الصالحة للشرب من 20 إلى 30% في بعض المناطق. كما يؤدي الجفاف والشح في الأمطار والمياه إلى تراجع في الإنتاج الزراعي، ما يشكّل تهديدًا للأمن الغذائي في البلدان النامية، ويرافق ذلك ارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية. كذلك يتسبّب النقص في الموارد المائية في حدوث اضطرابات داخلية بين المواطنين من جهة، والمدنيين والسلطة السياسية من جهة أخرى في البلدان الفقيرة، وخسائر إقتصادية كبيرة حتى في البلدان الصناعية التي تتمتع باقتصادٍ قوي.

32– وزارة المعارف، «**المياه – الحرب القادمة**»، مجلة المعرفة، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2000، ص. 14 - 20.

33– محمد عبد القادر الفقي، «**الأمن المائي في العالم الإسلامي**»، مجلة الخفجي، السنة 30، العدد 2، 2000، ص. 10 - 14.

وتلاحظ هذه المخاطر الأمنية والاقتصادية أيضًا إلى حدٍ كبير في البلدان ذات الكثافة السكانية. وتغذي هذه التغيّرات المناخية عمومًا النزاعات بين الدول حول الموارد المائية.

وفي هذا السياق أيضًا، أشار بعض العلماء إلى أن الطلب على مياه الشرب قد تضاعف في العقدين الأخيرين، ومن المتوقّع أن تزداد الحاجة إلى المياه من اليوم حتى العام 2050. وأضاف الخبراء أن الموارد المائية تتضاءل منذ مدة بسبب التغيّرات المناخية، كما أن تلوّث المياه الحلوة والمالحة قد ازداد، وتسرّب الملح إلى طبقات المياه الجوفية[34]. ويؤكّد بعض تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أن ندرة المياه الصالحة للشرب سوف تهدّد ثلث شعوب الأرض حتى العام 2025[35]. وبالتالي، من الضروري أن يعتمد الكائن البشري على نحو كامل، على المياه من أجل دوام صحته وحياته. كذلك، سوف تتضاعف الاضطرابات والتوترات الناجمة عن النقص في كمية مياه الشرب، وفي نوعية المياه بسبب تدفّق سماد المراعي والنبات والتلوث الكيميائي. وعلى الرغم من كل هذه المصاعب، فإن المشكلة الرئيسة التي تطرح حاليًا هي وجود أكثر من مليار شخص لا تصلهم مياه الشرب، كما أن نصف سكان الأرض لا يملكون وسائل لتكرير المياه. وبالنتيجة، فإن المياه غير الصحية هي السبب في 80% من الأمراض والنزاعات الداخلية والإقليمية في البلدان الفقيرة وخصوصًا في القارة الإفريقية[36]. بالإضافة إلى ذلك، فإن ندرة نوعية المياه وتدهورها وتدمير النظام البيئي المائي، سوف تساهم في المستقبل القريب في تهديد التنمية البشرية والاستقرار

34- Hans Günter Brauch, Antonio Marquina, Paul F. Rogers, P.H Liotta, Mohammad El-Sayed Selim, «**Security and Environment in the Mediterranean**», Op. cit., p. 927.

35- Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), Rapport sur «**le Développement Humain, Eradiquer la pauvreté**», New York, Nations Unies, 1997, p. 3-4.

36- Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), Rapport sur «**le Développement Humain**», New York, Nations Unies, 1999, p. 7.

السياسي في عدد كبير من البلدان في الشرق الأوسط. وستشهد الدول القريبة من مجاري المياه المشتركة وأحواضها أنواعًا جديدة من الاضطرابات والتوترات، ما يبرهن على أهمية المياه على صعيد الأمن البشري كما على صعيد الأمن والسلم الدوليين. كما أدت ظاهرة الإحتباس الحراري وما أحدثته من تغيّر في مناخ كوكب الأرض، وتلوّث مائي، إلى نقصٍ حاد في كميات المياه العذبة في الكثير من مناطق العالم وخصوصًا في الدول النامية والفقيرة، ما يساهم في زعزعة الاستقرار في هذه البلدان. كان للتغير الحاصل في مناخ الكرة الأرضية دور مهم في عدم انتظام معدلات سقوط الأمطار في الكثير من مناطق العالم، إذ ازدادت كميات الأمطار في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية مقابل انخفاض ملحوظ في سقوط الأمطار في الجزء الجنوبي منها.

إن استمرار إرتفاع درجة حرارة كوكب الأرض عن معدلات القرن الماضي، يمكن أن يؤدي في المستقبل القريب إلى نقصٍ في كميات المياه العذبة لأكثر من ملياري نسمة من سكان الأرض وخصوصًا في المناطق المكتظة بالسكان عالميًا مثل الهند والصين. ويتوقّع أن يزداد عدد السكان الذين يعانون نقص المياه العذبة حوالى 200 و300 مليون شخص في غضون العقود القليلة المقبلة إذا استمرت معدلات درجات الحرارة عالميًا بالارتفاع[37]. وبالتالي هناك مجموعة من العوامل تضطلع بدورٍ مهم في تناقص كميات المياه العذبة عالميًا. أولاً: تزايد الحاجة إلى المياه العذبة في الأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات من أجل توفير الغذاء الكافي من المنتوجات الغذائية النباتية والحيوانية لمليارات من البشر الذين يعيشون في مختلف بلدان العالم.

37- Martin Parry, Nigel Arnell, «**Millions at Risks Defining Critical Climate Change Threats and Targets**», Jackson Environment Institute, University of East Anglia, Norwich NR4 7TJ, UK, 11 Mars 2001, p. 14-19.

ثانيًا: تزايد الطلب على المياه العذبة في البلدان النامية والفقيرة نتيجة الزيادة الكبيرة في تعداد السكان في هذه البلدان. تركّز أعداد كبيرة من السكان في المدن الكبيرة، مثل القاهرة ومومباي وجاكارتا وساو باولو، حيث يعيش حوالى ثلثي سكان الكرة الأرضية، يزيد من استهلاك المياه في بعض المناطق من العالم.

ثالثًا: زيادة معدلات التلوث المائي، وزيادة ملوحة المياه في الكثير من الأنهار والبحيرات العذبة في البلدان النامية والفقيرة، نتيجة النقص الكبير في شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه قبل إعادتها إلى الأنهار. إن التلوث الحاصل في الكثير من الأنهار، ومنها نهر البنجاب ونهر الفرات، نتيجة تصريف مخلفات الصناعة والزراعة في مياه هذه الأنهار، جعل المياه العذبة فيها غير صالحة للاستهلاك البشري والحيواني والزراعي، ما يفقد الكثير من البلدان مصادر مهمة للمياه العذبة[38].

ويُعدّ نقص المياه العذبة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشوب توترات ونزاعات بين مختلف الدول، وتؤدي في الكثير من الأحيان إلى نشوب حروب بين مختلف البلدان من أجل الحصول على مصادر المياه. إن منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تهدّدها الحروب على مصادر المياه العذبة. تتنازع كل من سوريا والأردن وإسرائيل وفلسطين على مياه نهري الأردن واليرموك. وتستخدم المياه العذبة في الكثير من الأحيان كعوامل ضغط بغية الحصول على مكتسبات سياسية وإقتصادية، وهي جزء من الصراع بين هذه البلدان. أما في المناطق الأخرى من العالم، فإن هناك الكثير من الصراعات بين الدول على مصادر المياه العذبة وخصوصًا بين البلدان التي تمر بها أنهار مشتركة مثل الصين ولاوس وفيتنام وتايلند التي تتقاسم

38- Schmitt Roschmann, «**Environment and Planning**», Pion Ltd, Vol. 41, 2009, p. 2299- 2304.

مياه نهر الميكونغ. كما أن بلدانًا مثل السودان ومصر وإثيوبيا، لا تزال تعاني مشكلات من جراء عدم الاتفاق على تقاسم حصص نهر النيل المائية بين هذه البلدان. كذلك، تتنازع كل من زامبيا وزيمبابوي وموزامبيق على مياه نهر زامبيزي، في حين يهدّد السلام بين كل من الهند وباكستان مشكلة النزاع على نهر البنجاب الذي يغذّي ملايين الهكتارات الزراعية وملايين السكان في كلا البلدين بالمياه العذبة. وتُعد مسألة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا وتركيا من أهم المشكلات التي تهدّد المنطقة، إذا لم يتم الاتفاق على معاهدة دولية عادلة تنصف كل الأطراف وتوفّر المياه العذبة لسكان هذه البلدان. كما أن هناك صراعًا دوليًا بين جمهوريات طاجيكستان وقرغيزستان وأوزبكستان، وهي من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، على تقاسم مياه نهري سور داريا وأمو داريا. كذلك، يوجد خلاف بين الولايات المتحدة والمكسيك على مياه نهر ريو غراندي، وبين الأرجنتين والبرازيل والباراغواي على تقاسم مياه نهر بارانا المشترك في أميركا الجنوبية. وتختلف المجر– سلوفاكيا حول محطة غابسيكوفو لتوليد الكهرباء الواقعة على نهر الدانوب، وصربيا كرواتيا بسبب نقص المياه محليًا وتحويلات التلوّث إلى نهري الدانوب والساف.

لقد أصبحت مشكلة توفير المياه العذبة للسكان وتقاسم مياه الأنهار المشتركة بين مختلف البلدان قضية مهمة وحساسة باتت تهدّد السلام والاستقرار في الكثير من مناطق العالم وخصوصًا في البلدان النامية والفقيرة التي تعاني، أصلاً، مشكلة نقص المياه العذبة وتضطلع ظاهرة التغيّر المناخي بدورٍ مؤثرًا فيها[39].

وذكر بعض العلماء أن التغيّر في مناخ الكرة الأرضية، بسبب الاحتباس

39- Imme Scholz, & Carmen Richerzhagen, **Capacities for Mitigating Climate Change in China, India and Brazil**, German Development Institute, Bonn, 2007, p. 34-40.

الحراري، سيؤجّج الصراعات في أكثر من مكان في العالم، وخصوصًا بين الدول ذات النمو السكاني الكبير، نظرًا إلى ما سيسببه هذا الاحتباس من نقص في موارد المياه، فضلاً عن سوء توزيع موارد المياه وسوء استخدامها. كما توقعوا أن تقع هذه الصراعات في غضون 20 أو 30 سنةً المقبلة، وأن يتركّز معظمها في دول العالم الثالث والقليل منها في دول العالم المتطور، ذلك بعد ان ساهمت المياه في الشرق الأوسط في حرب 1967. ومن بين الدول المرشحة للصراع حول المياه مصر، أثيوبيا، ناميبيا، أنغولا، سوريا، تركيا، الأردن، فلسطين، الصين، الهند وبنغلادش. وفي آسيا ستتعمّق النزاعات الحدودية بين بعض الدول التي تعاني مشكلات المياه؛ وهو ما سيؤدي إلى تطوير الإمكانات العسكرية في بعضها، وتعميق الاتفاقيات حول حماية مصادر الطاقة وامتداداتها مثل النفط والغاز الطبيعي. ومن المتوقّع في أوروبا، أن ينعكس ازدياد الجفاف على شكل صراعات مسلّحة بين دول الاتحاد الأوروبي حول الغذاء وموارد المياه ومشكلات الهجرة؛ وهو ما سيؤدي بدوره إلى فسخ العلاقات الدبلوماسية بينها[40]. أيضًا، أشار مؤتمر اليوم العالمي للمياه في 22 آذار/مارس 2001 إلى أن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه، وأن العطش سيهدّد العالم بكامله في القرن المقبل. ولا يستخدم سكان العالم الستة مليارات حاليًا سوى واحد على مئة ألف من مياه الكوكب التي تمثّل المياه المالحة أو التي يتعذر الوصول إلى 98 % منها. كما أن هذه المياه موزّعة بطريقة غير متساوية على الإطلاق، إذ تتقاسم 23 دولة ثلثي الموارد المائية، فيما يتوزّع الثلث الباقي على نحو غير متوازن على ما تبقى من البلدان.

أما الدول المحظوظة فهي البرازيل وكندا والصين وكولومبيا والولايات المتحدة والهند وإندونيسيا وروسيا، إضافةً إلى الأعضاء الخمسة عشر

40- Hans Günter Brauch, «**Climate Change Scenariosand Possible Impacts for the MENA Region: Hazards, Migration and Conflicts**?», Afess-Press, Berlin, 2007, p. 44-48.

في الاتحاد الأوروبي. ويحذّر التقرير من أن سوء استخدام الأنهار والمياه الجوفية والتلوّث والتبذير وتزايد السكان ونمو المدن الفوضوي، من شأنه أن يجعل الشح الحالي (أقل من 1000 متر مكعب سنويًا للفرد) الذي يطال 250 مليون نسمة في 26 بلدًا، يتحوّل إلى ظمأ هائل يطال ثلثي سكان الأرض بحلول العام 2050. وإلى مشكلات المياه الاجتماعية والصحية، لا بد من إضافة المشكلات الغذائية، إذ تشكّل الزراعات المروية نسبة 40% من غذاء العالم، وأيضًا المشكلات المناخية إذ تشكّل الفيضانات والسيول، على سبيل المثال، ثلث الكوارث الطبيعية. وهناك أيضًا المشكلات الجيوسياسية، إذ إن ثلثي الأنهار الكبرى والبحيرات في العالم تشترك فيها أكثر من دولة. كذلك المشكلات البيئية، إذ إن نصف الأنهار والمسطحات المائية ملوثة. وأضاف التقرير الذي نشر لمناسبة اليوم العالمي للمياه العام 2001 أن العديد من الحوادث الحدودية المرتبطة بالمياه قد يتحوّل إلى حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية الحيوية. وما يغذي هذه النزاعات الأنهر الحدودية أو تلك العابرة للحدود، وكذلك الآبار الجوفية المشتركة التي ترفض الدول تقاسمها. وأشار التقرير أيضًا إلى أن 15% من بلدان العالم تتلقى أكثر من 50% من مياهها من دول أخرى، وإثنين من أصل ثلاثة من الأنهار الكبرى أو الآبار الجوفية، أي أكثر من 300 نهر في العالم، يتم تقاسمها بين عدة دول[41]. ورأت مؤسسة الاستشارات الدولية «برايس–ووترهاوس–كوبرز» أن النزاعات ستزداد حدةً بسبب نقص المياه الذي يتوقّع أن يطال «قرابة الثلثين من سكان العالم العام 2050. أما المناطق الأكثر عرضةً للتهديد فهي الشرق الأوسط. وأضافت المؤسسة أن أكثر من 11 منطقة في العالم، وردت أعلاه، تشكّل موضع خلاف حول المياه قابلاً لأن يتحوّل إلى نزاع[42].

41- Journée Mondiale de L'eau, Programme des Nations Unies sur L'environnement, 22 mars 2001.

42– محمد الضبعان، «**الظمأ يهدد ثلثي سكان الأرض بحلول عام 2050**»، صحيفة الوطن السعودية، 07 / 12 / 2005.

لذلك إعتمد برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) مبدأ التعاون والتنسيق والحوار بين البلدان ذات الموارد المائية المشتركة لتفادي المخاطر والنزاعات. وفي هذا السياق، نجحت جهود برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تشجيع 36 دولة على إبرام إتفاقات حول إدارة الأحواض المائية المشتركة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والوطنية. وخير مثالٍ على ذلك، لجنة ميكونغ، مشروع حوض النيل وحوض النيجر. وتوسع دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في المضمار ذاته ليطال أيضًا منطقة آسيا الوسطى، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، بحيث تم التنسيق بين حكومات دول المنطقة من أجل إدارة مصادر المياه[43].

وعلى الرغم من تلك الإجراءات المتخذة، لا يوجد استراتيجية عالمية موحدة فعالة لمعالجة مخاطر مسألة المياه. لذلك على المجتمع العالمي، وتحديدًا المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية، مضاعفة الجهود ووضع خطة عملية للوصول إلى حل دائم للمشكلات المتعلقة بإدارة المياه. وأيضًا، من الضروري تجنب أن يصبح هذا المورد الطبيعي مصدرًا للنزاعات الداخلية والإقليمية في القرن الحادي والعشرين أوعائقًا للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال قيام «بنك دولي للمياه» يهتم بمشاريع المياه في العالم ويموّلها ويرشدها[44].

ثالثًا: العوامل البيئية والاستقرارالعالمي

ترتبط أسباب النزاعات في البلدان الفقيرة بعوامل بيئية، إلى جانب الدوافع الاجتماعية وغيرها. ويشير بعض الباحثين إلى تأثر خمسة عوامل بالمتغيرات البيئية، التي تشكّل مصدرًا خطيرًا لعدم الاستقرار المحلي والإقليمي والدولي.

43- Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), «**Rapport pour un Partenariat Mondial pour le Développement**», New York, Nations Unies, 2006, p. 6- 7.

44- Raoul Dandurand, «**La Sécurité Humaine**», Op.cit., p. 108-111.

فالتزايد السكاني، والمستوى المعيشي، والتنمية المستدامة، وتضرّر النظام الإيكولوجي، والتدهور البيئي، والتغيير المناخي والمياه اللذان تم تناولهما في هذا المبحث، تؤدي إلى تفاقم العنف والاضطرابات الداخلية والإقليمية كما تهدد الأمن العالمي[45].

ا- التزايد السكاني

أشارت الإحصاءات الدولية إلى أن عدد سكان العالم، في بداية الثورة الصناعية، وصل إلى مليار نسمة. وقد تخطى العدد 2 مليار نسمة العام 1930. أما في بداية القرن الحالي، فتشير هذه الإحصاءات إلى أن العدد تخطى 6 مليارات نسمة. ومن المتوقع، في منتصف هذا القرن، أن يصبح عدد السكان بين 8 و10 مليارات نسمة. هذا التغيير الديمغرافي جعل أكثر من نصف السكان يعيشون في المدن حيث تتوافر إجمالًا الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية للدول الصناعية والدول في طور النمو. ويقدّر أن تتزايد الهجرة الداخلية إلى المدن كل سنة التي تستوعب أكثر فأكثرالمصانع والمراكز التجارية والتكنولوجيا المتطورة. ففي غضون ثلاثين سنة، سيعيش أكثر من 65% من السكان في المدن. وبالتالي يؤدّي هذا التزايد الكبير للزحف السكاني من الريف إلى المدينة، بالإضافة إلى تداعيات الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، إلى اضطرابات داخلية في غالبية البلدان الفقيرة على الكرة الأرضية. فالنمو السكاني الكبير في مدن تلك الدول يساهم في إيجاد خلل في التوازن الداخلي، ما يسبّب توترات قوية حول كيفية توزيع الثروات والسيطرة عليها[46]. كذلك، ينتج من ازدحام المدن بالسكان حالات نزاعية ناجمة عن التفكّك الاجتماعي والإثني والاقتصادي والبيئي، أو من كوارث

45- Hans Günter Brauch, Antonio Marquina, Paul F. Rogers, P.H Liotta, Mohammad El-Sayed Selim, «**Security and Environment in the Mediterranean**», New York, 2003, p. 919.

46- Général Vincent Desportes, «**La Guerre Probable**», Op.cit., p. 24.

طبيعية وكوارث إنسانية مرتبطة بسوء التغذية والأوبئة. فالأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان معرّضة للأمراض، وللنقص في مياه الشرب والعناية الصحية والمساكن اللائقة والبيئة النظيفة. هذا الواقع المأسوي الناجم عن العامل الديمغرافي يشكّل أحد الأسباب الرئيسة للأزمات والحروب الداخلية والإقليمية في الدول الفقيرة. وما تشهده القارة الإفريقية من اضطرابات ونزاعات خير دليل على ذلك. وأيضًا، من الممكن جدًا أن يولّد عامل التزايد السكاني في مختلف البلدان المتطورة في أنحاء العالم أعمال العنف والإرهاب، وهذا ما يحصل حاليًا في معظم عواصم الدول الصناعية[47].

2- تدني المستوى المعيشي والتنمية البشرية المستدامة للدول

يُعد الاكتفاء الذاتي الغذائي وتوفير نظام الضمان الصحي والبيئي والتعليم والشؤون الاجتماعية والاستفادة من التكنولوجيا المتطوّرة، من الركائز الأساسية لتحديد مستوى الحياة في البلدان. بمعنى آخر إن التنمية البشرية المستدامة، بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تحدّد مستوى رفاه الإنسان الاجتماعي، ويساهم غيابها في زعزعة الاستقرار. عمومًا، إن إنتاج الغذاء في العالم لم يتبع نمط عدد السكان المتزايد، لذلك يفوق عدد الأشخاص الذين يعانون سوء تغذية المليار نسمة. إن النقص في الموارد الغذائية ينعكس سلبًا على نمو حاجات البشر، ما ينتج منه المزيد من التحديات والنزاعات. فالمشكلة الكبيرة تكمن في نظام توزيع الغذاء على المحتاجين. والتوزيع غير العادل للموارد الغذائية والأخطار البيئية سوف يزدادان في القرن الحالي ويؤديان إلى زعزعة الاستقرارفي البلدان الفقيرة[48].

47- Hans Günter Brauch, Antonio Marquina, Paul F. Rogers, Peter Liotta, Mohammad El-Sayed Selim, «**Security and Environment in the Mediterranean**», Op. cit., p. 920-923.

48- Hans Günter Brauch, Antonio Marquina, Paul F. Rogers, Peter Liotta, Mohammad El-Sayed Selim, «**Security and Environment in the Mediterranean**», Op. cit., p. 925.

كذلك تتفاقم في هذه الدول المخاطر الصحية والمشاكل الاجتماعية والبيئية وازدياد الأمية والتخلّف، بسبب ضعف الإمكانات المتوافرة من أجل تأمين حاجات شعوبها الأساسية. يضاف إلى ذلك، عدم التزام الدول الغنية تقديم المساعدت المالية ونقل التكنولوجيا المتطوّرة إلى تلك البلدان. لذا، لا يقتصر تأثير التحديات البيئية والأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أمن الأشخاص وحسب، بل يطال على نحوٍ رئيس إستقرار الدول. وتُعد هذه المخاطر العالمية الجديدة أيضًا عوامل مهدّدة للأمن العالمي. لذلك، تقتضي الضرورة إجراء تعديل جذري في طرق المعالجة للحدّ من تلك التهديدات. إن التغيير الحقيقي يقوم على عدم حصر الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر الأمنية التي تهدّد إستقرار الدولة وأمنها فقط، بل الانتقال إلى الأمن المركّز على إدارة المشكلات الاجتماعية والبيئية في حياة الأشخاص اليومية. إن توليد العنف ليس نتيجة عوامل سياسية فقط، إنما من الممكن أن يكون ناجمًا أيضًا عن عوامل مناخية أو بيئية تخرج جزئيًا عن مسؤولية الأعمال الإنسانية أو النظام الاقتصادي العالمي. كما يجب الأخذ بعين الإعتبار، أن النزاعات يمكن أن تكون أيضًا نتيجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية[49].

وفي هذا السياق، يرى وزير الخارجية الكندي السابق Liyod Axworthy أن مسؤولية إستقرار البلدان الفقيرة تقع على عاتق الحكومات بتأمين مطالب الشعب الاجتماعية والبيئية. كما أن بعض الدراسات قد تبنّت نظرية تأثير العوامل غير العسكريّة، كالفقر والنقص في المياه بسبب الجفاف والهجرة البيئية، في استقرار الدولة، البناء الوطني والشرعية السياسيّة، ولا سيما في الدراسات الخاصة بدول العالم الثالث، التي أظهرت تأثير العوامل البيئية

49- Joris Peignot, «**La Sécurité Humaine**», Op.cit., p. 6.

والاجتماعية في الاستقرار والسلام بين الدول المتقدّمة والدول النامية. فالتهديدات لأمن الأخيرة تأتي، أساسًا، من المناطق المحيطة بها، إن لم تأت من داخل هذه الدول نفسها. وهذا نتيجة ضعف الموارد الطبيعية في البلدان الفقيرة في تحقيق التنمية للمواطنين، وعجز في شرعية الأنظمة، ما يؤدي إلى مشكلات أمنية واضطرابات داخلية للدولة التي غالبًا ما تتحوّل إلى صراعات مع الجوار[50].

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره في 21 آذار/مارس 2005 حول برنامجه الإصلاحي للمنظّمة الدوليّة إلى أن «لا تنمية من دون أمن، ولا أمن من دون تنمية وما من دولة تستطيع أن تقف بمفردها تمامًا في تحديات عالم اليوم[51]. وخير مثال على ذلك، ما يشهده العالم العربي من ثورات شعبية، وخصوصًا في تونس ومصر وليبيا واليمن والأردن والبحرين والجزائر، تطالب بإسقاط الأنظمة الدكتاتورية والملكية التي لا تعالج المشكلات الاجتماعية والبيئية لشعوبها. فالمجتمع العالمي يتقاسم المسؤولية عن أمن البلدان وتنميتها. إن كل هذه المعطيات تشير إلى تدني المستوى المعيشي في الدول الأكثر فقرًا، ما يؤدي إلى تنامي الحركات الأصولية والمتطرّفة التي تشكّل عاملاً رئيسًا في تهديد الاستقرار الداخلي لهذه البلدان»[52].

3- تضرّر النظام الإيكولوجي والتدهور البيئي

أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة /المكتب الإقليمي لغرب آسيا في 22 أيار/مايو2008، في اليوم العالمي للتنوّع البيولوجي، تحت شعار «الزراعة

50- Mohammad Ayoob, «**The Third World in the System of States, Acute Schizophrenia or Growing Pains?**», International Studies Quarterly, Detroit, Vol. 33, March 1989, p. 71.

51- راجع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2005، مرجع سبق ذكره، ص. 75.

52- Général Vincent Desportes, «**La Guerre Probable**», Op. cit., p. 25.

والتنوّع البيولوجي»، إلى أهمية التنوّع البيولوجي على كوكب الأرض. كما حذّر من الفقدان الهائل للموارد البيولوجية وانقراض العديد من الأنواع والأصناف التي لا تعوّض، بوتيرة غير مسبوقة في تاريخ البشرية. فطوال الخمسين عامًا الماضية بدّل البشر النظم البيئية على نحوٍ أسرع وأكبر من أي وقت مضى. ومما يزيد الوضع سوءًا زيادة عدد سكان العالم المتوقعة، والتي قد تصل إلى 50 % بحلول العام 2050، ما قد يؤدي إلى انتشار مزيد من الجوع وسوء التغذية والفقر والمرض والصراعات على أنواعها[53].

كما أكّد بعض خبراء البيئة على أهمية الحفاظ على التنوّع البيولوجي لما له من منافع طبيعية. وبالتالي، يجب حماية الغابات لأنها تمتص ثاني أوكسيد الكربون، ومنع تلوث البحار والمحيطات، من أجل الحفاظ على الثروة السمكية. كما ينبغي عدم تلوث المياه والتربة منعًا لتضرر الكائنات الحية والمحاصيل الزراعية. وأشاروا أيضًا إلى تدهور النظام الإيكولوجي بنسبة 3/1 في السنوات الثلاثين الأخيرة، بينما الأضرار التي لحقت بالأنظمة البيئية والناجمة عن الأنشطة البشرية، إرتفعت بنسبة 50 %[54]. وقد أدت أعمال الإنسان والكوارث الطبيعية إلى تدمير عدد كبير من الأصناف الحية والضرورية لسد حاجات البشر الأساسية. فالنقص في التنوّع البيولوجي يشكّل تهديدًا للأمن الغذائي والأمن الصحي، من جراء تضاؤل الموارد الزراعية والنباتية التي تستخدم في صناعة الأدوية. ومن المؤكّد أن الشعوب الأكثر فقرًا ستتأثر سلبًا بسبب تدهور النظام البيئي ونقص التنوّع الإحيائي البحري والساحلي والتنوّع الإحيائي الزراعي والحرجي. وبالنتيجة، إن الضرر في الأنظمة الإيكولوجية سيولّد توترات ومشاكل في البلدان الفقيرة نظرًا إلى ضعف قدراتها وإمكاناتها لمواجهة هذه التحديات البيئية. ولا بد

53- تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة /المكتب الأقليمي لغرب آسيا حول «**الزراعة والتنوع البيولوجي**»، 22 أيار/مايو 2008.

54- Hans Günter Brauch, Antonio Marquina, Paul F. Rogers, P.H Liotta, Mohammad El-Sayed Selim, «**Security and Environment in the Mediterranean**», Op. cit., p. 928.

من الإشارة إلى أن نسبة 90% من النزاعات الحالية تطال 30% من الدول الفقيرة ذات النظام البيئي الأكثر تضررًا وتدهورًا. كما أن تصريف المواد الخطيرة والسامة ونقلها إلى بعض الدول، هو من الأعمال غير المشروعة ويشكّل مصدرًا رئيسًا للنزاعات الإقليمية. وقد ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2003 حول تجنب النزاعات العسكرية، أنه على المجتمع الدولي التنبه بشدة للتهديدات الناجمة عن تدهور النظام الأيكولوجي الذي يعد من الأسباب الرئيسة لهذه النزاعات. إن تضرر الأنظمة البيئية يؤدي إلى تزايد التوترات بين الدول في العالم. وفي إطار مواجهة التحديات البيئية وتأثيرها في الأمن والسلم الدوليين، إعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) سياسة وقائية تقوم على تأمين الحماية والإدارة السليمة للنظام الإيكولوجي، مع إعادة تقييم للأنشطة الإنسانية وتأثيرها في الكرة الأرضية.

تشكّل هذه السياسة، التي ترتكز على التعاون بين المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، الوسيلة الفضلى لتحقيق السلام والأمن في المستقبل[55]. وبالتالي، أجرى الـ PNUE العام 2002 تقييمًا للوضع البيئي في أفغانستان، ومن ثم نفّذ مشروعًا حول البيئة والأمن، تضمن تقوية إمكانات مؤسسات الدولة وقدراتها وتزويدها الوسائل التقنية اللازمة لمواجهة المخاطر الناجمة عن تدهور الأنظمة الإيكولوجية التي تؤدي إلى تهديد الاستقرار السياسي. كذلك، واجهت بلدان عديدة في أفريقيا التحديات ذاتها التي عانتها أفغانستان. على سبيل المثال، أدت الحروب الداخلية في السودان وخصوصًا في دارفور وجنوب البلاد إلى تضرّر النظام البيئي، ما دفع الـ PNUE إلى تنفيذ مشروع خاص بالسودان، بالتعاون مع

55- Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE), «**Rapport pour un Avenir Sûr**», New York, Nations Unies, 2005, p. 15- 16.

الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، بهدف إصلاح القطاع البيئي والحفاظ على الاستقرار في البلاد. العام 2003، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) جاهدًا، بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للتنمية والأمن (OSCE)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، والحلف الأطلسي (OTAN) من أجل مساعدة بلدان آسيا الوسطى، والقوقاز والجنوب الشرقي من أوروبا، على تخطي المشكلات البيئية التي تسّبب النزاعات الداخلية والإقليمية. كما تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع بعض الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، للتخفيف من حدة التوترات الناجمة عن تضرر النظام الإيكولوجي والمنافسة بين الدول للحصول على الموارد الطبيعية وذلك في المناطق التالية: أبخازيا، أوسيتيا الجنوبية، ناغورنو– كاراباخ، والمناطق المجاورة لأذربجيان.

كذلك يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ العام 2003 على إعادة ترميم البنية التحتية للأنظمة الإيكولوجية في العراق. فتم فتح العديد من المكاتب بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتأمين إدارة سليمة وعادلة للثروات الطبيعية، ومعالجة المشكلات البيئية، تجنبًا للنزاعات بين مختلف القوميات في البلاد، ومن أجل حماية الاستقرار السياسي[56]. ومنذ العام 2004 قدم PNUE المساعدة التقنية للحكومة العراقية للحصول على مياه صالحة للشرب ونظام غذائي سليم وبنية وتمديدات صحية جيدة. كما قدم، في سياق حماية النظام البيئي العام 2005، الوسائل التقنية للسلطة الفلسطنية، وأنشأ مشاغل عديدة لمعالجة مشكلة النفايات. وأنجز PNUE أيضًا دراسته حول البيئة والأمن في نهاية العام 2005، وقد تضمنت 40 مشروعًا في أوروبا الشرقية (مولدوفيا، أوكرانيا، بيلاروسيا) وذلك بالتعاون مع

56- Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE), «**Rapport sur l'Environnement et Développement**», New York, Nations Unies, 2003, p. 13-17.

الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وساهمت ورقة العمل هذه في تمتين الثقة، وتسهيل الحوار بين مختلف الجمعيات الإثنية والقومية في تلك البلدان، لمعالجة جميع المشكلات البيئية المشتركة. وفي أيار/مايو 2005 عقد مؤتمر في رومانيا، بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حول تقليص الأخطار البيئية والأمنية الناجمة عن استثمار المناجم في أوروبا الشرقية والجنوبية وفي حوض تيسزا، وصدر عنه إعلان كلوج. وقد شدد هذا الإعلان على ضرورة التعاون والتنسيق على جميع المستويات، من أجل تقييم المشاكل البيئية وإزالتها. وهي تشكّل مصدرًا للصراعات الإقليمية[57].

في ظل هذا الواقع البيئي المتفاقم في العالم، فالمشاكل البيئية أصبحت تطال الإنسان في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وتساهم في تهديد الاستقرار في هذه البلدان، وكذلك الأمن والسلم الدوليين، هل بات من الضروري إعلان حالة طوارىء بيئية إقليميًا وعالميًا من أجل معالجة الأخطار البيئية بفعاليّة وجدّية، قبل أن تقضي بصورة نهائية على الإنسان والطبيعة؟

57- Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE), 2005, Op.cit., p. 12- 13.

المعاهدات الدولية للإنترنت: حقائق وتحدّيات

د. جورج لبكي *

تشكّل ثورة الإتصالات أبرز نتائج العولمة، خصوصًا، من ناحية آنية، الإتصالات وسرعتها الكبيرة التي لم يعرفها تاريخ الانسانية من قبل. إن التطور التكنولوجي الحاصل لأنظمة الإتصال أثّر تأتيرًا مباشرًا على الأمم على المستويات السياسية والثقافية والإجتماعية. من المهم جدًا معالجة موضوع القوانين التي تحكم شبكة الإنترنت وتأثيرها على المجتمعات لأن اختراق شبكة الإنترنت لحدود الدول يجعل من المستحيل تنظيمها أو مراقبتها، وبخاصةٍ من دون تعاون دولي وثيق. للشبكة العنكبوتية حسنات كبيرة من حيث نشر المعرفة ومبادىء الحرية حتى قيل أنه «إذا كنت ترغب في تحرير مجتمع ما إعطه فقط إمكان الوصول إلى الانترنت». لكن للإنترنت محاذير أهمها استعمالها للأعمال الإرهابية ولاختراق خصوصيات الأفراد ولتدمير قيم المجتمعات الإنسانية. لذلك، سعى عدد من الإتفاقيات الدولية إلى تشكيل نوعٍ من الإطار الواسع لمعالجة كل هذه التحديات.

* محلل وباحث استراتيجي

ظهور الانترنت كشبكة إعلام اجتماعي

مع ظهور الإنترنت، صار تناقل الخبر أسرع وأقل كلفة من أي وقتٍ مضى في تاريخ الإتصالات. وقد تسبّبت الإنترنت بحصول تغييرات جذرية في حياة جميع شرائح المجتمع الانساني. وهنا لا بد من الإشارة الى أن الإنترنت أضحت في حالة تنافس مع المصادر التقليدية للإعلام مثل الراديو والتلفزيون، وحتى أن بعض الصحف آثر أن يلغي طبعته الورقية ليتستبدلها بطبعة على الشبكة العنكبوتية.

ويعود تاريخ الإنترنت للعام 1960 عندما بدأت أبحاث علمية في هذا المجال بتكليفٍ من الحكومة في الولايات المتحدة بالتعاون مع شركات تجارية من القطاع الخاص. والعام 1990، بدأ تسويق الإنترنت لتصبح شبكة عالمية تطال تقريبًا كل جانب من الحياة البشرية المعاصرة. ومنذ العام 2009، أضحى أكثر من ربع سكان العالم موصولاً على الشبكة العنكبوتية، والأرقام بارتفاعٍ مستمر.

ليس للإنترنت إدارة مركزية تدير عملية استخدامها بشكل مركزي مباشر يتحكّم بقواعد استخدامها أو بالنواحي التقنية للشبكة. إن ما يتم إدارته مركزيًا يشمل فقط بروتوكول العناوين[1] على الإنترنت ونظام إسم النطاق[2]. ويتم ذلك بتوجيه من قبل مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)[3] ومقرها في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة منذ العام 1998.

في أواخر 1990، أشارت الإحصاءات إلى أن الحركة على شبكة الإنترنت العامة تتضاعف كل عام، وذلك يعود للنموّ المتزايد لعدد مستخدمي الشبكة

1- Protocol Address Space
2- Assigned Names and Numbers
3- The Internet Corporation for Assigned Names

Op.Cit, P.82 (11)

ولعدم وجود إدارة مركزية تتحكّم باستخدام الشبكة، الأمر الذي يسمح بالتوسّع الطبيعي لاستخدامها من دون قيود أو موانع. فأي مستخدم جديد يستطيع الإنضمام إلى الشبكة من دون قيود تذكر. وقد قدّر عدد مستخدمي الإنترنت بحوالى المليارين العام 2011.

تنبع أهمية إدخال الإنترنت الى أي بلد من حقيقة أساسية وهي أن شبكة الانترنت تتحدى الحدود والرقابة الحكومية التقليدية على وسائل الإعلام، وتوفر صوتًا بديلاً عن وسائل الإعلام التقليدية، التي تشكّل عادةً الصدى الرئيس للسلطات الرسمية وللمجموعات الضاغطة. بعبارة أخرى، إنه يؤمّن تدفّق المعلومات من دون وجود حدود فعلية، وبالتالي يوفّر فرصًا لا تقدّر بثمن لتحريك الجمهور لعبور الحدود الوطنية، وخصوصًا بين الشباب من خلال إقامة مناطق تلاقٍ غير مكانية (virtual space).

ان استخدام الإنترنت هو أكثر انتشارًا بين الفئات الشبابية في العالم، خصوصًا الشباب ما بين العشرين والثلاثين من العمر. فهؤلاء يستخدمون شبكة الإنترنت على نطاقٍ أوسع مقارنةً ببقية النشطاء. وعلى سبيل المثال فقد شكّل هذا العامل سببًا رئيسًا لتنشيط الشارع العربي من خلال المساعدة على التحرّكات وتنظيم احتجاجات وتعزيز شكل جديد من الصحافة التي توفّر منصة للمواطنين العاديين للتعبير عن آرائهم وعرض الحقائق من وجهة نظرهم. كما سهّل استعمال خدمات مواقع الفيسبوك والتويتر الاجتماعية في الترويج للنشاطات الشبابية المختلفة الأشكال. كذلك، تم إنشاء مواقع جديدة خاصة بالمواطنين على شبكة الإنترنت لتوفير منتديات للنقاش السياسي والإجتماعي. من ناحية أخرى، لا بد من الإشارة الى أن الإنترنت والأقمار الصناعية تعمل بشكلٍ متواصل على بث تحرّكات المواطنين والسلطات العامة وكذلك للعالم بأسره، لذلك لم يعد بالإمكان إخفاء الكثير من الحقائق لفترةٍ طويلة.

ولكن هذا التطوّر الكبير لشبكة الإنترنت لم يكن مصحوبًا بقواعد قانونية واضحة، الأمر الذي أثار عددًا من المخاوف المتعلقة بجرائم الإنترنت، وخصوصيات الافراد، وحدود الرقابة والثغرات العديدة الأخرى. وقد استحوذ الخطر المتزايد للجرائم المرتكبة عن طريق الانترنت على اهتمام جميع الدول. ولا تزال حتى هذا اليوم الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة السيبرانية[4] قائمة بشكلٍ جديّ في معظم البلدان. ولكن في الواقع، إن القوانين الوطنية القائمة لا تزال متأخّرة في موضوع تنظيم الشبكة العنكبوتية، إذ أنها لا تغطي مجموعة واسعة من الجرائم عبر الإنترنت ولا تقيم حدودًا واضحة لما هو مقبول أو مرفوض. هذا النقص في الحماية القانونية يجبر الشركات والحكومات على الإعتماد بشكلٍ فردي على تدابير تقنية محدودة لحماية مصالحها من قراصنة الإنترنت الذين يحاولون الوصول إليها، أو تدمير المعلومات القيّمة الموجودة لدى الشركات او المؤسسات العامة أو الافراد.

هذا التطبيق الضعيف لقوانين مكافحة هذا النوع من الجرائم وخطورة هذه المسألة يتطلب المزيد من التشريعات والتعاون الدولي.

أمام هذا الواقع القانوني الذي يتخطى الحدود الوطنية، حاولت مؤخرًا عدة دول، من خلال عدد من المعاهدات، معالجة هذه التحديات لأنه لا يوجد حتى هذه اللحظة نظام عالمي لمكافحة مساوئ الإنترنت كالرسائل الملغومة (spam) أو الأمور التي تتعلّق بالأخلاق العامة.

في الواقع، لا يمكن معالجة التحديات القانونية والفنية والتنظيمية المتعلّقة بالأمن السيبراني بشكلٍ صحيح إلا من خلال اعتماد استراتيجية على المستوى الدولي يشارك فيها جميع ذوي العلاقة لمعالجة الأمر.

وقد اتخذت مبادرات من قبل العديد من المنظمات منها: الجمعية العامة

4- لكلمة الجرائم على الشبكة العنكبوتية التعبير الرسمي باللغة العربية Cybercrime

للأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، الإنتربول/يوروبول، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بمشاكل المخدرات والجريمة (UNODC)، معهد الأمم المتحدة الأقليمي لدراسة شؤون الجريمة والعدالة، معهد بحوث (UNICRI) ومؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO)، واللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC) وفرق عمل هندسة الإنترنت وFIRST منتدى الاستجابة للأحداث ومجموعات الأمن لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة التعاون الإقتصادي للمحيط الهادىء وآسيا (APEC) ومنظمة الدول الأميركية (OAS) ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) وجامعة الدول العربية، والإتحاد الأفريقي. ومبادرات فردية من جانب دول نامية أوفي طور النمو.

اما المبادرة الأكثر تقدمًا لتنظيم الشبكة العنكبوتية ومحاربة الجرائم الإلكترونية فهي إتفاقية المجلس الأوروبي (European Council) بشأن الجريمة السيبرانية[5]، وقرارات الأمم المتحدة المختلفة لمنع جرائم الكمبيوتر ومكافحتها، وخطة عمل مؤتمر دول الـG8 (الدول الصناعية الثمانية)، وجهود الإتحاد الدولي للإتصالات بشأن توحيد آليات تطوير الإتصالات السلكية واللاسلكية.

جرائم الإنترنت

وفق الاتفاقية الأوروبية بشأن الجريمة السيبرانية التي عقدت في بودابست العام 2001، إن مصطلح «جرائم الإنترنت» يتناول النشاطات غير القانونية أو غير المشروعة المرتبطة بأجهزة الكومبيوتر وباستخدام الشبكة العنكبوتية، مع استثناء استخدام آلة الكمبيوتر كآلة مادية لارتكاب الجريمة، عندها يعتبر الجرم عاديًا.

5- The European Cybercrime Council Convention

وفي المقابل، يعتبر حذف المعلومات بواسطة جهاز الكمبيوتر من دون استخدام الشبكة العنكبوتية مشمولاً بجرائم الإنترنت وفق الاتفاقيات الدولية كاتفاقية المجلس الأوروبي بشأن الجريمة السيبرانية.

وقد صنّف المجلس الأوروبي جرائم الإنترنت بأربعة أنواع مختلفة هي:

- الجرائم ضد سلامة المعلومات وخصوصيتها
- الجرائم ذات الصلة بالكمبيوتر
- الجرائم المتعلقة بمحتوى الكمبيوتر
- الجرائم التي تتعلّق بالعلامات التجارية والملكية الفكرية:

الجرائم ضد سلامة المعلومات وخصوصيتها

تشمل هذه الجرائم:

أ. الدخول غير المشروع (أعمال القرصنة)

ب. التجسس على البيانات والمعلومات

ج. الإعتراض غيرالقانوني

د. التدخل في البيانات والمعلومات

هـ. التدخل في أنظمة الكمبيوتر وبرامجه

الجرائم المتصلة بالكمبيوتر وتشمل:

أ. الغش والإحتيال ذات الصلة بالكمبيوتر

ب.استخدام الكمبيوتر للتزوير

ج. سرقة الهوية

الجرائم المتصلة بالمحتوى وتشمل:

أ. وجود مضمون جنسي أو إباحي

ب. مواد إباحية ذات علاقة بالأطفال

ج. بيانات التحريض على العنصرية، الكراهية وتمجيد العنف
د. التعرّض للأديان
هـ.ألعاب القمار غير المشروعة والألعاب على الإنترنت
و. التشهير والمعلومات الكاذبة
ز. البريد المزعج (spam)
ح. مواد أخرى

الجرائم ذات الصلة بحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية وتشمل:

أ. تبادل الأغاني والملفات والبرامج المحمية في حقوق التأليف والنشر من خلال برامج تبادل المعلومات
ب. التحايل على نظم إدارة الحقوق الرقمية
ج. إستخدام العلامات التجارية في أنشطة إجرامية بهدف التضليل
د. الجرائم ذات الصلة بإسم المواقع الإلكترونية

وبالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام بعض المصطلحات لوصف الأعمال الإجرامية التي تقع ضمن فئات عدة كالمذكورة أعلاه، مثل:

أ. الإرهاب السيبراني
ب. الحرب الإلكترونية
ج. غسل الأموال السيبراني
د. الخداع (philsing)

التحديات القانونية الوطنية والدولية

حتى وقتٍ قريب، كان للحكومات مقاربات مختلفة بشأن التشريعات الخاصة بالإنترنت. فمعظم دول العالم تنظّم الإنترنت ضمن حدود قيمها السياسية والقانونية والأخلاقية والثقافية. لكن بما أن تطوّر تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات يجري على مستوى دولي خارجًا عن نطاق سيطرة

هذه الدول، فإن اعتماد تشريعات فعالة وتنفيذها لمكافحة جرائم الإنترنت يشكّل تحديًا كبيرًا للحكومات. وبالتالي، إن جرائم الإنترنت تمثّل تحديًا كبيرًا للأجهزة القانونية في كلّ من البلدان المتقدمة والنامية، ذلك أن عملية التشريع تستغرق وقتًا طويلاً يمنع مكافحة جرائم المعلوماتية بسرعة.

في الواقع، فإن المحاكم الجزائية الوطنية تواجه اليوم صعوبة أساسية وهي الوقت الضائع بين اكتشاف الإنتهاكات للتقنيات الجديدة، وبين تعديل القوانين الجزائية لمكافحتها. فالتعديلات الضرورية للقانون الجزائي الوطني غالبًا ما تكون بطيئة لأنها تتطلب تحقيق الخطوات الآتية:

اكتشاف محتوى المخالفات في التكنولوجيا الجديدة، وإيجاد الثغرات في القانون الجزائي لمعالجتها واعتماد قوانين جديدة تجرِّم التعديات المتعلقة بالكمبيوتر. وما يزيد من التأخير في عملية مكافحة جرائم الإنترنت الحاجة إلى معدات وتقنيات قد لا تكون متوافرة للتحقيق في الأعمال الإجرامية المحتملة.

فالتعامل بالأدلة الرقمية يترافق مع تحديات كبيرة ويتطلّب إجراءات محدّدة للحفاظ على سلامة المعلومات، وتجنّب تعديل الأدلة أو حذفها، أو التعدي على حقوق مستخدمي الإنترنت الأبرياء. ومن بين التحديات الأخرى الأساسية نذكر:

صعوبة كشف الأجهزة والبرامج التي يستخدمها المشتبه بهم، وكشف هوية مستخدمي الإنترنت عن طريق تحليل الرسائل الالكترونية، واستعادة الملفات المحذوفة، وتحديد الأدلة ذات الصلة بالجرائم، وفك تشفير الملفات.

من ناحية أخرى، إن انتشار الإنترنت خارج حدود الدولة يطرح تحديات قانونية تتعلّق بسيادة الدول وصلاحية محاكمها التي تمتد فقط على مساحتها الجغرافية (ضمن حدودها). ولكن بما أن جرائم الإنترنت ظاهرة

عالمية جديدة تمتدّ خارج نطاق الحدود الوطنية فإن ذلك يستلزم لنجاح مكافحة تلك الجرائم تنسيقًا (harmonization) كبيرًا بين القوانين الداخلية والمعاهدات الدولية والتعاون بين مختلف البلدان. فمنذ العام 1995، تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم عددًا من المشاكل على شبكة الانترنت كتحميل المواد التي تعتبر غير قانونية ووجود محتوى غير أخلاقي مضر بالشباب، بالإضافة إلى الجرائم الأخرى.

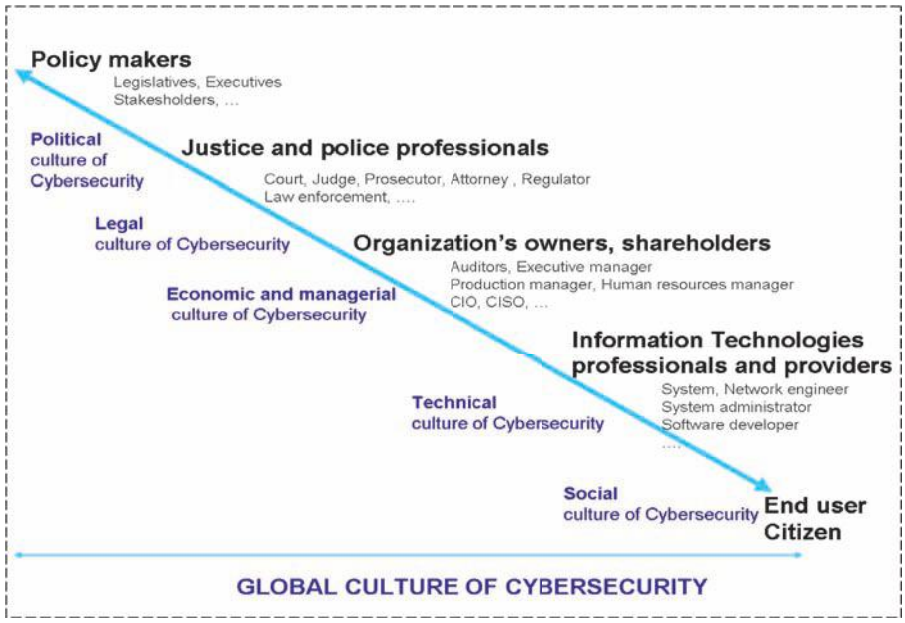

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات دليل مكافحة الجريمة الإلكتروني

التشريعات الدولية في مجال الانترنت

يعمل عدد من المنظمات الدولية باستمرار لمواكبة التطورات في شأن أمن الفضاء الإلكتروني وقد أسّست مجموعات عمل لوضع استراتيجيات لمكافحة جرائم الإنترنت. ويستخدم مصطلح «الأمن السيبراني» لتلخيص أنشطة مختلفة كجمع المعلومات ووضع السياسات العامة والتدابير الأمنية، والمبادئ التوجيهية، وطرق إدارة المخاطر، والحماية، والتدريب،

ودليل لأفضل الممارسات المهنية، ومختلف التقنيات التي يمكن استخدامها لحماية شبكة الإنترنت. وتشمل هذه السياسات المعلومات وأجهزة الكمبيوتر، والأفراد، والبنية التحتية، وبرامج المعلوماتية، والخدمات، ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومجمل المعلومات المنقولة و/أو المخزنة في الاجهزة الإلكترونية. يهدف الأمن السيبراني جاهدًا لضمان تحقيق سلامة المؤسسات والأفراد في مواجهة المخاطر الأمنية وكل ما يتعلق بشبكة الانترنت[6].

وأبرز المجموعات والمنظمات الدولية التي عملت في موضوع جرائم شبكة الانترنت نذكر:

أ.مجموعة الدول الثماني G8
ب. الأمم المتحدة ومنظماتها
ج. الاتحاد الدولي للاتصالات
د. مجلس أوروبا

أ. مجموعة الدول الثماني: G8

إعتمد وزراء العدل والداخلية التابعين لبلدان الـG8 في اجتماعاتهم المختلفة سياسات لمكافحة العديد من جرائم الإنترنت تستند إلى المبادئ التالية: عدم إتاحة ملاذات آمنة للمعتدين على تكنولوجيا المعلومات، التنسيق بين جميع الدول المعنية في ملاحقة مرتكبي جرائم الإنترنت ومحاكمتهم بغض النظر عن مكان حدوث الضرر، تدريب الموظّفين المكلفين تنفيذ القوانين، وتجهيزهم بالمعدات الضرورية للتعامل مع الجرائم ذات التقنية العالية.

بالإضافة الى ذلك، دعت دول الـG8 إلى مواصلة العمل حتى التوصّل إلى حلول دولية ناجحة، من خلال عقد إتفاقات دولية، لمعالجة الجريمة ذات

6- ITU: Understanding Cyber Crime : A guide for developing countries, draft, April 2009,cybmai@itu.int
تمت الزيارة في 23 حزيران 2012

التقنية العالية والاستفادة من عمل المنظمات الدولية المختلفة ومن تثمير الدراسات العديدة التي وضعتها دول الـ G8 ومن بينها: مبادىء وخطة العمل بشأن الجريمة ذات التكنولوجيا العالية وجرائم الكمبيوتر (1997) ومبادئ بشأن الحصول على المعلومات المخزّنة على الكمبيوتر خارج حدود الدول (1999) وتوصيات لتعقّب الاتصالات على الشبكة خارج الحدود الوطنية في التحقيقات الإرهابية والإجرامية (2002) ومبادئ توافر البيانات الأساسية لحماية السلامة العامة (2002) وإعلان بيان دول G8 على نظم حماية المعلومات (2002).

وترى دول الـ G8 أن الحماية الفعالة ضد الجرائم ذات التقنية العالية تتطلّب الاتصال والتنسيق والتعاون داخليًا ودوليًا بين جميع أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الحكومية. بناءً على ذلك، فإن دول الـ G8 إلتزمت تدريب جميع العاملين في مجال تطبيق القانون وتجهيزهم بالمعدات الضرورية لمكافحة جرائم الإنترنت. كما تعهّدت بمساعدة جميع البلدان الأعضاء على إقامة مراكز إتصال تعمل على مدار 24 ساعة سبعة أيام في الأسبوع. إن وجود جرائم تعتمد التكنولوجيا المتقدّمة تطرح تحديات كبيرة على الأجهزة القضائية. فغالبًا ما يكون من الصعب على المحققين ذات المهارة العالية العمل بسرعة فائقة لحماية البيانات الالكترونية وتحديد المتهمين بخرق القانون. من هنا أهمية الشبكة التي طرحت دول الـ G8 إنشاءها لأنها ستمكّن من الاستجابة بسرعة كبيرة لطلبات السلطات الرسمية أو مستخدمي شبكات الانترنت.

إن توصيات الـ G8 بالنسبة لجرائم التكنولوجيا المتقدمة والجرائم ذات الصلة بالكمبيوتر موجودة في إطار الباب D من المعاهدة وتتلخص بما يلي:

- يتعيّن على الدول أن تُجرِّم الانتهاكات على حقوق الغير الشبكة العنكبوتية التي تستوجب العقوبات الجزائية وأن تعالج المشاكل المتعلقة بالتحقيقات القضائية بالتدريب الفعال لمنع الجريمة، وإقامة تعاون دولي في ما يتعلّق بمكافحة هذه الانتهاكات.
- ينبغي للدول أن تتخذ خطوات رادعة لمنع الجريمة ذات التقنية العالية، ويشمل ذلك:
  - التعاون مع القطاع الصناعي لضمان أمن شبكات الكمبيوتر ونظم الاتصالات، وإيجاد الآليات المناسبة عند تعرّض المواقع الالكترونية للهجمات.
  - سن قوانين وتدابير أخرى وتنفيذها لضمان حماية ملائمة لحقوق الملكية الفكرية ضد التزوير والقرصنة.
  - تحديد المشاكل المحتملة ومعالجتها في المستقبل التي قد تنتج عن التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات.
  - نشر الوعي العام في ما يتعلق بموضوع الجريمة ذات التقنية العالية.
- يتوجب على الدول العمل المستمر على اقتناء التكنولوجيات الملائمة والتطوير المستمر للخبرات والقدرات في مجال التحقيق والادعاء العام، من أجل ملاحقة المجرمين الذين يستخدمون تكنولوجيا الكمبيوتر لارتكاب جرائمهم. ويتوجّب على الدول تشجيع قيام المزيد من الأبحاث من أجل زيادة فعالية تقنيات تطبيق القانون.
- ينبغي تحسين التواصل بين الموظفين المكلّفين تطبيق القوانين في مختلف الدول، بما في ذلك تبادل الخبرات في معالجة هذه المشاكل.
- يتوجب على الدول الحفاظ على التوازن المناسب بين حماية الحق في الخصوصية، ولا سيما بالنظر إلى الخطر الذي تخلقه التكنولوجيات المستجدة، والحفاظ على قدرة تطبيق القانون لحماية السلامة العامة والقيم الاجتماعية الأخرى.
- على الدول تشجيع وضع القوانين وتنفيذ تدابير لتوفير حماية فعالة

للأطفال من جميع أشكال الاستغلال الجنسي على الإنترنت.

- على الدول أن تتعاون من أجل التطوير المستمر للموارد والتقنيات والتدريب للمساعدة في تطبيق القانون ومكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. كما ينبغي العمل مع مقدمي خدمة الإنترنت والمنظمات غير الحكومية لتطوير الطرق التي يمكن أن تساعد هذه المنظمات من أجل تطبيق قوانين مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على شبكة الإنترنت.

وأخيرًا، على الدول أن تشجّع التعاون في مجال تطوير الاستراتيجيات المناسبة لرفع الوعي العام في هذا الشأن، وكذلك التقييم المستمر لبرامج المكافحة والوسائل القانونية المتبعة[7].

ب. قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

تعمل الأمم المتحدة منذ فترة طويلة في مجال تأمين سلامة استخدام التكنولوجيا وشبكات المعلوماتية (الانترنت). وتشارك وكالات الأمم المتحدة المختلفة في مختلف المفاوضات لإيجاد توافق في الآراء بشأن عدد من القضايا، بما في ذلك وضع معايير توفير الحماية لشبكات الانترنت. أما أبرز قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة في هذا المجال فهي:

- القرار 121/45 العام 1990، وكذلك نشر دليل منع الجرائم المتصلة بأجهزة الكمبيوتر ومكافحتها في العام 1994.
- القرارات 70/53 في 4 كانون الأول/ديسمبر 1998، و49/54 في 1 كانون الاول/ديسمبر 1999، 28/55 في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 و19/56 في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 و53/57 في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 و32/58 في 18 كانون الأول/ديسمبر 2003 حول موضوع «التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي».

7- G8 recommandations on transnational crimes, 2011, www.Canadainternationalgc.ca/G8/ (تمت الزيارة في 23 حزيران 2012)

- القرارات 63/55 في 4 كانون الأول/ديسمبر 2000، و121/56 في 19 كانون الأول/ديسمبر 2001 بشأن «مكافحة استخدام نظم المعلومات الإدارية الجنائية لتقنية المعلومات». يدعو هذا القرار الدول الأعضاء، عند وضع التشريعات الوطنية لمكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات، على أن تأخذ بالاعتبار عمل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.
- القرار 239/57 في 20 كانون الاول/ديسمبر 2002 بشأن «إنشاء ثقافة عالمية للأمن السيبراني».
- قرارات الجمعية العامة 239/57 في 31 كانون الثاني/يناير 2003 و199/58 في 30 كانون الثاني/يناير 2004 بشأن «إنشاء ثقافة عالمية للأمن السيبراني»، والذي يدعو الدول الأعضاء إلى التعاون وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني.

من ناحية أخرى، هناك العديد من القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة في مجموعة من المجالات ذات الصلة بأمن الفضاء الإلكتروني مثل:

- القرار CCPCJ 2007/2/16 من نيسان/أبريل 2007 «المنع الفعال للجريمة والعدالة الجنائية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال» (الفقرات 16.7).
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 20/E/2007 بتاريخ 26 تموز/يوليو 2007 بعنوان «التعاون الدولي من أجل منع وتحري ومقاضاة ومعاقبة جرائم الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتصلة بالهوية» (30/E/2007 وE/2007/SR.45).
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 26/2004 بتاريخ 21 تموز/يوليو 2004 بعنوان «التعاون الدولي لمنع التحقيق والمقاضاة والمعاقبة على الاحتيال، وإساءة استعمال الهوية وتزييفها والجرائم ذات الصلة».
- الفقرة 18 من «إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين»، التي أقرتها الجمعية العامة في القرار

59/55 المؤرخ 4 كانون الاول/ديسمبر 2000 والفقرة 36 المرفقة بقرار الجمعية العامة 261/56 المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2002 حول: «خطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين».

- الفقرتان 15 و16 من إعلان بانكوك بشأن «أوجه التآزر والتعاون: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية»، الذي أقرّه قرار الجمعية العامة 177/60 بتاريخ 16 كانون الاول/ديسمبر2005.
- توصيات مؤتمر ورشة العمل على «التدابير الرامية إلى مكافحة الجريمة المتصلة بأجهزة الكمبيوتر»، الذي عقد في بانكوك في 22 نيسان/أبريل 2005 كجزء من مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 177/60 التي دعت الحكومات لتنفيذ جميع التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الحادي عشر.
- قرار لجنة مكافحة المخدرات 5/48 حول «تعزيز التعاون الدولي من أجل منع استخدام شبكة الإنترنت لارتكاب الجرائم المتصلة بالمخدرات».
- الفقرة 17 من قرار الجمعية العامة 178/60 المؤرخ 16 كانون الاول/ديسمبر 2005 بخصوص «التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية».
- قرار لجنة مكافحة المخدرات 8/43 في 15 آذار/مارس 2000 عبر الإنترنت.
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 42/2004 بشأن «بيع المخدرات المشروعة الخاضعة للمراقبة الدولية إلى الأفراد عن طريق الإنترنت».
- مختلف توصيات الهيئات الفرعية التابعة للجنة مكافحة المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل المتعلقة بالشرقين الأدنى والأوسط.

- التوصيات والمبادئ التوجيهية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (INCB) التي نشرت العام 2005 وتوصيات للحد من انتشار المبيعات غير المشروعة من المواد الخاضعة للرقابة ولا سيما المستحضرات الصيدلانية، عبر الإنترنت.

تدعو الجمعية العامة في قراراتها المختلفة – التي غالبًا ما تكون مماثلة لقرارات الاتحاد الدولي للاتصالات – الدول الأعضاء، عند وضع القوانين الوطنية والسياسات العامة لمكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات، وأن تأخذ في الاعتبار أعمال لجنة منع الجريمة ولجنة العدالة الجنائية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

ج. الاتحاد الدولي للاتصالات

يوفّر الاتحاد الدولي للاتصالات الذي يضم 192 دولة و700 شركة من القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية منبرًا «استراتيجيا» للتعاون بين أعضائه باعتباره وكالة متخصصة داخل الأمم المتحدة. ويعمل الاتحاد على مساعدة الحكومات في الاتفاق على مبادئ مشتركة تفيد الحكومات والصناعات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للاتصالات. وقد وضع الاتحاد الدولي للاتصالات مخططًا «لتعزيز الأمن السيبراني العالمي يتكوّن من سبعة أهداف رئيسة، والأهداف السبعة هي:

- وضع استراتيجيات لتطوير نموذج التشريعات السيبرانية يكون قابلاً للتطبيق محليًا وعالميًا بالتوازي مع التدابير القانونية الوطنية والدولية المعتمدة.
- وضع استراتيجيات لتهيئة الأرضية الوطنية والإقليمية المناسبة لوضع الهيكليات التنظيمية والسياسات المتعلّقة بجرائم الانترنت.
- وضع استراتيجية لتحديد الحد الأدنى المقبول عالميًا في موضوع معايير الأمن ونظم تطبيقات البرامج والأنظمة.

- وضع استراتيجيات لوضع آلية عالمية للمراقبة والإنذار والرد المبكر مع ضمان قيام التنسيق عبر الحدود.
- وضع استراتيجيات لإنشاء نظام هوية رقمي عالمي وتطبيقه، وتحديد الهيكليات التنظيمية اللازمة لضمان الاعتراف بالوثائق الرقمية للأفراد عبر الحدود الجغرافية.
- تطوير استراتيجية عالمية لتسهيل بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتعزيز المعرفة والدراية في مختلف القطاعات وفي جميع المجالات المعلوماتية.
- تقديم المشورة بشأن إمكانية اعتماد إطار استراتيجي عالمي لأصحاب المصلحة من أجل التعاون الدولي والحوار والتعاون والتنسيق في جميع المجالات التي سبق ذكرها[8].

د. إتفاقية المجلس الأوروبي بشأن جرائم الإنترنت

إعتمد المجلس الأوروبي الطابع الدولي لجرائم الكمبيوتر منذ العام 1976. وفي العام 1996، أنشأت اللجنة الأوروبية لمشاكل الجريمة (CDPC) لجنة خبراء للتعامل مع مشكلة الجريمة السيبرانية. عملت اللجنة بين العامين 1997 و2000 على مشروع الاتفاقية التي اعتمدها البرلمان الأوروبي في الجزء الثاني من جلسته العامة في شهر نيسان/أبريل 2001. وتم التصديق على الاتفاقية من قبل 30 دولة بحلول العام 2010.

إن إتفاقية جرائم الانترنت هي المعاهدة الدولية الأولى التي تسعى لمعالجة الجرائم المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت عبر التنسيق بين القوانين الوطنية وقوانين الدول الأخرى.

8- ITU Global Cybersecurity Agenda, High-Level Experts Group, Global Strategic Report, http://www.itu.int/osg/csd/cybersecurity/gca/global-strategic-report/index.html. (تمت الزيارة في 23 ايلول/سبتمبر 2012)

تهدف الاتفاقية إلى:

- توحيد عناصر القانون الجزائي المحلي مع الأحكام المتعلقة بالجرائم الإلكترونية.
- توفير الاجراءات القانونية اللازمة للتحري وملاحقة الجرائم المرتكبة الكترونيًا بواسطة الكمبيوتر.
- تعيين نظام سريع وفعال للتعاون الدولي.
- الحفاظ بشكل سريع على البيانات المخزّنة على أجهزة الكمبيوتر وحفظها والإفصاح الجزئي عن حركة هذه البيانات المخزنة على الكمبيوتر.
- جمع معلومات عن حركة البيانات وعن إمكان وجود تدخّل في محتواها.
- تتضمن أيضًا الاتفاقية المبادئ العامة المتعلّقة بالتعاون الدولي في المواضيع التالية: تسليم المجرمين، المساعدة الدولية المتبادلة، إعطاء المعلومات بصورة آلية، وإنشاء الولاية القضائية على أي جريمة.
- المساعدة المتبادلة في جمع حركة المعلومات واعتراضها.
- الإجراءات المتعلقة بطلبات المساعدة المتبادلة في غياب الاتفاقات الدولية.

لبنان والجريمة السيبرانية

لم يصادق لبنان على الاتفاقية المتعلقة بجرائم المعلوماتية الالكترونية حتى اليوم. فهذا الموضوع لا يزال معلّقًا منذ العام 2005. وعلى الرغم من تزايد جرائم الإنترنت التي تؤثّر على لبنان بشكلٍ كبير فإن القوانين الحالية المطبّقة تستنتد إلى نصوصٍ تقليدية من قانون العقوبات وهي ليست مناسبة للجرائم المتعلّقة بالإنترنت.

ولكن يجدر بالاشارة أن لدى لبنان قسمًا خاصًا بجرائم الإنترنت تابعًا لقوى الأمن الداخلي يتعقّب عناوين المجرمين من خلال استخدام أدوات

متقدمة للعثورعلى أدلّة رقمية متصلة بجرائم شبكة الانترنت، ولكن هناك حاجة مستمرّة الى تطوير هذه التقنيات. بالإضافة إلى ذلك فإن لبنان هو عضو في شبكة الانتربول، ويسعى حاليًا إلى الانضمام إلى شبكة دول الـ G8.

الخلاصة: الإنترنت حق من حقوق الإنسان

أصبحت شبكة الإنترنت تشكّل قوة إجتماعية وإقتصادية وسياسية مؤثّرة في العالم الحديث. وبالمقابل، إن التحديات القانونية الناتجة عن شبكة الانترنت قد كثرت وازدادت بحيث أصبحت الجرائم السيبرانية من الجرائم الكبرى في القرن الـ 21. وإن أحدث تقرير صدر عن الأمم المتحدة حول شبكة الإنترنت في3 حزيران/يونيو 2011. إعتبر أن الحصول على خدمة الإنترنت حق من حقوق الإنسان الأساسية.

ويذكر التقرير أن شبكة الإنترنت هي واحدة من أقوى أدوات القرن التي تمكّن من زيادة الشفافية ومن سرعة الحصول على المعلومات، وتسهيل مشاركة المواطنين في بناء مجتمع ديموقراطي. واستنادًا إلى وقائع من المظاهرات الأخيرة في جميع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أدّت شبكة الإنترنت دورًا رئيسًا في تعبئة السكان للدعوة للتظاهر من أجل العدالة والمساواة والمساءلة واحترام أفضل لحقوق الإنسان. ويدعو التقرير جميع الدول إلى تجنّب اعتماد القوانين التي تحظّر الدخول إلى شبكة الإنترنت بحجج زائفة كالحاجة إلى حماية خصوصية الأفراد، والأمن القومي أو مكافحة الإرهاب.

ويدعو التقرير أيضًا الدول إلى تبني سياسات فعالة وملموسة والاستراتيجيات التي يجب أن توضع بالتعاون مع الأفراد من جميع شرائح المجتمع، لجعل الإنترنت متاحة على نطاق واسع وميسرة وبأسعار معقولة للجميع. ويضيف التقرير: «وبالنظر إلى أن الإنترنت أصبحت أداة لا غنى عنها لتحقيق عدد من مبادىء حقوق الإنسان، ومكافحة عدم المساواة،

وتسريع التنمية والتقدم الإنساني، ينبغي ضمان حصول الجميع على خدمة شبكة الإنترنت وأن يكون من أولويات جميع الدول»[9].

وفي النهاية، على الرغم من التقدم الكبير في العديد من البلدان لمحاكمة الجرائم المتعلقة بالإنترنت، إن غالبية البلدان لا تزال تعوّل على القوانين القديمة التي سبقت ولادة شبكة الانترنت. ولكن لكي تكون هذه الدول قادرة على محاربة جرائم الإنترنت يجب أن تقوم بما يلي:

- تحديث دوري للقوانين لتتلاءم مع التكنولوجيات الجديدة. على سبيل المثال، إن القوانين التي تنظم عمليات مزودي خدمات الإنترنت تحتاج إلى تحديث بشكل منتظم.
- التعاون فيما بينها لاعتماد معيار موحّد لمكافحة جرائم الفضاء الالكتروني لمنع المجرمين من استغلال البلدان التي لديها قوانين أقل صرامة لأنهم يميلون إلى ارتكاب الجرائم الإلكترونية في البلدان ذات القوانين الأقل تشددًا، حيث يجد المجرم أنه من الأسهل ارتكاب الجرائم الإلكترونية في هذه البلدان.
- توظيف محققين ذات معرفة تقنية عالية ومواكبة أحدث التقنيات في هذا المجال. وينبغي إنشاء مختبرات الطب الشرعي على الكمبيوتر لجمع الأدلة الرقمية من أجهزة الحاسوب وتوفير التدريب للمحققين.
- توظيف الخبراء وتدريبهم لمواكبة أحدث التطورات التكنولوجية وفهمها وتطويرالقوانين الوطنية وفق ذلك.
- إعتماد نظام عقوبات صارم على الجرائم التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على المجتمع.
- إشراك القطاع الخاص في مكافحة جرائم الإنترنت لأنها ضرورية لمساعدة السلطات العامة من خلال تحسين الحماية الذاتية كخط دفاع

9- UN report on the Internet, available at: http://documents.latimes.com/un-report-internet-rights/

أول لهذا القطاع، واعتماد الحلول التقنية المتقدمة والخطوات الإدارية الضرورية لحماية أمن المعلومات.

- التطوير المستمر للتعاون بين الدول، ولاسيما أنه لا يوجد إجماع بين هذه الدول بشأن تعريف جرائم المعلوماتية وتحديدها بصورة دقيقة. إن عدم تعريف هذه الجرائم بطريقة موحدة سوف يعقد الجهود المبذولة من قبل المكلفين بتطبيق القانون لمكافحة الجريمة السيبرانية.
- تزويد البلدان النامية الموارد والتقنيات اللازمة لمعالجة جرائم الإنترنت ومكافحتها.
- إعتماد القانون النموذجي المتعلق بجرائم الإنترنت وخصوصًا بالنسبة لبلدان العالم الثالث من خلال إشراك القطاعين العام والخاص في هذا الأمر والشروع إلى اعتماد استراتجيات تساعد في القضاء على الخطر المحتمل من جرائم الانترنت.

ختامًا لا يمكن معالجة موضوع الشبكة العنكبوتية إلا من خلال تعاون دولي وثيق لأن هذه الجرائم المرتكبة على هذه الشبكة تتخطّى حدود البلدان ومن جهة أخرى هنالك صعوبة بتحديد مفهوم هذه الجرائم لأن لكل دولة مفاهيم خاصة بها تنبع من قيمها وتقاليدها الخاصة. إن الاتفاقيات الدولية الحالية في هذا المجال ما زالت في مراحلها الأولى وينبغي تطويرها للحفاظ على أمن المجتمعات والأوطان وعلى الديمقراطية وحقوق الانسان.

المراجع

1. Arthur, C. (2011). Guardian.co.uk. available at: http://www.guardian.co.uk/world/2011/jan/26/egypt-blocks-social-media-websites
2. Posetti, J. (2011). Twitter. Available at: http://twitter.com/#!/julieposetti/status/74977283013738496
3. Tinker, T., Mc Laughlin, G., & Dumlao, M. (2009-2010), «**Crisis Communication and Response**», Retrieved April 4, 2011, from Disaster Resource Guide:, available at: http://www.disaster-resource.com/newsletter/2009/subpages/v314/meettheexperts.pdf
4. Council of Europe Organized Crime Report 2004 available at: http://www.coe.int/t/dghl/cooperation/economiccrime/organisedcrime/Organised%20Crime%20Situation%20Report%202004.pdf ww.wipo.int/documents/en/meetings/2003/sccr/pdf/sccr_10_2.pdf
5. ITU WTSA Resolution 50: Cybersecurity (Rev. Johannesburg, 2008) available at: http://www.itu.int/dms_pub/itut/opb/res/T-RES-T.50-2008-PDF-E.pdf

- ITU, ICT Applications and Cybersecurity Background Note to the 2009 Pacific ICT Ministerial Forum held in Tonga 17-20 February2009. available at: http://www.itu.int/ITUD/asp/CMS/Events/2009/PacMinForum/doc/Background%20Note-Theme-4-ICT%20Apps%20&%20Cybersecurity.pdf

6. United Nations Conference on Trade and Development, Information Economy Report 2005, UNCTAD/SDTE/ECB/2005/1, 2005, Chapter 6, page 233, available at: http://www.unctad.org/en/docs/sdteecb20051ch6_en.pdf
7. O'Connell, Cyber-Crime hits $ 100 Billion in 2007, ITU News related to ITU Corporate Strategy, 17.10.2007, available at: http://www.ibls.com/internet_law_news_portal_view_prn.aspx?s=latestnews&id=1882
8. Schjolberg and Hubbard, «**Harmonizing National Legal Approaches on Cybercrime**», 2005, page 5. available at: http://www.itu.int/osg/spu/cybersecurity/presentations/session12_schjolberg.pdf

9. Simon and Slay, «**Voice over IP: Forensic Computing Implications**», 2006, available at: http://scissec.scis.ecu.edu.au/wordpress/conference_proceedings/2006/forensics/Simon%20Slay%20%20Voice%20over%20IP%20Forensic%20Computing%20Implications.pdf

10. Sofaer and Goodman, «**The Transnational Dimension of Cyber Crime and Terrorism**», 2001, page 14, available at: http://media.hoover.org/documents/0817999825_1.pdf

11. The 2002 OECD Guidelines for the Security of Information Systems and Networks: Towards a Culture of Security. available at: http://www.oecd.org/document/42/0,3343,en_2649_34255_15582250_1_1_1_1,00.html, available at: http://www.jiti.com/v1n1/white.pdf

12. WSIS Geneva Plan of Action, 2003, available at: http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=en&id=1160|0

13. WSIS Tunis Agenda for the Information Society, 2005, available at: http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=en&id=2267|0

14. ITU Global Cybersecurity Agenda, High-Level Experts Group, Global Strategic Report, 2008. available at: http://www.itu.int/osg/csd/cybersecurity/gca/global_strategic_report/index.html.

15. UN report on the Internet, available at: http://documents.latimes.com/un-report-internet-rights/

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

الثورات ومخاوف الأقليات في العالم العربي

البروفسور ميشال نعمة 101

الذكاء الإصطناعي

د. زكريا فواز 103

البروفسور ميشال نعمة

الثورات ومخاوف الأقليات في العالم العربي

صّرح نخبة رجالات العالم العربي مؤخرًا: «إن مجرد تضامن المجموعات الدينية (الطوائف الدينية المختلفة) أمر يسبب لنا الخوف. لا يمكن أن نشعر بالأمان إلا عبر تضامن وأمن المجموعة التي ننتمي إليها. تاريخ سفك الدماء على خافية طائفية في المنطقة لا يشجعنا على الشعور بالأمان». طريقة التفكير هذه تحمل جوهر هذا المقال. إن كانت الحاجة إلى الشعور بالأمان هي طلب إنساني أساسي فهي، كما يشير إليها البيان، أمر يمكن تحقيقه عبر الانتماء إلى مجموعة تنعم بدورها بالأمان.

في محاولة للتعامل مع الأقليات واستكشاف هويات وانتماءاته الفرد إلى مجموعات، لا يمكن الحصول على الإجابات فقط عبر فهم سيكولوجيا مقارنة المجموعات ولا يمكن فهمها من دون الأخذ بعين الاعتبار الحالات المصاحبة العاطفية والإدراكية لسمات الفرد وتفاعلاته. إن طرح تساؤلات موضوعية صرف مثل ما إذا كانت زيادة التفاعل ما بين المجموعات يسّرع أم يؤخر عملية تحديد الهوية المنفصلة للفرد يعني تفويت التأثير الحاسم لهذا التواصل. هذا يعني أيضًا التجاهل بدلًا من التطرق بعمق إلى ما يقوله الأفراد عن الآخرين وعن أنفسهم. من دون كراهية لا يمكن أن يكون هناك هوية فردية أو انتماء إلى مجموعة.

الكراهية بين أفراد من مجموعات مختلفة قد تسبّب الخوف بقدر ما هي نتيجة للخوف. للسبب نفسه، يصبح الخوف بعدًا يمكن عبره إجراء مقارنات لها علاقة بالنزاعات. إنه بكل وضوح البعد الأقوى والأكثر انتشارًا في العالم العربي وبخاصة في الشرق العربي نظرًا إلى تاريخ تفاعل المجموعات.

من دون خوف الأفراد لكانت النزاعات بين المجموعات أقل أهمية في العالم العصري. إستكشاف الخوف الفردي يساعد في توضيح ظاهرة محيّرة في النزاعات بين المجموعات: على الرغم من التشابهات النسبية للمجموعات في بيئة مثل بيئة العالم العربي ما أسباب مواصلة الأفراد التعريف عن أنفسهم عبر الإشارة إلى الأديان التي ينتمون إليها؟

من ضمن هذه الأمور تعديل لاقتراح مترابط مستمد أساسًا من نظرية فرويد النرجسية المتعلقة بالاختلافات الصغيرة.

غالبًا ما يقال إن النزاع الأكبر ينشأ بين مجموعات لا تختلف إلا قليلًا عن بعضها البعض. عندها تصبح المقارنة مقبولة أكثر؛ الاختلافات الصغيرة تُعتبر انتقادًا ضمنيًا للذات. من المنطقي أن يقارن أفراد المجموعة الواحدة أنفسهم مع من يعتقدون، في الأوجه الوثيقة الصلة، أنه يمكن مقارنتهم بهم.

د. زكريا فواز

الذكاء الإصطناعي

مما لا شك فيه أن أحد أكثر الكتاب الذين تميّزوا في أدب الخيال العلمي حول الذكاء الاصطناعي هو اسحق ازيموف، وأعماله التي تعالج بشكل أساسي مستقبلًا مفترضًا للإنسانية، مقسّمة إلى حلقات كبيرة. الحلقة الثانية هي الأكثر إثارة للاهتمام حيال موضوع بحثنا الذي يُعرّف بكونه جمعًا للمعلومات حول الإنسان الآلي والتي كتبها ازيموف خلال السنوات الممتدّة من العام 1950 ولغاية العام 1960.

وكانت هذه المعلومات في تلك الحقبة مبتكرة: يقوم ازيموف بتوجيه حبكة روايته باتجاه علاقات الإنسان – الآلة الممكن قيامها العام «المستقبل» من غير أن يقدم لهذا الموضوع سيناريوهات «غريبة».

في إحدى كتاباته، يقدم اسحق ازيموف الإنسان الآلي على أنه يعيش كل ما يدور حولنا، مزوّد بذكاء مثل ذكائنا، يساعدنا في إتمام الأعمال اليومية، ويتصرّف هذا الذكاء الاصطناعي ضمن قوانين مختلفة تحد من أدائه.

نتحدّث هنا عن ذكاء اصطناعي حادّ وهو أمر بالطبع لم نصل إليه اليوم بعد، على الرغم من أن التطور الحالي يترك انطباعًا أنه ممكن أن يحقق في «المستقبل» القريب. وهناك اختبار معروف موجود حاليًا في هذا المجال إسمه «TURING» وهو يحاول تقييم القدرة من الوصول إلى الذكاء الاصطناعي الحاد، ثم تمّت إحالة هذا الاختبار لصالح الذكاء الاصطناعي لفحص برامج تحاكي أجوبة الإنسان: شخص موجود أمام جهاز عليه أن يحزر ما إذا كانت الوحدة التي تتواصل معه هي عبارة عن إنسان أو آلة. إلى الآن لم ينجح أي من «رجل الدردشة الآلي» في هذا الاختبار.

تحديد الذكاء الاصطناعي الحاد يتطلّب اللجوء إلى العلوم الإدراكية وهي عبارة عن مجموعة من القواعد العلمية الهادفة إلى دراسة وفهم حركة الفكر البشري الحيواني أو الاصطناعي، وبشكل عام كل نظام إدراكي، أي كل نظام معقّد لمعالجة المعلومات وباستطاعته إدراك، حفظها وإرسالها المعرفة.

إلا أن كل العلماء لا يجمعون على القول أن الوصول إلى ذكاء إصطناعي قريب من الذكاء البشري هو أمر متاح.

لن نتّخذ في بحثنا هذا موقفًا متعلقًا بالطريقتين المتبعتين لإدراك الذكاء الاصطناعي، بما أن الهدف هو التقريب بين الأدب والعلوم، لذا سيتم التطرّق إلى الذكاء الاصطناعي ببعديه الحاد والضعيف.

شرف. تضحية. وفاء

Dr. Georges Labaki

Les conventions internationales de l'Internet: vérités et défis

La révolution au niveau des télécommunications est le principal résultat de la mondialisation, surtout du côté des communications instantanées et leur grande rapidité sans précédent dans l'histoire de l'humanité. Le développement technologique au niveau des systèmes de communication a influencé directement les nations, aux niveaux politique, culturel et social. Il est très important de traiter l'affaire des lois qui contrôlent le réseau de l'Internet et son influence sur les sociétés car l'invasion du réseau de l'Internet des frontières des états rend impossible le fait de son organisation et de son contrôle, surtout sans coopération internationale étroite. Le réseau a de grands avantages au niveau de la diffusion de la connaissance et les principes de la liberté jusqu'au point de dire que «si on veut libérer une société, accorder-lui un accès sur Internet». Or l'Internet a des précautions, notamment son emploi lors des actes terroristes et la violation de l'intimité des individus et détruire les valeurs des sociétés humaines. C'est alors qu'un certain nombre de conventions internationales ont essayé de former un cadre large pour traiter tous ces défis.

Colonel Elias Abou Jaoudeh

Les répercussions des défis de l'environnement sur la sécurité mondiale

A l'ombre des changements environnementaux mondiaux résultant des activités humaines ou des catastrophes naturelles, et qui ont occupé la place primordiale des soucis de la communauté internationale, et qui figurent parmi d'autres causes internationales importantes, comme la démocratie, les droits de l'homme, la lutte contre le terrorisme, il existe différentes propositions pour les experts de l'environnement concernant le lien entre le changement climatique et les conflits.

Pour étudier les résultats du rôle principal des défis environnementaux dans l'absence de l'équilibre humanitaire et leurs répercussions sur la stabilité mondiale et qui constituent une source pour la compétition forte et dangereuse entre les pays afin d'obtenir les besoins fondamentaux de l'être humain, et analyser leurs facteurs pour savoir leurs données concernant ces résultats et pour éviter toute ambiguïté, et afin d'étudier tous les aspects du sujet, l'étude repose sur trois chapitres: le premier chapitre évoque l'émigration environnementale et les conflits tout en étudiant le lien entre l'émigration et les troubles dans les régions accueillantes et les moyens visant à traiter les dangers de l'émigration. Le deuxième chapitre évoque les ressources naturelles et la sécurité mondiale citant que dans le conflit mondial, la concentration vise les ressources de l'énergie (le pétrole) au Moyen Orient, et le changement climatique et les conflits sur les ressources hydrauliques. Quant au troisième chapitre, il évoque les phénomènes environnementaux et la stabilité mondiale où seront traités l'augmentation populaire, la baisse du niveau de vie et le développement humanitaire durable des pays, les dégâts visant le système écologique et la détérioration environnementale.

La question de l'Etat Palestinien dans la loi internationale

Depuis 1922, la Palestine a connu au moins, quatre tentatives juridiques pour réaliser l'Etat Palestinien. Or les développements politiques régionaux et internationaux ont empêché l'accomplissement de ces tentatives. La question, dans son contexte juridique imposé, constitue une réalisation du principe de l'autodétermination qui est devenu aujourd'hui une des règles déterminantes dans la loi internationale. Mais le système politique mondial essaie d'asservir le système mondial légal, et s'il ne réussit pas à le faire, il œuvre à faire absenter ce système qui est basé à l'origine sur les dispositions de la légitimité internationale.

C'est ici qu'apparaît l'objectif académique de cette recherche, la concentration sur la plupart des bases juridiques internationales qui ont contribué auparavant à la présentation de l'Etat palestinien pour maintes fois, pour arriver à la situation juridique actuelle de la question de l'Etat palestinien aux Nations Unies.

En se basant sur cette idée, il est possible de répartir cette recherche en quatre clauses représentant les phases qui ont témoigné jusqu'à maintenant, de vraies tentatives pour la réalisation de l'Etat, et qui sont:

La première clause à aspect historique – juridique, et qui concerne le mandat et la première expérience de l'apparition de l'Etat palestinien.

La deuxième clause évoque une analyse brève des circonstances du mandat et de l'importance juridique de la résolution 1947/181 qui a dressé les traits généraux de l'Etat palestinien – la deuxième tentative.

La troisième clause concernant le développement de l'affaire de l'Etat palestinien jusqu'aujourd'hui, passant en 1988 par la déclaration de l'Etat comme la troisième tentative.

La quatrième clause concernant la phase actuelle et les efforts consentis pour reconnaître l'Etat palestinien (la quatrième tentative).

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Dr. Chafic el-Massri*

La question de l'Etat Palestinien dans la loi internationale ***75***

• *Colonel Elias Abou Jaoudeh*

Les répercussions des défis de l'environnement sur la sécurité mondiale ***77***

• *Dr. Georges Labaki*

Les conventions internationales de l'Internet: vérités et défis ***79***

Dr. Georges Labaki

Internet related International treaties Facts and Challenges

The communication revolution constitutes one of the major results of globalization especially with regard to the communication's great and unprecedented speed and instantaneous aspect.

The ongoing technological development of communication systems has directly affected nations on the political, cultural and social levels.

It is crucial to tackle the issue of laws governing the internet and their impact over societies since the internet's infiltration into State borders makes it impossible to organize or control this web especially with the absence of close international cooperation. The Web has many advantages in terms of spreading knowledge and the principles of freedom to the extent that it is widely said that «If you wish to free any society give it internet access». However, the Internet also has inconveniences mainly its use for terrorist acts and for violating individual privacy and ruining the values of human societies. Therefore, a number of international treaties attempted to set up a broad legal framework to handle these challenges.

Repercussions of Environmental challenges over World Security

In light of the world environmental changes resulting from human actions or natural disasters which headed the list of priorities of the International Community and became among other important world issues such as democracy, human rights and fighting terrorism, environmental experts presented many different propositions regarding the connection between climate change and conflicts.

In order to study the initial role of environmental challenges in the absence of human balance and their repercussions on world stability which constitute a source of strong and dangerous competition among States with the aim of attaining fundamental humanitarian needs and analyzing their factors to carefully study the data of these results to clear away any ambiguities in addition to tackling all the aspects of the issue, the study rests on three chapters: the 1st chapter tackles environmental migration and conflicts and studies the link between migration and turmoil in the welcoming regions and the means to deal with the dangers of migration. The 2nd Chapter tackles natural resources and world security in view of the fact that International conflicts revolve around power sources (oil) in the Middle East and around climate change and conflicts over water resources. The 3rd chapter studies the environmental factors and world stability and discusses population growth and the decline in the standard of living, comprehensive humanitarian development of States and the damage of the ecologic system and environmental deterioration.

The Issue of the Palestinian State in International law

Palestine has witnessed at least 4 legal attempts to attain statehood since 1922. However, political, regional and international developments have impeded the success of any of those attempts. The legal framework of this issue constitutes a challenge to the principle of self-determination which has become nowadays one of the superior rules in international law. Nevertheless, the political world system is trying to make use of the international legal system to its advantage. In case of any failure the political system will endeavor to conceal the legal system which is originally based on the rule of the International law.

Based on these points we deduce that the academic objective of this research is to concentrate on most of the international legal grounds which previously contributed to bring into view the Palestinian State for many repeated times and paved the way afterwards toward reaching the current status of the Palestinian state before the United Nations.

In light of this, we can divide the search into four clauses representing the stages which witnessed, until this day the attempts to attain statehood:

The first clause is dominated by the historic – legal aspect and it is related to the mandate and to the first attempt of the Palestinian State's precursors.

The second clause includes a brief analysis of the mandate's conditions and the legal importance of the decision 181/1947 which drew the general guidelines of the Palestinian State – the second attempt.

The third clause tackles the development of the Palestinian State's issue until this day passing by the third attempt to attain statehood in 1988.

The fourth clause tackles the current situation and the ongoing efforts which are exerted to attain recognition (fourth attempt).

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Dr. Shafik el-Masri*

The Issue of the Palestinian State in International law ***67***

• *Colonel Elias Abou Jaoude*

Repercussions of Environmental challenges over World Security ***69***

• *Dr. Georges Labaki*

Internet related International treaties Facts and Challenges ***71***

- http://playtime.blog.lemonde.fr/2009/06/26/735-mds-de-dollars-le-marche-du-jeu-video-en- 2013/
- http://media.cnam.fr/l-intelligence-artificielle-et-les-jeux-video-289400.kjsp
- http://www.menly.fr/ego/kit-de-survie/40486-drogue-smartphone-adiction-symptomes/
- http://www.commentcamarche.net/news/5855281-les-ventes-de-smartphones-devraient-depasser-les-800-millions-en-2015
- http://www.nielsen.com/fr/fr/measurement.html

Bibliographie et Sitographie

- Philippe BRETON, «**Histoire de l'informatique**», Edition la découverte, Paris, 1997.
- Sylvie NASAR, «**Un cerveau d'exception**», Calmann-Lévy, Paris, 2001.
- Science et vie**:** n° 247, Hors-série, juin 2009, «**Le siècle des robots, Comment la réalité rejoint la fiction?**», Pages 22 à 51
- Marianne: Du 14 au 20 janvier 2012, pages 88 à 92.
- New York Times: http://www.armees.com/Les-robots-tueurs-de-l-armee.html
- L'express:http://www.lexpress.fr/actualite/monde/asie/apple-sous-le-feu-des-critiques-a-cause-d-un-de-ses-fournisseurs_1083279.html
- Eureka Express: http://www.zdnet.fr/actualites/vague-de-suicides-apple-felicite-le-chinois-foxconn-pour-sa-reactivite-39758303.htm
- Christophe Auffray, http://www.zdnet.fr/actualites/usine-chinoise-de-foxconn-pas-si-chouette-selon-un-reportage-39752172.htm
- AFP: http://www.lexpress.fr/actualites/1/economie/conditions-de-travail-apple-ouvre-les-usines-foxconn-en-chine-a-une-ong_1082069.html
- ZDnet France: http://www.zdnet.fr/actualites/foxconn-apple-demande-une-enquete-sur-les-conditions-de-travail-a-une-ong-39768543.htm
- L'Atelier Paris: http://www.atelier.net/trends/articles/laddiction-smartphone-deborde-vie-de-bureau
- le Monde: http://alterlude.over-blog.com/article-6950927.html
- Le Figaro: http://www.lefigaro.fr/societes/2011/08/01/04015-20110801ARTFIG00517-foxconn-emploiera-des-robots-plutot-que-des-hommes.php
- Encyclopédie Wikipédia: http://fr.wikipedia.org/wiki/Singularit%C3%A9_technologique
- Encyclopédie Wikipédia**:** http://fr.wikipedia.org/wiki/Deep_Blue
- http://www.rtflash.fr/robots-sont-ils-dangereux-pour-vie-privee/article
- http://www.pwc.com/gx/en/global-entertainment-media-outlook/index.html

III. CONCLUSION

Nous avons donc constaté que l'intelligence artificielle aura une place importante dans un futur proche et que les liens entre l'homme et les machines se tisseront de plus en plus facilement, mais jusqu'à quelles limites? Il est juste d'apprécier les avantages que nous apporte cette technologie, mais de telles avancées ne devraient-elles pas être contrôlées? Il existe toujours des abus, en particulier dans les domaines militaires. Nous sommes invités à prendre conscience de cette réalité. On nous le montre trop souvent dans les films de science-fiction où les robots prennent une place trop importante dans le monde humain, et deviennent incontrôlables. Ce n'est naturellement que le fruit de l'imagination des réalisateurs, mais la réalité n'a-t-elle pas dépassé la fiction? Nous pensons que si ce n'est pas encore le cas, cela va bientôt changer. À nos yeux, l'Intelligence Artificielle a des effets plus positifs que négatifs, mais ce n'est là qu'une réalité provisoire. Plus de 70% de la population mondiale se sert de cette technologie au quotidien sans savoir de quoi il s'agit et sans se rendre compte que son contrôle n'est pas entre ses mains.

ayant surpassé une intelligence humaine. Le champion mondial d'échecs entre 1985 et 2000, considéré comme l'un des meilleurs joueurs au monde, Garry Kasparov s'est incliné face à Deep Blue en 1997.

(39)

b) Le premier cyborg(40)

Scientifique et professeur de cybernétique à l'Université de Reading au Royaume-Uni, Kevin Warwick est le premier cyborg de l'Histoire en se faisant greffer des puces reliées à son système nerveux lui permettant de contrôler rien que par la pensée l'accès à son laboratoire (1982) ou bien d'actionner des appareils à distance (en 2001).

(41)

39- http://krazydad.com/img/kasparov_deepblue.jpg

40- Le Cyborg est un être humain qui a reçu des greffes de parties mécaniques.

41- http://1.bp.blogspot.com/_ojWtyH7yPvw/SgUEpaoE0DI/AAAAAAAAEWM/nxuZ-2QMoZM/s400/kevin-warwick.jpg

la portée de n'importe quel informaticien. Ainsi, nos messages, notre numéro de carte bancaire et nos contacts ne sont plus aussi bien gardés que nous le pensons.

Les chercheurs de l'Université de Washington ont évalué le niveau de sécurité de trois robots disponibles en grande surface. Deux d'entre eux sont équipés de caméras et de microphones et peuvent être actionnés à distance via Internet, et le dernier est un jouet que nous pouvons commander grâce à une télécommande infrarouge.

Les résultats sont effrayants: tout d'abord le robot est facilement repérable grâce aux messages qu'il envoie via le Wifi et ses informations visuelles et auditives sont facilement interceptibles. Enfin, il existe, de nos jours, peu de robots capables de repérer une personne tierce se connectant au système.

En moins de cinq ans, nous sommes donc devenus complètement dépendants d'une forme d'intelligence artificielle qui a priori a tout pour être le « meilleur ami » de l'homme mais qui, réellement, est très dangereuse.

E. Un pas vers la «Singularité»(38)

La Singularité technologique est un concept selon lequel à partir d'un point hypothétique dans le futur, l'homme connaîtra une croissance technologique bien supérieure à celle d'aujourd'hui. Aujourd'hui, seuls deux exemples nous permettent d'entrevoir la Singularité :

a) Deep Blue

Deep Blue est un ordinateur développé par IBM dans les années 1990. C'est la première forme d'intelligence artificielle

38- La Singularité est un concept, selon lequel, à partir d'un point hypothétique de son évolution technologique, la civilisation humaine connaîtra une croissance technologique d'un ordre supérieur.

(36)

D'après de nombreux spécialistes, il est possible, à terme, que l'ADN[37] cellulaire soit lésé, ceci étant susceptible de provoquer des tumeurs cancéreuses.

Enfin, le «Smartphone» s'impose de plus en plus comme un outil social à part entière, tel l'automobile dans les années 1970.

b) La sécurité des logiciels

L'utilisation abusive des «Smartphones» peut porter atteinte à notre espace privé car ceux-ci contiennent une quantité d'information importante pour notre vie privée. Les pirater est à

36- http://www.menly.fr/buzz/news/33676-infographie-smartphone-dependance-iphone-4s/

37- L'acide désoxyribonucléique (ADN) est une molécule, présente dans toutes les cellules vivantes, qui renferme l'ensemble des informations nécessaires au développement et au fonctionnement d'un organisme. C'est aussi le support de l'hérédité car il est transmis lors de la reproduction, de manière intégrale ou non. Il porte donc l'information génétique et constitue le génome des êtres vivants.

nous pouvons voir que les téléphones-intelligents sont devenus indispensables pour leurs utilisateurs qui les utilisent partout.

Cette dépendance peut être la cause de nombreux troubles du comportement touchant les utilisateurs. D'après une étude de l'Université de Worcester, les «accros» aux «Smartphones» se sentent rejetés (37% des adultes et 60% des adolescents) et sont anxieux lorsque leur téléphone ne sonne pas, jusqu'à même penser et sentir des vibrations alors qu'ils n'ont reçu ni messages ni appels. Ces «accros» concernent environs 47% des adultes et près des deux tiers des adolescents d'après une étude de l'institut d'information technologique d'Helsinki.

L'Intelligence Artificielle peut aussi avoir des effets néfastes sur la santé. Maux de tête, troubles auditifs, picotements de la peau, clignements oculaires, pertes de mémoire, troubles de la concentration, bourdonnements d'oreilles. Ces symptômes peuvent tous être liés à l'usage de téléphones portables, dont l'Intelligence Artificielle a rendu la création possible.

Parmi les risques liés à l'utilisation de la technologie des ondes radio, deux sembleraient avoir une incidence directe sur notre cerveau. Les effets thermiques sont les plus palpables. En effet, l'utilisation continue d'un mobile pendant 20 minutes fait augmenter la température des tissus en contact de 1° Celsius. C'est alors le cortex[35], la partie la plus sensible du cerveau se trouvant à proximité de l'oreille, qui absorbe cette fluctuation thermique. Le second danger est le suivant: l'émission par l'antenne d'ondes ultracourtes de très hautes fréquences émises au niveau de l'antenne qui sont absorbées pour moitié par la tête de l'utilisateur.

35- Le cortex cérébral est le siège des fonctions neurologiques élaborées. Il s'agit de l'intelligence, du mouvement volontaire, de la conscience, de la sensibilité.

(33)

Un suicide de plus à l'usine de Shenzhen20

Nous pouvons donc voir à présent que la classe ouvrière ayant lutté durant des siècles pour ses droits, elle se voit traitée et exploitée tels des machines par des grandes firmes multinationales, au nom du progrès et de la compétitivité (camouflant l'obsession du profit).

D. Des robots pas si amis

Depuis 2007, les «Smartphones»(34) ont débarqué dans notre vie quotidienne. Ces petits ordinateurs nous permettent de rester en contact permanent avec nos proches (naviguer sur internnet, gérer notre compte en banque, suivre l'actualité, lire ou bien jouer) tout en nous isolant à la fois. Ils ont également bouleversé le mode de vie de près de cinq cent millions d'utilisateurs dans le monde entier et ce chiffre risque d'augmenter pour atteindre les huit cent millions d'ici 2015. L'utilisation de ces mini-ordinateurs n'est pas sans conséquences sur les utilisateurs :

a) La dépendance

D'après une étude menée par le cabinet Nielsen en France,

33- http://4.bp.blogspot.com/-CA4hENS91hE/Tj6nwPbzCsI/AAAAAAAAAQQ/AMe9l7x7xf8/s1600/Foxconn+suicide.jpg

34- Smartphones, ordiphone ou téléphone intelligent, est un téléphone mobile disposant aussi des fonctions d'un assistant numérique personnel. La saisie des données se fait par le biais d'un écran tactile ou d'un clavier.

du PDG de Foxconn en guise de punition.»A la cantine, il est interdit, sous peine de réprimande de laisser quoi que ce soit dans son assiette», déclare un autre salarié. Dans le manuel des contremaitres, il est même inscrit «Il ne faut pas craindre d'être un dictateur quand c'est pour le bien de tous».

Le cas de Foxconn

(32)

Avec l'aide des autorités locales, la firme sous-traitante a employé des adolescents entre 16 et 18 ans sous prétexte de leur fournir une formation professionnelle. Ainsi des infirmiers se retrouvent chargés des assemblages! Ces méthodes de travail ont conduit à plus d'une trentaine de tentatives de suicide dont dix-sept se sont soldées par des décès. Comble de l'ironie, la firme a fait signer à ses employés un contrat enlevant toutes responsabilités à l'entreprise en cas de suicide. Notons par ailleurs que l'entreprise Foxconn va remplacer directement d'ici trois ans plus de 500.000 ouvriers par des robots !

32- http://www.bfmbusiness.com/sites/default/files/imagecache/640x380/articles/foxconn.JPG

Ayant le dos tourné au robot, il ne voit pas venir le bras métallique de celui-ci qui l'écrase froidement. Deux ans plus tard, au Japon, Kenji Urada, ingénieur de maintenance à l'usine Kawasaki, doit réparer un robot tombé en panne. Quand soudainement un bras hydraulique s'anime et le pousse inévitablement vers une broyeuse mécanique.

b) Une déshumanisation

Nous pouvons aussi nous pencher sur les conditions de fabrication de toute cette intelligence artificielle. En effet, avec l'apparition des robots dans les chaines de travail et cette obsession de compétitivité «chiffre», nous assistions à une vraie déshumanisation dans le monde des usines.

Prenons l'exemple-type d'une industrie «High Tech»: Foxconn est une entreprise taïwanaise, basée principalement en Chine, sous-traitante de la firme multinationale Apple, chargée d'assembler les Ipads, Iphones et autres produits. Afin d'assurer la demande mondiale toujours croissante, l'entreprise a établi un rythme de production incroyable. Un employé doit travailler près de 80 heures par semaine pour à peine 110 euros de rémunération par mois. Un ingénieur est même mort de surmenage après avoir travaillé vingt-quatre heures d'affilées.

De plus les conditions de vie sont drastiques: les employés sont regroupés par dix dans une seule chambre: quatre femmes et six hommes. Une discipline militaire est imposée, en cas d'erreur de la part des employés, les contremaitres ont le droit de les «insulter et de les maltraiter» d'après un des ouvriers, Yao. De plus, l'ouvrier en question devra rédiger des «lettres de confessions» où il reconnaîtra son erreur. En cas de produits défectueux, tout le département est responsable et devra recopier des citations

programme de robotique du laboratoire de recherche de l'armée de terre, à Aberdeen, dans le Maryland. Grâce à ces progrès, l'armée pourra peut-être bientôt remplacer les pilotes de certains de ses véhicules militaires par des robots. «Tout le monde ou presque réclame l'automatisation de cette fonction», soutient Shoemaker. Dans une dizaine d'années, poursuit-il, des convois de robots en mission de reconnaissance pourront se frayer un chemin dans des sous-bois denses ou des zones très urbanisées.

Pourtant, en mars 2004, les résultats d'un essai de robots sur route en ont refroidi plus d'un: quinze prototypes se sont élancés pour une course de près de 230 kilomètres à travers le désert Mohave. Organisée par le Pentagone, la compétition offrait un million de dollars au gagnant. Le but était de voir si les véhicules étaient capables de se déplacer en terrain accidenté. Quatre heures plus tard, tous, sans exception, étaient tombés en panne ou s'étaient fracassés dans le décor (le meilleur avait parcouru 12 kilomètres). On est donc en droit de se demander si les délais fixés par les militaires pour leur Future «Combat System», actuellement au premier stade de développement, sont vraiment réalistes.

C. Machine et Homme au même niveau dans le monde du travail

a) Des robots tueurs

Depuis l'apparition des premiers robots industriels dans les usines, un grand nombre «d'accidents» a été répertorié. Les robots ne sont pas parfaits, encore moins ceux de la première génération. Le 25 janvier 1979 a eu lieu le premier accident. Ouvrier à l'usine Ford de Flat Rock (Michigan), Robert Willliams s'impatiente devant la lenteur du robot, chargé de collecter des pièces. Il se précipite alors pour attraper une pièce et accélérer la manœuvre.

une telle décision au soin d'un robot avant d'être certains qu'il soit en mesure de la prendre». Mais confier des prises de décision potentiellement meurtrières à des machines nécessite une grande foi dans la technologie, alors que la technologie, pour beaucoup, est surtout source de méfiance.

Les responsables du Pentagone et les contractants militaires affirment que l'idéal absolu d'une guerre sans hommes est un combat sans pertes. En attendant, ils ont pour but de confier autant de missions sales, difficiles, ennuyeuses ou dangereuses que possible aux robots, afin de préserver les esprits et les corps des Américains envoyés au combat. «Aucun décideur ne tient à exposer des vies américaines», commente Rodney Brooks, directeur du laboratoire d'informatique et d'intelligence artificielle du Massachusetts Institute of Technology (MIT), également cofondateur d'iRobot Corp. «C'est comme de se demander s'il faut équiper les soldats de gilets pare-balles. C'est une question de morale. Le coût financier vient plus tard». En fait, l'argent pourrait bien compter davantage que la morale. Aujourd'hui, le Pentagone doit à ses soldats 653 milliards de dollars (c'est le montant prévisionnel de leurs retraites), qu'il n'est pas en mesure de payer. Contrairement aux vieux soldats, les robots, eux, disparaissent. De la signature du contrat d'engagement jusqu'à sa mort, un soldat coûte actuellement environ 4 millions de dollars, et ces frais ne cessent d'augmenter, selon une étude du Pentagone. Les robots de combat devraient coûter dix fois moins.

2. Des essais encore peu concluants

Pour chacune de ces cinq familles de machines citées, la perception est la caractéristique clé. «Dans le domaine de la perception robotisée, nous avons accompli des progrès fantastiques», se réjouit Charles Shoemaker, directeur du

Cela fait trente ans que le Pentagone rêve de robots de combat. Mais, parmi les intervenants du secteur, on prévoit qu'il faudra peut-être encore au moins trente ans avant que ce rêve ne se réalise véritablement. Même des défenseurs du projet comme Robert Finkelstein, président de Robotic Technology, de Potomac, dans le Maryland, cherchent à faire comprendre au Pentagone qu'il faudra peut-être attendre jusqu'en 2035 avant de pouvoir développer un robot qui ressemblera à un soldat, pensera et se battra comme lui. «L'objectif du Pentagone est clair, dit-il, mais on ne voit pas encore tout à fait comment y parvenir».

Les robots de combat ressembleraient à des humains ou à des objets ainsi que des animaux, et se déplaceraient comme eux. Le Pentagone veut qu'ils puissent transporter des munitions, qu'ils rassemblent des informations précieuses, qu'ils fouillent des bâtiments ou les détruisent. Ils fouinent dans les grottes en Afghanistan et servent de sentinelles armées dans les dépôts d'armes américains. Une version armée des robots démineurs est déployée à Bagdad. Capable de tirer 1 000 coups par minute, le robot, contrôlé par un soldat équipé d'un ordinateur portable, est la première machine pensante de ce type à se trouver en première ligne, prête à tuer des ennemis.

Mais, alors que les premiers robots de combat sont envoyés en Irak, le rôle de la machine en tant qu'engin de mort reste à l'écart du débat public. «Les juristes m'assurent que rien n'interdit que des robots prennent des décisions dont dépend la vie ou la mort», constate Johnson, qui dirige les programmes de robotique au centre de recherches interarmes de Suffolk, en Virginie. «On m'a demandé ce qui se passerait si un robot détruisait un bus scolaire plutôt qu'un char garé à côté. Nous ne laisserons jamais

Comme nous l'avons vu dans la première partie, nous baignons dans l'Intelligence Artificielle ou du moins, pour le moment, dans l'Intelligence Artificielle faible. Seulement 11% de la population qui a fait l'objet d'un sondage, a pris conscience de l'existence de l'IA dans notre vie. Comment prendre alors du recul et se questionner alors que seule une minorité est au courant de son impact dans notre monde actuel ?

B. Les robots-tueurs

Les robots militaires n'ont jamais faim, ne touchent ni salaire ni retraite et peuvent tirer mille coups à la minute. Mais que se passera-t-il si l'un d'eux détruit un bus scolaire plutôt que le tank qu'il aurait dû viser ?

L'armée américaine s'efforce de développer une nouvelle génération de soldats bien différents de ceux dont elle dispose aujourd'hui. «Ils n'ont jamais faim», dit Gordon Johnson, du commandement interarme du Pentagone. «Ils ne connaissent pas la peur, ils n'oublient pas les ordres, ils s'en foutent si le type d'à côté vient de se faire descendre. Est-ce qu'ils feront un meilleur boulot que les humains ? Oui». Les robots de combat sont en marche.

(31)

Ils détectent les bombes sur les routes d'Irak

31- http://wikileaks.org/wiki/US_Military_Equipment_in_Iraq_(2007)/Robots

sur sa poitrine pour détecter des obstacles. Ce même mécanisme permet à la tondeuse Automower de tondre le gazon.

L'intelligence artificielle suscite un débat vigoureux, régulièrement relancé dans les communautés scientifiques et philosophiques. Certains la défendent et l'encouragent alors que d'autres la critiquent et la perçoivent comme un danger potentiel.

II. Remise en cause de l'Intelligence Artificielle

A. Opinion commune

L'intelligence Artificielle est-elle pour vous une technique réalisable ou une utopie ?

Réponse	Nombre de Votes
L'IA existe déjà	**14**
L'IA est tout à fait réalisable	**25**
L'IA peut exister un jour, mais ce n'est pas pour tout de suite	**62**
L'IA est quelquechose de trop difficile à créer	**8**
L'IA ne peut pas exister, c'est un sujet totalement utopique	**13**
Total de réponses	**122**

jeu nécessite un grand nombre de scripts informatiques(28) pour assurer sa cohésion.

(29)

3) Robots Domestiques

L'Intelligence Artificielle a une grande place au foyer. En effet, de plus en plus de robots sont créés pour accomplir des tâches ménagères ou interagir avec des humains. Il convient de prendre comme exemple NAO, un robot humanoïde(30) autonome programmable mesurant environ 58 cm. Développé par la société française «Aldebaran Robotics», qui l'a présenté pour la première fois en fin 2006, NAO a la capacité de bouger, parler et écouter ou communiquer des messages. Sa caméra embarquée lui permet de détecter son interlocuteur dès qu'il parle et ainsi tourner la tête vers lui. Il est également doté d'un programme informatique très complexe qui est en fait l'équivalent de notre oreille interne. Il analyse en temps réel la position de NAO pour le maintenir en équilibre. De plus, il est équipé de sources d'ultrasons placées

28- Les Scripts informatiques sont un langage de programmation permettant de manipuler les fonctionnalités d'un système informatique

29- http://image.jeuxvideo.com/images/p3/t/h/the-elder-scrolls-v-skyrim-playstation-3-ps3-1303134797-031.jpg

30- Humanoïde: un robot ayant l'apparence d'un homme

processeur principal peut désormais être utilisé pour développer des systèmes d'Intelligence Artificielle plus perfectionnés.

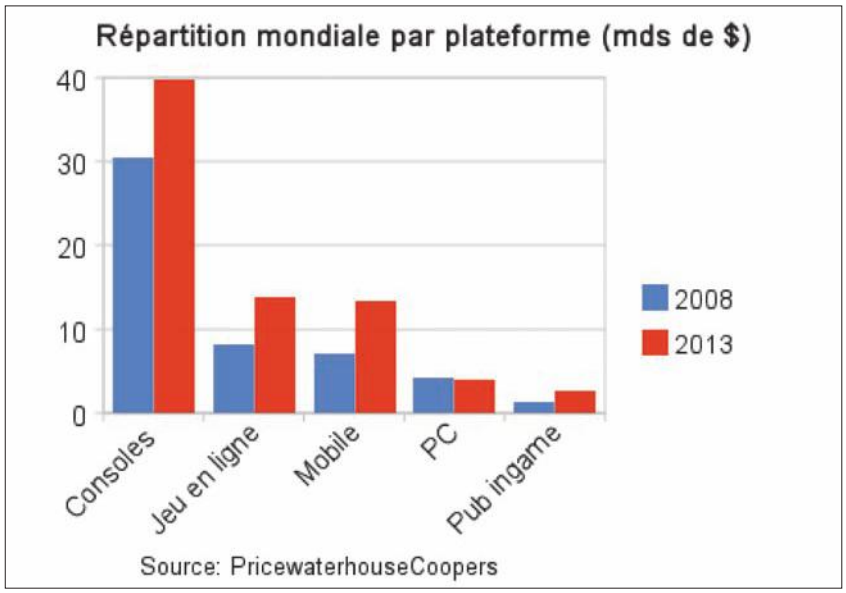

Le marché vidéo-ludique est omniprésent dans notre société. Il mobilise une grande part du marché mondial et ne cesse de croître. En effet, d'après une étude réalisée par le cabinet,PriceWaterhouseCoopers, le marché total du jeu-vidéo devrait connaitre une croissance de 7,4%, passant de 51,4 milliards de dollars en 2008 à 73,5 milliards en 2013. Le cabinet estime aussi que l'industrie de la musique sera dépassée par celle du jeu vidéo entre 2010 et 2012.

Le jeu illustrant le mieux l'importance de l'Intelligence Artificielle dans l'industrie du jeu vidéo est The Elder Schrolls V: Skyrim, sorti le 11 novembre 2011 et dans lequel les actions du joueur déterminent la réaction des Personnages Non Joueurs (PNJ) lorsqu'un dialogue est initié. De plus, le monde dans lequel peut se promener le joueur est tellement immense que le

ainsi que de résoudre des formules longues et difficiles. Les recherches scientifiques bénéficient ainsi de cette prouesse technique et on peut assister à plusieurs applications qui ne cessent d'augmenter.

1) Automatisation des tâches[26]

Les centrales nucléaires sont un exemple. En effet, étant apparues durant la période d'avènement de l'Intelligence Artificielle, elles ont pu profiter de cette nouvelle technologie pour automatiser certaines tâches, évitant ainsi de mettre les employés dans des situations à risque. En effet, les robots se distinguent de l'homme surtout par leur capacité à effectuer des tâches impossibles ou épuisantes avec plus d'efficacité et moins de temps.

Un autre exemple vient des standards téléphoniques. Si la robotisation de ceux-ci ne s'était pas effectuée, l'entretien de l'activité téléphonique aurait exigé l'emploi d'au moins plusieurs milliers de standardistes mais cela a pu être évité en automatisant la tâche par des robots.

2) Jeux vidéos

L'intelligence artificielle a longtemps été utilisée dans la conception de joueurs artificiels pour le jeu d'échecs. C'est cependant dans les jeux vidéos que l'intelligence artificielle s'est le plus popularisée, et c'est aussi un des domaines où elle se développe rapidement. Celle-ci bénéficie en effet des progrès de l'informatique, avec par exemple les cartes graphiques dédiées qui déchargent le processeur principal[27] des tâches graphiques. Le

26- L'automatisation des tâches est une activité mentale qui transforme un processus contrôlé en un processus automatique. Par processus automatique, nous entendons un processus qui «n'exige pas d'attention pour être exécuté, il n'est accompagné d'aucun effort cognitif et n'est pas limité par une capacité centrale de traitement.

27- Le processeur principal est un circuit électronique qui effectue les opérations arithmétiques et logiques.

(25)

Le Roptalmu utilisé pour le perçage pour l'installation des grandes pièces composites le long de la queue de l'Airbus A380 et A34 0.

L'impact de l'intelligence artificielle matérialisé par la robotique a donc eu des conséquences indéniables sur l'industrie. Sans elle, les modes de production seraient beaucoup plus lents, de moins bonne qualité et beaucoup plus chères, donc, moins compétitives, ce qui limiterait leur accès à de grands nombres de consommateurs.

E. Le domaine social et divers

Grâce à une technologie avancée et une programmation rigoureuse, les erreurs de calculs commises par des êtres humains ont pu progressivement être considérablement diminuées, pour finir par être éradiquées. En effet, les ordinateurs ont la possibilité phénoménale de réaliser des calculs de manière rapide et efficace

25- http://www.google.fr/imgres?imgurl=http://www.theengineer.co.uk/pictures/web/images/32635.jpg&imgrefurl=http://www.theengineer.co.uk/news/hole-lot-quicker/308567.article&usg=_4KxF0X3Py2NLEOD-KbWIruoEEmo=&h=295&w=250&sz=58&hl=fr&start=1&zoom=1&tbnid=4IraMoAqmAAjkM:&tbnh=115&tbnw=97&ei=fHAcT_ZDsSWOqSE7Z4L&prev=/search%3Fq%3Droptalmu%26hl%3Dfr%26gbv%3D2%26tbm%3Disch&itbs=1

afin d'augmenter la productivité des usines et même des plantations agricoles et animalières notamment grâce à des innovations dont le robot à «architecture parallèle». Il possède plusieurs bras lui permettant d'atteindre des vitesses beaucoup plus élevées tel le Quattro développé par le Lirmm et Fratronik et industrialisé par la société Adept. Ainsi ces robots utilisés dans le «picking»[23] sont inégales. En effet, le coût est moindre, la qualité bien supérieure et enfin la pénibilité des hommes est réduite.

(24)

2. Les robots collaboratifs

Afin de rester compétitif face aux pays émergents, les robots seuls ne suffisent pas. En effet, un robot ne peut travailler aux côtés d'un être humain pour des raisons de sécurité (à juste titre), ce qui ralentit considérablement l'intérêt productif du robot. C'est ainsi que les chercheurs ont mis au point des robots dits «collaboratifs» équipés de scanner laser et de caméras à trois Dimensions balayant la zone de travail afin que dès qu'un être humain est repéré, le robot puisse passer en vitesse lente. Si l'homme continue de s'approcher, celui-ci s'arrête complètement de fonctionner jusqu'à que la zone soit à nouveau libre.

23- Picking: opération consistant à prélever les quantités par référence pour une commande donnée

24- http://www.google.fr/imgres?imgurl=http://www.pressebox.de/attachment/114756/nvy3soy1.jpg&imgrefurl=http://www.pressebox.de/pressemeldungen/adept-technology-gmbh/boxid/172954&usg=__didls9F1j5gITMZdI3OKEd59g0o=&h=720&w=1280&sz=114&hl=fr&start=8&zoom=1&tbnid=59zFAoQrHi652M:&tbnh=84&tbnw=150&ei=Be4bT8ikMsjAhAe0vrDRDA&prev=/search%3Fq%3DLE%2Bquattro%2Badept%26hl%3Dfr%26gbv%3D2%26tbm%3Disch&itbs=1

(20)

La majorité des robots est utilisée dans l'industrie automobile qui dépasse de loin les autres secteurs. Cependant, nous pouvons voir l'émergence de la robotique dans certains domaines indispensables aux hommes en général

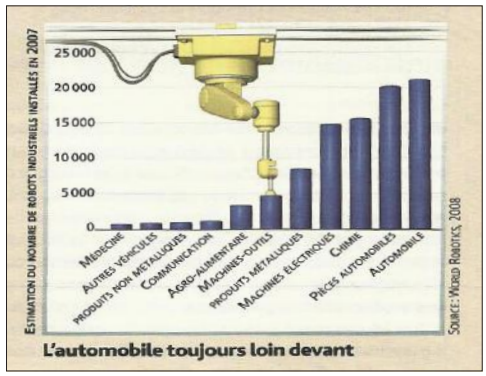

(21)

1. L'agro-alimentaire

Aujourd'hui, nous sommes plus de sept milliards d'hommes sur Terre autrement dit plus de sept milliards d'individus à nourrir. Certes les progrès techniques (pesticides, OGM[22] et autres), ont réussi pour le moment à nous assurer une alimentation mais à quel prix? Au dépend de qui et de quoi?

La robotique a de même fait son entrée dans l'agro-alimentaire

20- Science et vie: no 247 page 25

21- Ibid

22- Organismes Génétiquement Modifiés

La révolution robotique dans l'industrie fut feutrée. En effet, utilisée dans l'industrie automobile dont le marché est en plein essor, les pertes d'emploi n'ont été que minimes. Même le chômage de masse apparu en France dans les années 1980, n'a pu remettre en cause ce changement, l'hostilité de l'opinion générale étant plus tournée vers les délocalisations dans les pays où le coût du travail est moins élevé. Au contraire, elle est devenue un atout majeur pour les pays industrialisés afin de rester dans la course à la compétitivité vis-à-vis des pays émergents et leur main d'œuvre bon marché.

Aujourd'hui, la robotisation dans l'industrie se fait plus lente mais présente tout de même un marché ayant beaucoup d'avenir. En effet, celui-ci augmente de 3% par an et de 6% en valeur soit 18 milliards de dollars uniquement en 2007. Si nous observons les graphiques ci-dessous, nous remarquons une progression phénoménale au niveau des robots mis en service. Le chiffre a doublé en l'espace de deux décennies :

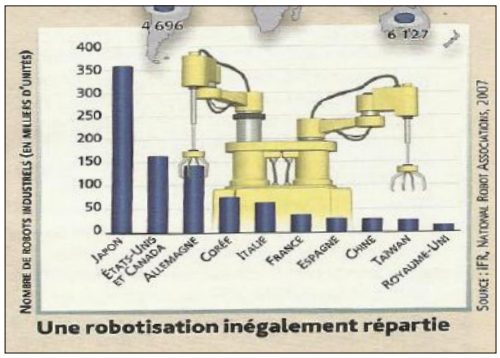

(19)

De plus, nous remarquons une grande inégalité dans la robotisation, le Japon et les Etats-Unis étant en tête avec 40% soit 350 000 unités et 15% du parc mondial soit 160 000 unités respectivement

19- Science et vie: no 247 page 25

La robotique a donc eu sur la médecine un effet indéniable. En effet, elle a ouvert la porte à un nouveau mode d'opérations chirurgicales, moins dangereuses et plus précises et a permis la meilleure prise en charge de patients notamment des personnes à besoins spéciaux qui auront l'accès à un meilleur système de rééducation adapté ou plutôt conçu à leur état.

d) Le domaine industriel économique

L'intelligence artificielle, à travers la robotique, a déjà envahi le monde de l'industrie. En effet en 2010, le parc robotique mondial comptait plus d'un million de robots et en 2011, 200 000 machines supplémentaires ont été installées. Cette révolution a eu lieu dans les années 1970-1980, en particulier dans l'industrie automobile en vue de pouvoir effectuer des tâches pénibles et répétitives autrefois attribuées aux hommes. En effet, le premier robot industriel, l'Unimate 001, créé par George Devol et Joseph Engellerger en 1962 fut utilisé par General Motors afin de pouvoir déplacer de lourdes pièces de fonderie.

(18)

L'Unimate 001

18- http://www.google.fr/imgres?imgurl=http://find.botmag.com/sites/upload_files/botmag/files/Serial-no.jpg&imgrefurl=http://find.botmag.com/121092&usg=__z5mQJq26DBD7f92M3mqWsR7bWWI=&h=519&w=650&sz=29&hl=fr&start=2&zoom=1&tbnid=zE4wSA3T-swKGM:&tbnh=109&tbnw=137&ei=QtwaT_KmH8HX8gOk9JjDCw&prev=/search%3Fq%3Dunimate%2B001%2Bgeneral%2Bmotors%26hl%3Dfr%26gbv%3D2%26tbm%3Disch&itbs=1

2- Les robots paramédicaux

L'intelligence Artificielle a aussi eu un impact sur les autres domaines de la santé à part a chirurgie. Ils ont aussi envahi le domaine paramédical, notamment la rééducation. En effet, lorsqu'un patient ayant subi un lourd accident doit réapprendre à faire fonctionner un membre, il est indispensable de répéter autant de fois le même geste. Cependant, des problèmes de budget et d'emploi de temps peuvent retarder ce «réapprentissage», c'est là qu'interviennent les robots: tels le robot Armin, capable de soulever le bras d'un patient.

(16)

Ou bien le Ri-Man, conçu par l'école polytechnique de Zurich et participant à la rééducation des patients hémiplégiques. Mesurant 1,60m pour 100 kg, il est capable de porter un malade pour le mettre au lit.

(17)

16- http://cabrr.cua.edu/res/media/graphics/arminhandsome.jpg

17- http://f00.inventorspot.com/images/RI-Man_large.img_assist_custom.jpg

b) Un réel avantage

Uune opération assistée par le «DaVinci» prend deux fois moins de temps qu'une opération classique et ne nécessite que quatre trous dans l'abdomen au lieu d'une lourde cicatrice. De plus, la précision est son atout majeur. En effet, les risques d'hémorragie interne sont beaucoup moins élevés ainsi que les complications postopératoires. La durée d'hospitalisation est donc réduite. Enfin l'opération devient beaucoup plus simple et est donc accessible aux jeunes médecins. Ainsi, un interne en deuxième année, exerçant à l'aide du robot une opération anti-reflux sur un cochon, est aussi performant qu'un chirurgien affichant 2000 opérations au compteur, d'après l'Ircad (l'Institut de recherche contre les cancers de l'appareil digestif).

In the da Vinci system, the surgeon sits at a viewfinder (left) and remotely manipulates probes and instruments on actuator arms over the operating table.

(15)

c) Une constante progression

Aujourd'hui, nous comptons près de 1100 robots DaVinci à travers le monde. Seulement 10% des opérations chirurgicales sont réalisées avec des robots-chirurgiens, mais ce pourcentage est en constante augmentation. En effet, depuis 3 ans aux Etats-Unis, 20% des opérations de la prostate avaient recours à la robotique contre 60% aujourd'hui.

15- http://www.progressiveengineer.com/PEWebBackissues2005/PEWeb%2064%20Jul%2005-2/64photos/Intuitive1.jpg

C. Le domaine médical

Comme nous avons pu le voir dans la partie précédente, la médecine est bien le dernier domaine équipé d'un parc robotique. En effet, ce n'est que récemment que les robots ont fait leur apparition en médecine et dans les blocs opératoires notamment en 1989 et en 1992 avec le Neuromate et le Robodoc.

(13)

(14)

Cependant, ces robots sont incomparables avec le «DaVinci», réelle prouesse de la robotique médicale, développée et commercialisée par la société américaine «Intuitive Surgical».

1- Un travail d'orfèvre

a) Composition

Le «DaVinci» est un robot médical utilisé surtout pour les opérations au niveau de l'intestin. Il est composé de deux parties :

- La première est composée du «cockpit», où le chirurgien va pouvoir, grâce à de simples joysticks et des pédales, contrôler le robot.
- La deuxième est composée de trois bras articulée ainsi que de l'écran permettant de suivre en temps réel l'opération, en trois dimensions et en haute précision.

13- http://www.futurasciences.com/uploads/RTEmagicP_Renishaw_neuromate_surgical_robot_txdam20315_07b6d2.jpg

14- http://www.odec.ca/projects/2008/brai8z2/images/Robodoc.vu_t290.jpg

Ce robot transporteur de matériel est garanti tout terrain. Il pèse 75kg et peut supporter une masse de 150kg. Conçu pour transporter le paquetage des troupes comme la nourriture et les médicaments, il se transforme en soldat à quatre pattes grâce à une mitrailleuse équipée sur son dos.

L'intelligence artificielle intervient donc dans le domaine militaire pour remplacer l'homme ou encore l'assister. De toute façon elle réduit le risque d'être blessé ou tué au combat.

B. Le domaine spatial

La robotique n'intervient pas uniquement sur le terrain mais elle intervient aussi dans l'exploration comme celle d'autres planètes. En effet, la NASA a lancé en 2003 une mission double,»Mars Exploration Rover», composée de deux robots envoyés sur la planète Mars pour explorer sa géologie ainsi que le rôle joué par l'eau dans l'histoire de la planète. Les deux robots ont été envoyés au début de l'été 2003 et ont atterri sur Mars en janvier 2004 sur deux sites susceptibles d'avoir gardé des traces de l'action de l'eau dans leur sol. Deux opérateurs sur Terre pilotent chacun des «rover» qui ont entamé un périple en utilisant une batterie d'instruments embarqués pour analyser les roches les plus intéressantes. Voila une photo d'un rover sur Mars:

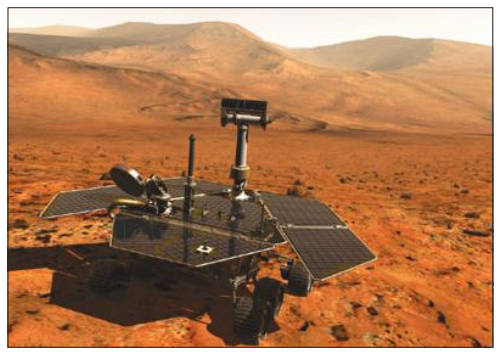

(12)

12- http://en.wikipedia.org/wiki/Mars_Exploration_Rover

Ce drone est une tourelle de tir mobile, pesant à peu près 160 kg, équipé de 4 caméras ouleurs et d'une vision thermique. l peut se déplacer sur tout type d'environnement, et même sur des escaliers, puisqu'il est monté sur chenilles. En outre, il est télécommandé par un militaire placé à distance. Il remplace ainsi un soldat et le protège.

d) Crusher

(10)

Le crusher est un véhicule tout terrain sans pilote qui roule à plus de 40 km/h et peut transporter tout type de matériel. Il peut aussi servir de machine de guerre grâce à ses mitrailleuses. De plus, il s'adapte à divers environnements avec ses six roues mobiles. Son plus grand atout est son blindage ui permettant de rouler sur une mine sans être mis hors service.

e) Big dog

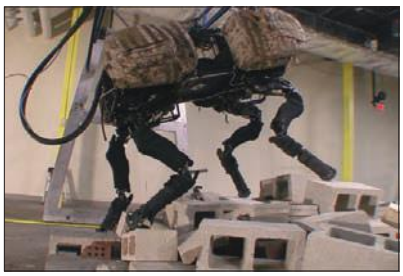

(11)

10- http://ia-tpe2010.e-monsite.com/pages/l-ia-et-l-ethique/exemples-de-robots-militaires.html

11- http://ia-tpe2010.e-monsite.com/pages/l-ia-et-l-ethique/exemples-de-robots-militaires.html

b) SGR-A1

(8)

Le SGR-A1 est un drone qui a pour fonction d'être une sentinelle. Posé sur le sol, il guette l'horizon grâce à des capteurs de vision sophistiqués qui détectent une présence que ce soit la journée ou la nuit. Le drone est muni d'une mitrailleuse dont les canons bougent pour suivre sa cible. La mise à feu est peut être commandée manuellement par un militaire sinon lorsque le SGR-A1 est en mode automatique, il la lance lorsqu'il repère un intrus.

c) Talon maars

(9)

8- http://ia-tpe2010.e-monsite.com/pages/l-ia-et-l-ethique/exemples-de-robots-militaires.html

9- http://ia-tpe2010.e-monsite.com/pages/l-ia-et-l-ethique/exemples-de-robots-militaires.html

nos jours, des robots d'Asimov n'existent toujours pas mais des robots industriels, médicaux et militaires ou bien d'exploration ont vu le jour.

«L'Iintelligence artificielle est-elle est paradoxe du progrèss ?»

I. Le progrès apporté par l'intelligence artificielle

A. **Le domaine militaire**

L'intelligence artificielle est un moyen très utilisé dans des opérations militaires afin d'éviter la perte de vies humaines et cela grâce aux systèmes autonomes tels les drones, les systèmes de commandement et l'aide à la décision.

1– **Les drones**

a) Prédateur

(7)

Le prédateur est un drone d'espionnage et de destruction des cibles militaires. Cet avion, étant sans pilote enlève le risque qu'il y a d'envoyer un avion avec pilote. Il permet de se procurer, en volant au-dessus des territoires ennemis, des informations précieuses telles que des photos montrant la configuration de terrain et la position de troupes ennemies. Il est aussi capable de brouiller leurs radars ainsi que leurs instruments de communication à l'aide du rayonnement électromagnétique qu'il émet sur commande. D'un autre côté, ce drone possède une fonction dévastatrice: tirer des missiles sur les cibles indiquées par ses pilotes au sol.

7- http://ia-tpe2010.e-monsite.com/pages/l-ia-et-l-ethique/exemples-de-robots-militaires.html

Le terme «intelligence artificielle» est apparu pour la première fois dans l'article du mathématicien britannique Alan Turing (1912-1954), «Computing Machinery and Intelligence». Cependant, c'est en 1956 au congrès de Dartmouth au Etats-Unis que le lancement de la recherche sur l'IA prit son envol. En effet, les plus grands chercheurs sur la complexité des théories et du langage des simulations se réunirent sous la direction de John McCarthy, professeur et chercheur à Standford et de Marvin Minsky au Massachusetts Institute of Technology. Ainsi Newell, Simon, Shannon et bien d'autres scientifiques se retrouvèrent. Voici le discours du projet du congrès prononcé le 31 août 1955 par J.McCarthy :

«Nous proposons qu'une étude de deux mois réalisée par dix hommes ait lieu durant l'été 1956 au Collège de Dartmouth à Hanover dans le New Hampshire sur l'intelligence artificielle. Elle sera basée sur l'hypothèse suivante: tous les aspects de l'apprentissage ou de toutes les autres fonctions de l'intelligence peuvent être décrites avec 'une telle précision qu'il est possible de créer une machine capable de les simuler. Une tentative sera effectuée afin de trouver le moyen de fabriquer des robots (…) capables de résoudre des problèmes. Nous pensons qu'une évolution majeure peut être réalisée dans un ou plusieurs problèmes si un groupe compétent de scientifiques est sélectionné pour y travailler durant l'été».

Entre 1970 et 1980, l'IA va se scinder en plusieurs branches ; c'est le début de la spécialisation: jeux, représentation de connaissances, apprentissages. Dans les années 1980, le Japon a investi dans le développement de logiciels et de technologies. De

Cependant, tous les scientifiques ne s'accordent pas à dire qu'une intelligence artificielle proche de l'intelligence humaine soit concevable. Une autre façon de concevoir l'intelligence artificielle apparaît alors: l'intelligence artificielle faible(5). Elle concerne notamment les programmes visant uniquement à «simuler» une intelligence artificielle selon des règles bien spécifiques, et ne disposant donc pas d'une véritable intelligence artificielle. Actuellement un grand nombre de programmes a atteint ce stade. Par exemple, les *«chatterbots»* tentant de passer le test deTuring ne font que «simuler» une intelligence; ils sont incapables de comprendre réellement ce qu'écrit la personne derrière le terminal. Mais ces programmes possèdent déjà une certaine autonomie. Malgré le fait qu'ils soient limités dans leurs tâches, certains automates ne nécessitent pratiquement aucune intervention humaine.

Nous ne prendrons pas dans notre sujet une position concernant les deux façons de concevoir l'intelligence artificielle puisque le but est d'approcher la littérature et les sciences. Donc, l'intelligence artificielle au double plan fort et faible seront abordées conjointement.

Depuis l'Antiquité, l'Homme a toujours été habité par le rêve de pouvoir animer la matière, de pouvoir élever la matière inanimée à l'intelligence humaine et à la capacité intellectuelle de raisonner. Cette aspiration est illustrée par les statues articulées d'Egypte Ancienne (800 années, avant J.C) ou bien par les automates d'Héphaïstos(6) ou encore ceux de la Renaissance.

5- Intelligence artificielle faible constitue une recherche effectuée par un ingénieur en vue de construire des systèmes de plus en plus autonomes et des algorithmes capables de résoudre des problèmes d'une certaine classe.

6- Héphaïtos , dans la Mythologie grecque, est le dieu du feu, des forges et des volcans. Il est un inventeur divin et un créateur des objets magiques.

l'intelligence artificielle forte. Imaginé par Alan Turing en 1950, il consiste à placer une personne devant un terminal, celle-ci devant deviner si l'entité qui répond à ses questions est un homme ou une femme. Ce test a ensuite été détourné au profit de l'intelligence artificielle pour examiner des programmes simulant les réponses humaines: une personne placée devant un terminal doit deviner si l'entité qui communique avec lui est un être humain ou une machine. Si le cobaye n'arrive pas à définir à qui il parle, le test de Turing est passé avec succès. Aujourd'hui, aucun chatterbot (littéralement robot de discussion) n'a réussi à passer ce test.

Définir l'intelligence artificielle forte exige un recours aux sciences cognitives(4). Elles sont un ensemble de disciplines scientifiques visant à l'étude et à la compréhension des mécanismes de la pensée humaine, animale ou artificielle et plus généralement de tout système cognitif, c'est-à-dire tout système complexe de traitement de l'information capable d'acquérir, de conserver et transmettre des connaissances. Les sciences cognitives reposent donc sur l'étude et la modélisation telles que la perception de l'environnement, le langage, le calcul, le raisonnement ou même la conscience. En tant que domaine interdisciplinaire, les sciences cognitives utilisent conjointement des données issues d'une multitude de branches de la science et de l'ingénierie, en particulier: la linguistique, l'anthropologie, la psychologie, les neurosciences et la philosophie. Les scientifiques s'intéressant à l'intelligence artificielle forte ne sont donc pas forcément des mathématiciens ou des informaticiens mais des philosophes et des neurologues s'y intéressent également.

4- Les sciences cognitives sont un ensemble de disciplines scientifiques visant à l'étude et la compréhension des mécanismes de la pensée humaine, animale ou artificielle, et plus généralement de tout système cognitif, c'est-à-dire tout système complexe de traitement de l'information capable d'acquérir, conserver, et transmettre des connaissances.

présente les robots comme vivant tout autour de nous, pourvus d'une intelligence similaire à la nôtre, nous aidant dans le traitement des tâches quotidiennes. Tous ces robots sont dirigés par une intelligence artificielle géante trônant dans un grand bâtiment. (Cette figure est très souvent utilisée; elle permet en effet d'imposer une vision oppressante du monde des machines sur les humains.). Cette intelligence artificielle agit selon différentes lois limitant ses exécutions. Cependant, au fil du récit, le rôle des robots est altéré lorsqu'ils s'en prennent directement aux humains.

Bien que l'idée parte, au départ, des spéculations d'Asimov sur notre avenir, le récit reste très fantaisiste. Il est toutefois intéressant de mentionner ses œuvres. Ces dernières traduisent le fantasme typique d'une partie de la communauté scientifique: recréer numériquement une intelligence humaine, soit un être conscient de sa propre existence, ainsi qu'une capacité d'évolution de ses déductions par rapport à son environnement.

On parle alors d'intelligence artificielle forte[1]. Ceci n'est bien sûr aucunement atteint aujourd'hui, bien que les progrès actuels laissent penser qu'elle serait réalisable dans un futur proche. Il existe actuellement un test assez célèbre dans le domaine appelé test de[2] Turing[3] tentant d'évaluer la capacité à s'approcher de

1- Intelligence artificielle forte: elle fait référence à une machine capable de produire un comportement intelligent et aussi d'éprouver une impression d'une réelle conscience de soi, de vrais sentiments.

2- Alan TURING (1912-1954) Grand mathématicien connu pour être à l'origine d'une machine et d'un test portant son nom, tous deux utilisés dans les débats relatifs à l'intelligence artificielle, Alan Turing est également celui qui vint à bout des codes secrets utilisés par l'amirauté allemande pendant la Seconde Guerre mondiale. Parce qu'il choisit de ne pas dissimuler son homosexualité, sa vie est irrémédiablement brisée: le fondateur de l'informatique moderne se suicide en 1954 à l'âge de 42 ans en croquant une pomme trempée dans du cyanure. Une pomme entr'aperçue dans Blanche Neige et les 7 nains, une pomme devenue le logo universellement connu des ordinateurs Macintosh. Cf. Philippe BRETON, Histoire de l'informatique, Edition la découverte, Paris, 1997, p.48. Cf. aussi, Sylvie NASAR, un cerveau d'exception …, Calmann-Lévy, Paris, 2001, p.68 & 129 & 226 & 227.

3- Test de Turing: Ce test consiste à mettre en confrontation verbale un être humain avec un ordinateur et un autre à l'aveugle.

L'intelligence artificielle

Dr. Zakaria FAWAZ*

Introduction

Un des écrivains ayant le plus marqué la littérature de sciences fictions autour de l'intelligence artificielle est sans aucun doute Isaac Asimov. Ses œuvres, traitant principalement d'un hypothétique avenir de l'humanité, sont regroupées en grands cycles. Le deuxième cycle est de loin le plus intéressant par rapport à notre sujet. En effet, celui-ci est défini comme étant le regroupement des nouvelles sur les robots écrites par Asimov surtout durant les années 1950 à 1960. Ces nouvelles, pour l'époque, sont très innovantes: Asimov oriente ses intrigues vers des relations hommes-machines envisageables dans le futur, sans pour autant présenter des scénarios «extravagants». En effet, Asimov était très attaché à l'évolution des sciences et a même écrit quelques ouvrages qui portent sur des questions scientifiques.

Dans un de ses recueils: *I, Robot, Isaac* Asimov y

* *Professeur Associé, Université Libanaise*

If I may ask some very basic philosophical questions here to conclude this article, I wonder whether minority groups in the Arab world are free to chart their own destiny or are they slaves to their history, culture and psychology. Perhaps the continued study of minority groups from a political psychology perspective will reveal how cultural and psychological frameworks powerfully structure diversified minority groups and keep them from dissolving in the larger political settings.

the Arab world. The predisposition as such is to assert that the «group» is a central unit of the social order and individuals are important to study in the context of their group memberships.

Assuming the state as the primary site for political agency might lead us to question whether rethinking institutional representation is a useful or wise democratic project. Certainly the dangers for minority groups of working with or within the state have been much discussed by scholars with concern. In the literature on transitions to democracy in the Arab world, these concerns might also seem to offer a caution about using the language of citizenship to talk about group identities and their political significance, since citizenship seems particularly to invoke a primary relationship with the state. The understanding here is that citizenship is a powerful legitimating label for political action and political membership and that it can and should be thought of in the context of the expanded sense of the political that is a result of actions by minority groups. The last few decades of political action by groups in the Arab world can indicate the deep plurality of citizenship, as a set of practices in various places that are not reducible to one core membership, principle, or purpose.

I raise these notes not to suggest that political theorists can provide objective answers to them. What has also distinguished minority groups and other social movements in the Arab world is the recognition that the drawing of boundaries between groups, and the sorting of individuals among groups, are manifestations of social power. So underlying these questions about group membership is the question, who decides? What are the social mechanisms that the «group» maintains, and what are the political consequences of those groupings? And how identity is orchestrated?

Minority group behavior in the Middle East, and again in line with Freud's thinking, is like a disorderly child, a wild beast or an untutored passionate savage(30). The bloodshed that minority groups in the Arab world have incurred on one another testifies probably to such descriptions.

Then again, to be fair in our analysis one has to look at the other side of the coin. Another factor that appears to have a definite positive impact on an individual joining a group is personal happiness in life derived from social relationships. In the Arab world where material happiness is lacking due to cultural and economic factors, to love and feel being loved are certainly perceived as important to one's happiness. Also, to be a member of a large family and affiliated to a group brings about satisfaction strong enough to replace lacking in material conditions.

Furthermore, finding meaning in life is also an important factor in a person's happiness(31), and it can be considered a motivational component of minorities' solidarity in the Arab world. The individual Arab feels that he/she must be committed to something or someone in order to experience a sense of meaning. Hence a member of a minority group in the Arab world recognizes that personal goals in life would be perceived as contributing to happiness, if they are shared with others having the same cultural background.

Any study of instability in Arab societies, in my opinion, should begin by acknowledging the existence of multiple groups within

30- Ibid.,

31- Veenhoven, R. «**Questions on happiness: Classical topics, modern answers**», blind spots. In F. Strack, M. Argyle, & N. Schwarz (Eds.), «**Subjective well-being: An interdisciplinary perspective**», (pp. 7-26). Elsmford, NY: Pergamon. (1991). Wong, PT.P. «**Personal meaning and successful aging**», *Canadian Psychology*, (1989). 30, 516-517.
Triandis, H. C., McCusker, C., & Hui, C. H. «**Multimethod probes on individualism and collectivism**», *Journal of Personality and Social Psychology*, (1990). 59, 1006-1020.

has recently increased exponentially. Even if we are to assume that not all of the minority leaders are like this, but a sufficient number are to set the tone of interaction. The result is a powerful drive for all leaders to engage in such behaviors, whatever one's intention, because such defense mechanisms become necessary for survival and success.

My observation of minority leaders in the Arab world is that their creative efforts, in undermining one another, result in a picture of reality that is critical of existing national institutions for reasons that are not well defined. This picture is most effective when leaders are part of the frame of the picture rather than an explicit and central ideological theme. The frame within which leaders of minority groups express themselves is the media that in turn has been one emphasizing the legitimacy of expressive individualism as against the limitations imposed by a previous Arab cultural view, and so far the impact of such presentations has been quite significant. Most of the studies of such influence have dealt with television, legitimately because it has been the media thus far with the greatest impact.

Politically oriented televisions are projecting nowadays that a large part of the Arab world is witnessing instability. Although the above projection procures to reality, for a variety of cultural reasons, Social and political instability in the Arab world has been achieved at a high cost of pain and blood. In line with Freud's thinking, men and women have always rebelled against the price that has had to be paid in any revolution seeking change.

Paradoxically, there are limits to toleration, and even if people do not immediately rebel, they extend a genuine effort at condemnation. Once group feelings become confined to the role of their leaders, their effort in spreading condemnation becomes trusted to accepted inner circles.

comprehensiveness and specificity of its value commitments and by its consequent lack of flexibility.

From psychological perspective, structural interaction among different groups has impact on the mind of individuals and that occurs in all societies, even the most primitive. All civilizations, old and new, have been accompanied by a heightening of superego development as a consequence to structural interaction. In some instances this lead to the emergence of a new, more universalistic religious system. It is possible, moreover, that in some parts of the Arab world, the superego development was comparable to that of the West. As Weber argues, however, cultural developments in the West were unusual from the outset. First, the emergence of a prophetic religion gave a peculiar intensity to the superego. Second, the emphasis was on an individual rather than a communal relationship with God. Third, religious-cultural imperatives stressed general, universal, moral rules. Fourth, God was conceived as standing apart from nature, and his workings could be comprehended through reason and empirical observation. Finally, great emphasis was placed upon repressing the passions in the service of worldly asceticism, i.e., fulfilling one's obligations through activity in this world(29).

Role of Leaders

All of the known characteristics of leaders of Arab minority groups lead us to assert that they seek to denigrate other powerful leaders in the society, especially their political views. Their ability to engage in this kind of activity, regardless of its limitation by custom, the law, public attitudes and their political deference,

29- Gerth, H. H. and Wright, C. Mills eds. Weber, Max, «**Essays in sociology**», 77-128. New York: Oxford University Press. [1900] 1958. Weber, Max, «**The Protestant ethic and the spirit of capitalism**», Translated by Talcott Parsons. New York: 1946.

technologies introduced to his/her own society, the individual Arab tends to emphasize the positive qualities of the superego, but only at the economic level(26).

By providing an inner mechanism of financial control, the superego permits the individual to develop a stronger sense of economic individualism, but not necessarily social and political individualism(27). The identity and behavior of the individual with regard to social values and politics are primarily and spontaneously a function of his/her identification with a group(28). Theories of self-categorization were developed on the assumption of individuality as the primary psychological reality, which is prone to seeing collectivism as the phenomenon to be explained in terms of some failure to attain individualism in certain cultures, in this respect, the self categorization of Arabs are somewhat a product of social and political individualism.

Social and political individualism in the Arab world is fashioned by the process of communication. In a community-group, habits, historical experiences and preferences are the basis of the coherence of minority groups, and even the personalities of individuals. The process of communication within a group reinforces the value system and reproduces patterns of political and social behavior. The history of the Arab world exhibits the value system of sectarian groups as what is commonly known «prescriptive». A prescriptive system is characterized by the

26- Ibid.

27- Lebra, T. S. «**Culture, self, and communication**», Ann Arbor: University of Michigan Press. (1992). Lewin, K. «**A dynamic theory of personality**», New York: McGraw-Hill. (1935).

28- Cantor, N. «**From thought to behavior: «Having» and «doing» in the study of personality and cognition**», *American Psychologist,* (1990). 45, 735-750. Cantor, N. «**Life task problem solving: Situational affordances and personal needs**», *Personality and Social Psychology Bulletin*, (1994). 20, 235-243. Cantor, N., & Kihlstrom, J. F. «**Personality and social intelligence**» Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall. (1987). Church, A. T., & Lonner, W. J. «**The cross-cultural perspective in the study of personality: Rationale and current research**» *Journal of Cross-Cultural Psychology*, (1998). 29(1), 32-62.

communities adapt to their environment. They rarely attempt to master it beyond what is necessary for survival.

The modern Arab individual is slightly different. By espousing to the new technologies introduced to his/her own society, the individual tends to emphasize the disciplinary qualities of the superego, with all its positive aspects[25]. By providing an inner mechanism of control, the superego permits the individual to develop a stronger sense of self.

Religion and Social Science

Drawing upon Max Weber and others, we can trace this development to cultural doctrines and, more particularly, to the more understanding of role of religions. In using the spirit of Weber, the reality of the modern Arab world demonstrates that the unintended consequences of adopting new understanding of religion, and more specifically modern Islamic doctrines, included the emergence of the modern Arab world in the form of a capitalist economic system associated with economic individualism, but, not necessarily political individualism. Weber emphasizes the economic capitalist side of the equation, but the social and political aspects are still in short of being well researched.

Though I treat group psychology as the aggregate of individual perception, however, the analysis provided here do not negate the autonomous domain in which group psychology operates. At the same time it is acknowledged that regularity cannot be explained by a single factor and that it makes sense to seek links between phenomena like collective fear and fear at the individual level. By embracing the new educational techniques and acquiring the new

25- Ibid., Schfer.

Almost all individuals in all societies are afraid of something: death, sickness, injury, poverty, discrimination, and/or oppression. The social and religious beliefs and values that give individuals of all societies a sense of security from those fears have been a source of insecurity in the Arab world(23). With repeated religious and sectarian bloody confrontations and the development of new massive killing instruments that governments and religious groups could acquire, the Arab world individual is becoming much more tense than in the past.

Using Freud's reasoning, one could argue that the essential differences between the traditional and the modern psyche of Arab individuals stem from the development of a powerful superego (conscience). To Arabs in the past, power lies outside the self, although to the individual, the boundaries of self and non-self are not clear(24). The Arab individual seeks power by following rules set by the gods, through the appealing leader, or tightly knit community structures. The problem is that, unless the individual feels he/she is worthy of god's attention then his/her dependence for power dims. The other source of power lies in the social organization of any kind, therefore, this allows for rigid and continuous community controls. Individuals in

23- Ignatieff, Michael. «**Blood and Belonging: Journeys into the New Nationalism**», New York: Noonday Press. 1993. Kumar, Kishan.. «**Civil Society: An Inquiry into the Usefulness of an Historical Term**», *British Journal of Sociology* 1993. 44: 375-94. Kuper, Leo. «**The Sovereign Territorial State: The Right to Genocide**», In *Human Rights in the World Community: Issues and Actions*, ed. Richard Pierre Claude and Burns H. Weston. Philadelphia: University of Pennsylvania Press. 1992, 69-77.
Zalewski, Marysia, and Cynthia Enloe. «**Questions about Identity in International Relations**», *In International Relations Theory Today*, ed. Ken Booth and Steve Smith. Oxford: Blackwell. 1995. Ajami, F. «**The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967**», Updated edition. Cambridge: Cambridge University Press. 1992. Ansari, H. N. «**The Islamic Militants in Egyptian Politics**», *International Journal of Middle East Studies* 1984. 16, 123-144. Armstrong, K. *Holy War*. London: Macmillan. 1988.

24- McIntosh, Donald. «**The economy of desire: Psychic energy as a purely psychological concept**», *Psychoanalysis and Contemporary Thought* 1986. 9:405-35. McIntosh, Donald. «**Cathexes and their objects in the thought of Sigmund Freud**», *Journal of the American Psychoanalytic Association* 1993. 41:679-709. McIntosh, Donald. «**Self, person, world: The interplay of conscious and unconscious in human life**», Evanston, IL: Northwestern University Press. 1995.

in the Arab world are constrained by the attitude of fear. The fear of being subjugated, expelled, or physically annihilated is the supreme force that lies behind the individual political attitude. A significant style of life in the Arab World is how the individual relates to his environment(21). In both the actual and the cognitive sense, the person in the Arab world is dominated by the vicissitudes of political nature – group-identity - and feels he/she has little control over his political environment. He lacks confidence and a sense of power in his ability to manipulate either his system or his social environment, and attitude reinforced by the historical experience of religious, sectarian, national and ethnic feuds. This sense of impotence and of danger in the environment induces him/her to rely on his/her own group and leader for decisions.

This vicious circle of fear makes individuals of the same group stick together as the only way traditionally available to protect themselves. The individual in the Arab world experiences life in community-group. A community has a common informative configuration that links people together. It reinforces in the individual's behavior a set of stable, habitual preferences and priorities. This could affect his thoughts and feelings. As a result of learned habits, common memories, operating preferences, symbols, events in history, and personal associations, a community becomes used to certain views regarding others; they have similar ideas about good and bad and they bring up their children to behave in similar ways. Hobsbawn(22) defines community as a collection of living individuals in whose mind and memories the habits and channels of informative traits are carried.

21- Lindsay-Hartz, J. Contrasting experiences of shame and guilt. «**American Behavioral Scientist**», (1984). 27, 689-704. Lutz, C., & White, G. «**The anthropology of emotions**», *Annual Review of Anthropology*, (1986). 15, 405-436.

22- Hobsbawm, Eric. «**Introduction: Inventing Traditions**», In *The Invention of Tradition,* ed, E. Hobsbawm and T. Ranger. Cambridge: Cambridge University Press. 1983.

what they do and what they refrain from doing. It dictates their psychological reactions, which may appear incomprehensible and sometimes irrational to friends and foes.

Everywhere in the Arab world, but especially in the Arab East, where the sphere of politics is unusually broad and its impact powerful, collective security is conferred by political affirmation. For this reason, struggles over relative group power are readily transferred to the political system(19). In the Arab world, political affirmation confers something else that religious groups seek, minority identification with the polity. Identification can be cast in terms that are exclusive or inclusive. Some minority groups' claim that the state and/or the region ought to be theirs and the political system should reflect this fact. Other minority groups merely claim the right to be secure and to be included in the system on equal terms.

Individuals and Status Standing

Arab Individuals commonly use minority-group standards to identify themselves and to analyze politics. They seek power and success within their own minority group before they can attain to it on a national level. Whereas individuals in the west are culturally constrained by the feeling of guilt(20), Minorities

19- Kramer, Martin «**Arab Awakening and Islamic Revival: The Politics of Ideas in the Middle East**», (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1996. Eickelman, Dale F. and Piscatori, James, «**Muslim Politics**» (Princeton: Princeton University Press, 1996. Euben, Roxanne L.; «**Premodern, antimodern, or postmodern?**» Islamic and Western critiques of Modernity; *The Review of Politics*; Notre Dame; Summer 1997. Falk, Richard «**Religion and Politics: Verging on the Postmodern**», *Alternatives* 8 (1988): 380. Ahmed, Akbar «**Postmodernism and Islam: Predicament and Promise**», (London: Routledge, 1992), p.13. Cohen, Norman J., ed. «**The Fundamentalist Phenomenon**», (Grand Rapids, MI: William B. Eerdmans Co., 1991), pp. 151-71. Marty, Martin E and R. Scott Appleby eds. «**Fundamentalism Observed**», (Chicago: University of Chicago, 1991). Arendt, Hannah «**What is Authority?**» *in Between Past and Future* (New York: Penguin Books, 1968). Berry, Philippa and Wernick, eds. Andrew «**Shadow of Spirit: Postmodernism and** Religion», (New York: Routledge, 1992).

20- Weber, Max «**The Sociology of Religion**», trans. Ephraim Fischoff [Boston: Beacon Press, 1964. R. A. Schweder & R. A. LeVine, eds. «**Culture theory: Essay on mind, self and emotion**», Cambridge, UK: Cambridge University Press. 1984 (pp. 158-199). Triandis, H. C. «**The self and social behavior in differing cultural contexts**», Psychological Review, (1989). 93, 506-520. Wylie, R. C. «**Measuring self-concept**», Lincoln: University of Nebraska Press. (1989).

The second element is the greater prominence and salience of a religious definition of communal solidarity. This could be a legacy from the Islamic and Ottoman periods when communities and peoples were defined and registered in official records according to their confessional or ethnic traits. All attempts to secularize the modern Arab states were unsuccessful; instead confessional and minority solidarity were perpetuated in the constitution, or the legal system, or political activism(18).

Confessional, ethnic and national diversity are especially thorny political problems in the Arab world. Ethnic diversity along religious, confessional, linguistic, or national lines has resulted in long, bloody conflicts. After independence, the development of different political trends, some of which were sectarian or ethnic, made it inevitable that minority groups remained in their established, particularistic consciousnesses. Such groups experience real threat to their identity, cultural heritage and well-being. The minorities of the Arab world have lived in fear and anxiety for hundreds of years, inculcated by four centuries of Ottoman non-Arab Sunni rule. The Ottoman Turks were hegemonic, which compelled minorities to withdraw to their inner circles of social interaction, to establish their own institutions, and covertly to devise methods to resist all attempts at assimilation. The successors to the fragmented Ottoman polity, European First, and then the Arab elites, aroused even more fear and sensitivity among minorities in the Arab World.

Minorities make no secret of the fear that permeates their social and political life, and of the profound influence that it exerts on their attitudes. The fear in whose shadow minorities live governs

18- Dawn, C. Ernest From «**Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism**» (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1973

Again, from the social studies perspective, minorities may include political factions, social or economic classes, religious or confessional communities, sex and age groups, occupational groups, language or racial groups. The concern of this article is with only the basic social-political identity that individuals ascribe themselves in the Arab world, via, confessional, racial, and national. In this regard, one could assert that fear in the Arab world has been a valid force. It has fortified minority identity and provided the backbone of resistance to any other assimilative identity. In this sense, loyalty to one's distinctive minority is often more real than proclaimed loyalty to the local state or the Arab nation. Aware of this, governments and especially minority-dominated states in the Arab world frequently make decisions with a view to retaining this or that group's conditional allegiance and in the process perpetuate the minorities' identities and become hostage to specific minority interests. This is evident in Syria, Iraq, Jordan, Sudan, gulf-states and it is institutionalized in Lebanon(17).

Minorities and Nationhood

In the presence of several communities, «nationhood» has only a secondary resonance in the Arab world. The manifestations and expressions of minority politics are in some respects different from those observed in developing nations. The outstanding difference is twofold; the first element is the pattern by which the various minority groupings construct complexes of associations and institutions in nearly every sector of society. As a consequence, most of an individual's essential social, political and economic life is conducted within the limits of his own minority circle.

17- Giacomo Luciani, ed., «**The Arab State**» (Berkeley: University of California Press, 1990). Lisa Anderson, «**Liberalism, Islam, and the Arab State**», Dissent 41 (Fall 1994): 441. Ghassan Salamé, ed., «**Democracy Without Democrats**» (London: I.B. Taurus, 1994).

squarely on the agency side. However, the approach still considers that agents themselves are socially produced fictions and that their study is an essential start that one cannot do without.

Another definition of Minorities

A minority in the eyes of social scientists is a psychosocial group that synthesizes the general setting in which the individual develops and which determines directions in the perception of his/her self-identification. Whether integrated in the larger social setting or not, a minority maintains discrete characteristics that are labeled by its members and non-members as dissimilar to the norm. In political studies the word minority is the specific and peculiar marker of particular groups living in plural societies – groups that are diverse in culture, faith, or ritual from other group in these societies. A basic characteristic of a minority, besides being a distinctive social group, is an inbred psychological anxiety informing their conduct that in pragmatic terms makes them feel abhorred and rejected by others. Fear and anxiety touches almost every aspect of the lives of minorities. It makes politics and society more complex and contributes to alienation, aggression and revolt. Its continuation is nurtured by the persistent efforts of its members to influence laws and public policy concerning discrimination, physical punishment, the undermining of social values, and constraints on ritual and religious freedoms, marriage, divorce, and inheritance. Notwithstanding pressuring foreign policy decision making to pursue a track favoring their connection as a group with the outside world(16).

16- Horowitz, Donald L. «**Ethnic groups in conflict**», Berkeley: University of California Press. 1985. Jalali, Rita, and Seymour Martin Lipset. «**Racial and ethnic conflicts: A global perspective**», Political Science Quarterly 1992-1993. 4:585-606. Jenkins, J. Craig, and Susanne Schmeidl. «**Flight from violence: The origins and implications of the world refugee crisis**», Sociological Focus 1995. 28:63-82. Muller, Edward, and Eric Weede. «**Cross-national variation in political violence**», Journal of Conflict Resolution 1990. 34:624-51. Nagel, Joane, and Susan Olzak. «**Ethnic mobilization in new and old states: An extension of the competition model**», Social Problems 1982. 30:127-43.

approval to something. Thus much of what is called consensus may simply be acceptance, that is, diffuse and basically passive concurrence. Even so, consensus is a sharing that somehow binds(14). It is in the context of such a loosely conceived consensus that fear and anxiety finds its most agreeable soil.

Understanding consensus is equally crucial for the understanding of Arab communities and, in this connection, of the currently burning issues of minority tension, religious intolerance, and, conversely, chauvinism-acceptance. It is assumed that the perception of the social actor (individual) is necessary and fundamental in dealing with such concepts, and that the understanding of social and political reality is in the actor's point of view. There is some logic to the argument that «totality» is more than just an autonomous level, and it is the one that dominates «lower» level of analysis, for example, that the explanation of the actions of individuals will be in terms of properties of the encompassing system. Nonetheless, it is in the actor's own mind to decide what to do and how to understand the nature and sources of his/her action.

The controversies between these two lines of methodology were and still are the concern of social scientists that summed up the difference in terms of «structure» versus «agency»(15). They called this a prior adoption of a conception of social psychology's character, and they pose the question: can social reality be reduced to individual actions, or in other terms, can the apparent properties of the social whole be explained by individual action? It may seem that social psychology is best understood as falling

14- Gurr, Ted Robert, and Will H. Moore. «**Ethnopolitical rebellion: A cross-sectional analysis of the 1980s with risk assessments for the 1990s**», *American Journal of Political Science 1997*. 41:1079-1103. Gurr, Ted Robert, and James R. Scarritt. «**Minorities at risk: A global survey**», *Human Rights Quarterly 1989*. I1:375-405. Hannan, Michael T. «**The dynamics of ethnic boundaries in modem states**», In John Meyer and Michael T. Hannan, eds, «**National development and the world system**», 253-75. Chicago: University of Chicago Press. 1979.

15- Brass, Paul R. «**Ethnicity and nationalism: Theory and comparison**», Newbury Park, CA: Sage. 1991. Lebra, T. S. Culture, self, and communication. Ann Arbor: University of Michigan Press. (1992).

to fear issues in society, minorities as groups and as individuals tend to be perpetually watchful, thus, recycling manifestation of their rational and irrational fear, and the hate propaganda and violence promulgated in the name of such a fear. Not to forget is to remember, as expressed by Arab culture: The desire to forget prolongs the banishment, and the secret of salvation is called memory. The understanding of fear involves, then, an understanding of tolerance, consensus, dissent, conflict, and violence. I would like first to review these concepts somewhat further, and bring into the picture the notion of community. Fear is by no means associated to lack of sympathy. If we are unsympathetic, we are uninterested, and that defeats fear. Nor does tolerance presuppose approval. However, tolerance is tolerance (as the word conveys) in that we do have beliefs that we believe to be the right ones, and yet concede to others the right to have wrong beliefs. In this sense toleration in the Middle East is always under strain and is never complete. People have fallen into a vicious circle, and three criteria are involved(13). One is that people have reasons for what they consider intolerable. A second rests on the harm principle: we cannot tolerate harmful behavior. And the third criterion surely is reciprocity: in being tolerant, or in according tolerance, we expect to be tolerated in return.

The bottom line thus appears to be that the ongoing vitality of fear and anxiety rests on the tension between conviction and toleration, not on the still waters of indifference or relativism. By looking further at consensus, it has to be noted that consensus is not actual consent: it does not require that each and all give active

13- Walzer, Michael on Toleration, Spheres of Justice. «**A Defense of Pluralism and Equality**», (New York: Basic Books, 1983). Tully, James «**Strange Multiplicity: Constitutionalism in an Age of Diversity**», (New York: Cambridge University Press, 1995), esp. pp. 1-29. Taylor, Charles «**The Politics of Recognition**», in Amy Gutmann, «**Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition**», 2d ed. Ed. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994). Rorty, Amelie Oksenberg «**The Hidden Politics of Cultural Identification**», Political Theory 22 (February 1994): 158. 39.

speak Arabic fluently. Their first introduction to the Arab world does not date back no further than 170 years ago. Turks are those that remained from the Ottoman Empire and live in eastern Arab lands and North Africa (Egypt, Libya, Tunisia and Algeria).

Western Jews: these are the Ashkenazi Jews who have entered the Arab world (Palestine) in several waves. They were part of the political Zionist movement whose aim was to set up a Jewish state in Palestine. Therefore from 1948 Israel became the state of a different race living inside the larger Arab world. This difference was not just cultural, lingual or religious, but it is legal and political.

Nubians: the Nubians live in the southernmost regions of Egypt. They have been living by the banks of the river Nile for thousands of years. The language and religion of the majority of them is Arabic and Islam. They are darker in complexion than the rest of the Egyptians and are classed as black.

Berbers: the Berbers live in North Africa and are also known as Amharic. They are non-Arab minorities in the Arab world. They live in Morocco, Algeria, Tunisia, Libya and Mauritania. Their numbers is over 17 million and principally they are African by origin and they speak Amharic which is a part of the Sami language. After the Arab-Islam conquests the majority of the North African Berbers converted to Islam and spoke Arabic. They are Sunnis but they have their own particular folklore, arts and literature.

Psychological fear among Arab minorities

Most of the minorities in the Arab world maintain fear-hate-type tendencies that are alive and well in their sociopolitical phenomena. Ethnic and minority rising and religious fundamentalism are creating a climate of violence. When it comes

The Assyrians and Chaldeans are Christians and Arabs. Some of the non-Arab races lived in the region before the dawn of Islam in the 7th Century. These groups have kept their ancient languages however they accepted the new religion. The most important one of these groups of people are the Kurds whose population in the Arab world is approximately 6 million.

Kurds: They are concentrated in five countries, Iraq, Syria, Turkey, Iran and the former Soviet Union (Armenia and Azerbaijan). These people live in a region where several countries' borders are included. The total population of the Kurds is around 32 million. Presently the Kurdish population in Syria is around half a million and they are mainly located in the north-western region of Syria near the Turkish and Iraqi borders. Armenians: their true mother country is Armenia in south Caucus. Their number in the Arab world is around 1.2 million. The majority of Armenians live in Lebanon, Syria, Iraq, Palestine, Jordan and Egypt. Although Armenians have kept their culture and language but they speak Arabic as their second or third language.

Aramaeans and Chaldean: are indigenous minorities in the Arab world who speak Chaldean language. This ancient language was spoken in the Middle East before the birth of Christ. Before the emergence and conquest of Islam, Chaldean was a very common language, however nowadays it is not seen as language still in use. Aramaic is a variation of Chaldean language. This racial-religious group numbers at no more than 120,000 in the Arab world. Aramaeans and Chaldeans are Christians belonging to one of the Orthodox, Catholic or Protestant branches. Turkmens and Cherkess: are immigrants into the Arab world. They are originally from southern Russia and the Turkish-Russian border region. Turkmens and Cherkess are Sunni Muslims and

Minorities Particularities in the Arab World

Nowadays the problems of ethnic, lingual and religious minorities are among the important problems of our present world. The Arab world has been faced with this problem for centuries. In the Islamic and Arab world the aforementioned problem has for at least the past sixty years taken on a particular and sometimes extreme form. Some predicted that the globalization process would somehow reduce the severity of minorities issues in the world, but the fact is that the exact opposite has happened and the information revolution and the growth of the media has escalated the problem even further.

Population in the Arab world is now over 280 million, the majority of whom spoke Arabic as their first language. 80% of the inhabitants of Arab states are Sunni Muslims. These people live in an area which extends from Iraq in the east to Mauritania in the west and from Syria in the north to Somalia in the south.

The Arab world and its present boundaries - Iraq to Morocco and from Syria to Somalia - includes tribes that do not speak Arabic as their first and mother tongue, however the majority of these people speak Arabic as their second language. A study of the tribal groups in the Arab world shows that around 40 million are mainly concentrated in four regions: first; the Kurds in northern Iraq and north-eastern Syria, second; Israelis in occupied Palestine, third; the Berbers in North Africa and fourth; the Zangians in Western Sudan.

Some of these tribal groups such as the Kurds and the Berbers are Sunnis Muslims, however some others such as the Israelis (Jews) and Zangians are a mixture of Judaism, Christianity and idol worshippers. There are smaller racial groups who live in the Arab world such as Assyrians, Chaldeans, Turkmens, Cherkess.

small following and their preaching is a combination of Islam, Christianity and Judaism. The Baha'is number in the Arab world (1990) was around 50,000. They are mainly concentrated in occupied Palestine and fewer in number in Lebanon. Most of the Zangian tribes in Southern Sudan are idol worshippers(12).

The non-Sunni faiths in the Arab world include: Shiite, Zeydieh, Ishmaelite, Druze, Alleviant, and Khavarej Abazieh. Shiite: the followers of the Shiite faith live in southern Iraq, centre and southern Lebanon, Saudi Arabia and Persian Gulf coastal countries and they make up the largest non-Sunni religious minorities in the Arab world.

Zeydieh: is a branch of Shiitism and are known as followers of Zeid bin Ali bin Al-Hussein or Zein-ol-Abedin. The followers of this faith live in Yemen. Ishmaelites: is another branch of Shiitism who only follow seven Imams. The Ishmaelite faith was founded in the second Islamic century and throughout history they have been known as Sab'aeh or recognizing only Seven Imams. They live mainly in Syria, some parts of Iran and Afghanistan, central Asia, India and East Africa.

Druze: some historians see the Druze as a branch of the Ismaelites. They live in the mountains in Syria, Lebanon and occupied Palestine. They call themselves «Mouahedoun» and they presently number in the region of 400,000 (1990). The Druze are Arabs and see themselves as Muslims. Khavarej Abazieh: they are a branch of Khavarej who unlike Khavarej Azaregheh whose name has only survived in history, they have survived. Khavarej Abazieh is the religion of the majority of people in Oman, and the official religion of the country is on the basis of Abazieh.

12- Information collected from the Islamic Human Rights commission, 12 November, 2012

International Bill of Human Rights, and reflects the substance of practices which have in many instances evolved into customary international law(10).

Brief Mapping of Minorities in the Arab World

Studying the Arab world ethnic and religious minorities we could observe diverse groups. These groups include large tribal minorities, smaller lingual, religious and culture minorities. However even among ethnic minorities there is strong element, sometimes language, present which sets them at a distance from the larger population, such as the Kurds and the Berbers. Notwithstanding language and religion are a major factor for this diversity, such as the Armenians and the Zangians. The majority of the religious minorities in the Arab world are Christians, which include Greek Orthodox, whom the Arabs call Roman Orthodox, Nestorians and Monophicites. The Orthodox Church itself is split into several branches. These are: the Coptic Orthodox Church in Egypt, the Jacobi Syrian Orthodox Church and the Armenian Orthodox Church. The Coptic Christians in Egypt make up about 5-10% of the population. The Catholic Church too is split. One is the follower of Roman Catholicism and the other is the Maronite Church centralized in Lebanon(11).

Followers of the Protestant Church also live in the Arab world especially in Lebanon, Palestine, Jordan and Syria. Jews are a minority in the Arab world. The story of the Jews becoming a large minority in Palestine dates back to 1948. Izadis who are also known as Yazidis live in northern Iraq. This faith has a

10- International Covenant On Economic, «**Social And Cultural Rights**», adopted Dec. 19, 1966, entered into force Jan. 3, 1976, 999 U.N.T.S. 3, art. 2(2); International Covenant On Civil And Political Rights, adopted Dec. 19, 1966, entered into force Mar. 23, 1976, 999 U.N.T.S. 171, art. 2(1).

11- «**Organisation For Defending Victims Of Violance**», By: Haroot Azarian 27 January 2004 in Islamic Human Rights commission, 12 November, 2012.

the issue[5]. The question of who constitutes a minority, thus, has more to do with political and power relationships than with numerical characteristics[6]. Ethnic groups which are subject to illegitimate discrimination in law or fact may be considered as minorities for this purpose. The international community has responded with innovations, such as the establishment of criminal tribunals for those accused of atrocities against ethnic groups. International human rights law recognizes the rights of national minorities. However, enforcement mechanisms remain largely in the province of diplomatic and political initiatives.

Although the word minority is not mentioned in the U.N. Charter[7], article 1(3) specifically acknowledges promotion of equal application of human rights without any distinctions, thus seeking to ensure respect for peoples of all cultures. The Charter acknowledges the importance of human rights to minorities by explicitly acknowledging protection for those who are distinct because of race, sex, language or religion[8].

The Universal Declaration of Human Rights recognizes the equal and inalienable rights of all members of the human family[9]. Article 7 of the Declaration states that «[a]ll are equal before the law and are entitled without any discrimination to equal protection of the law». Although the Declaration itself is not binding, it is incorporated into binding treaties and conventions, including the two International Covenants encompassed in the

5- Alexander A. Konovalov and Dmitri Evstafiev, «**The Problem of Ethnic Minority Rights Protection in the Newly Independent States**», in MINORITIES: THE NEW EUROPE'S OLD ISSUE 157-183, id. at 169.

6- Michael R. Gordon, «**Milosevic Pledges Steps to Hold Off Attack From Nato**», NY Times, June 17, 1998, at A1, Col. 6.

7- U.N.CHARTER, signed June 26, 1945, entered into force Oct. 24, 1945, 59 Stat. 1031, T.S. No. 993, 3 Bevans 1153 (1969).

8- Id. at art. 1(3).

9- Universal Declaration Of Human Rights, G.A.Res. 217A(III), U.N.Doc. A/810, at 71 (1948), Preamble, art. 1, art. 2, art. 7.

relative similarities of groups in an environment like the Arab world, individuals still identify themselves by their religion? Implicit in this is a modification of a commonly articulated proposition derived initially from Freud's narcissism of small differences(2).

It is often said that the greatest conflict arises between groups that are only slightly different from each other. Comparison is then thought to be more plausible; small differences are an implied criticism of ourselves(3). It is only logical that individuals of one group compare themselves only with those that they believe, in relevant respects, to be «comparable».

International Recognition of Minorities

The U.N. Sub-Committee on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities has defined a minority as follows: «A group of citizens of a State, constituting a numerical minority and in a non-dominant position in that State, endowed with ethnic, religious or linguistic characteristics which differ from those of the majority of the population, having a sense of solidarity with one another, motivated, if only implicitly, by a collective will to survive and whose aim it is to achieve equality with the majority in fact and in law»(4).

This definition, pronounced in 1985, does not fully encompass

2- Freud, S. (1930). «**Civilization and Its Discontents**», Standard Edition, Freud, S. (1932). Why war? Standard Edition 22: 203-215.

3- Allport, G. W. «**The individual and his religion, a psychological interpretation**», New York: Macmillan. 1950. p. 132. Allport, G. W., and M. R. Ross, «**Personal religious orientation and prejudice**», Journal of Personality and Social Psychology 1967. 5: 432-43.

4- National minority refers to those persons having the characteristics of a minority group, and further sharing geographical ancestry.
E/CN.4/Sub.2/1985/31, para 181, from U.N. Sub-Committee on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities 1985 meeting, quoted in Iván Gyurcsík, New Legal Ramifications of the Question of National Minorities, in Ian M. Cuthbertson, Jane Leibowitz, Eds., Minorities: The new Europe's Old Issue 19-50, 22 (Westview Press 1993).

objective inquiries, such as whether increasing inter-group contact accelerates or retards individuals' separate identities, is to miss the decisive impact of the quality of that contact(1). It is also to ignore instead of attending carefully to what individuals say about themselves and others. Without antipathy (opposition in feeling), there can be no individual identity or group affiliation.

Social-psychology readings reflect that the self is mainly delimited, incomprehensibly identified, in terms of both relative positive images of whom we are and negative images of whom we are not. Self-identity, in other words, is constituted by the rising knowledge of the self as well as the «not-self». Group identity, in particular, is constituted both by positive identification with one's group and by negative identification with the other groups. What is the relationship between these two sources of identity? If the self is well grounded in positive images, might it rely less on sustaining a negative other?

Aversion among individuals of different groups can cause fear as much as it is a result of fear. By the same token, fear becomes a dimension by which conflict-producing comparisons can be made. It is obviously the most powerful and widespread dimension in the Arab world and especially in the Arab east, given the history of group interaction. Without individual fear, group conflict would be less important in the contemporary world. Exploring individual fear helps clarify an otherwise puzzling phenomenon in group conflict: why is it that, despite the shared

1- Smith, Anthony D. «**The ethnic revival in the modern world**», Cambridge, UK: Cambridge University Press. 1981. Smith, Anthony D. «**The ethnic origins of nations**», Oxford, UK: Blackwell. 1986. Dawes, R. M. «**Social dilemmas**», Annual Review of Psychology 1980. 31:169-93. Dawes, R. M., J. M. Orbell, R. T. Simmons, and A.J.C. Van de Draget. «**Organizing groups for collective action**», American Political Science Review 1986. 80:1171-85. Hwang, P., and W. P. Burgers. «**Properties of trust: An analytical view**», Organizational Behavior and Human Decision Processes 1997. 69 (1): 67-73. Johnson-George, C., and W. Swap. «**Measurement of specific interpersonal trust: Construction and validation of a scale to assess trust in a specific other**», Journal of Personality and Social Psychology 1982. 43:1036-317.

Upheavals and Minority Fears in the Arab world

Professor Michel NEHME*

Reflecting on the Problem

Arab elite recently said: «Merely by their solidarity as religious groups (the different religious sects), they create fear in me. I could become secure only through the solidarity and security of my own group. The history of sectarian bloodshed in the region does not encourage me to feel at ease». On that way of thinking hangs the clue to this article. If the need to feel secure is a fundamental human requirement, it is, as indicated in the statement, attained in considerable measure by belonging to group that is in turn secure.

In trying to deal with minorities and to explore individual's political identifications and affiliations to groups, answers are not to be found solely in the psychology of group juxtapositions, and they could not be understood without psychologically taking account of the cognitive and emotional concomitants of individual traits and interactions. To pose purely

* *Researcher*

Contents

N° 83 - January 2013

Upheavals and Minority Fears in the Arab world

..... Professor Michel NEHME *5*

L'intelligence artificielle

..... Dr. Zakaria FAWAZ *29*

Abstracts ..... *65 - 71*

Résumés ..... *73 - 79*

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية 2012

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guide

Lebanese National Defense Journal, published quarterly in Arabic, English and French, provides insightful, expert analysis on political strategic features and on military trends, defense programs, defense industry, science and technology, and Lebanese national security. Manuscripts are evaluated based on flexible academic content and timeliness.

Editorial material appearing in the journal is copyrighted.

Length Submission Requirements

Articles should be between 5500 and 6500 words in length.

In preparing your manuscript, keep in mind that the journals readership is diverse. It touches military officials, academicians, technologists, analysts, Intellectuals, and industry executives.

Manuscripts are refereed and subject to rigorous editing for clarity, consistency, and style.

Language should be concise and clear. Use the active voice.

Summarize the essence of the article in the first paragraph. Keep it short and direct.

Avoid technical jargon. Acronyms should be avoided.

- Use endnotes and list bibliography, or acknowledgment if you choose

- Authors are responsible for accuracy of all material reported

- Copyrighted art will not be accepted unless the copyright owners permission is given.

It is the journal policy that once a manuscript is in the editing process, no outside perusal is permitted. Significant changes, however, will be discussed with the author. Edited manuscripts, thus, are not subject to a final review by the writers.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at

micheln@ndu.edu.lb

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Upheavals and Minority Fears in the Arab world

- L'intelligence artificielle